المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم: علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات دبلوماسية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

بعنوان:

البعد الإنساني للدبلوماسية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي

الدفعة الخامسة

إعداد الطالب:

- زيامني محند وعلي

إشراف الأستاذ:

- أ.د. خلفان كريم

أعضاء لجنة المناقشة:

كروش نورة ..... رئيسة

خلفان كريم .....مشرفا ومقررا

طالب أحمد طالب ..... ممتحنا

السنة الجامعية: 2015/2014.

شكر وعرفان:

أحمد الله تعالى وأشكره على إتمام هذا العمل.

أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم من بعيد أو من قريب في إنجاز هذا العمل.

أتقدم بالشكر والعرفان للأستاذ **خلفان كريم** على كل ما تقدم به لإنجاز هذا العمل، وبالخصوص نصائحه وإرشاداته القيمة.

الإهـــداء:

أهدي هذا العمل إلى:

الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما.

ولا يفوتني إهداء هذا العمل إلى أشقائي:

مقران، الياس، وصونية.

وإلى كل أفراد العائلة

وإلى جميع أصدقائي الذين قدموا لي يد العون

لإتمام هذا العمل

وأخص بالذكر مجيد موسوني ويايا رضا

الملخص:

إن الإشكالية التي حاولنا الإجابة عليها في هذه الدراسة، مرتبطة بمكانة البعد الإنساني في المقاربة الدبلوماسية الجزائرية للأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، فالدبلوماسية الجزائرية مدركة أن في تعاطيها مع فضاء الساحل المتفاقم بالأزمات المعقدة والمترابطة كلفة سياسية واقتصادية يجب دفع ثمنها ضمانا للأمن والاستقرار في المنطقة، وهو ما جعلها تتبنى تصورا يتجاوز منطلق التهديدات التي تفرزها الأزمة كالإرهاب والجريمة المنظمة لتشمل اتخاذ مجموعة من الإجراءات الكفيلة للتعامل مع العوامل والظروف التي تنموا فيها،حيث لا يزال الفقر وغياب الظروف المعيشية الناتجة عن هشاشة الدولة وقساوة الظروف الطبيعية من أهم العوامل المساهمة في تفاقم حدة اللاإستقرار في المنطقة.

Résume :

La problématique a laquelle nous avons tenté de répondre dans cette étude, est a propos de la place qu'occupe la dimension humanitaire dans l'approche de la diplomatie algérienne pour établir la sécurité et la stabilité dans la région sahélo-africaine.

La diplomatie algérienne est consciente que son traitement avec l'atmosphère des crises sahélo-africaine constituent un cout considérable au niveau politique et économique pour rétablir la paix.

A cette fin, L'Algérie met un dispositif qui dépasse les faits de cette crise comme le terrorisme et le crime organisé, pour prendre en considération l'ensemble des conditions dans lesquelles elle se développe, car la pauvreté et l'absence de bonnes conditions de vie provoquées pas la défaillance de l'Etat et les conditions naturelles qui se révèlent dures, demeurent les principaux facteurs de l'instabilité dans cette région.

Abstract:

The problematic we are trying to answer it in this study, is about the importance of the humanitarian dimension in the Algerian diplomatic approach to security and stability in the Sahel region.

Because the Algerian diplomacy is perceptive that in its treatment with the Sahel space inflated with related and complicated crisis, there is a political and economic cost which it must pay it, to unsure security and stability in the region. Therefore it adopted a conception which surpass the logic of threats causing by crisis like terrorism and organized crime, to cover some measures capable of dealing with factors and circumstances which are multiplying in them. Wherever, poverty and absence of good living conditions causing by delicate state and the hardness of natural conditions, are the important factors contributing in the instability of the region.

فهرس الموضوعات:

كلمة الشكر

الإهداء

الملخص

مـقدمة

الفصل الأول: الإطار التاريخي والنظري للدبلوماسية الجزائرية.....ص 11

المبحث الأول: الدبلوماسية الجزائرية: النشأة والتطور والمبادئ.....ص 12

المطلب الأول: البوادر الأولى لنشاط الدبلوماسية الجزائرية.....ص 12

المطلب الثاني: نشأة الدبلوماسية الجزائرية الحديثة ومراحل تطورها.....ص 16

المطلب الثالث: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية.....ص 21

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الجزائرية.....ص 24

المطلب الأول: المحددات الجغرافية والاقتصادية.....ص 24

المطلب الثاني: المحددات السياسية والاجتماعية.....ص 28

المطلب الثالث: النسق الدولي وشخصية صانع القرار.....ص 30

المبحث الثالث: الدبلوماسية الجزائرية ومقتضيات الأمن الإنساني.....ص 33

المطلب الأول: ضبط مفهوم الأمن الإنساني.....ص 34

المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية ومنطق الأمن الإنساني.....ص 40

المطلب الثالث: الدبلوماسية الجزائرية وقضايا الأمن الإنساني.....ص 42

الفصل الثاني: أزمات الساحل الإفريقي ودور الدبلوماسية الجزائرية....ص 47

المبحث الأول: جيوسياسية منطقة الساحل.....ص 48

المطلب الأول: المفهوم الجغرافي والاصطلاحي لمنطقة الساحل الإفريقي.....ص 48

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمنطقة الساحل الإفريقي.....ص 51

المطلب الثالث: الأهمية الإستراتجية لمنطقة الساحل الإفريقي.....ص 54

المبحث الثاني: تحديات الأمن الإنساني في منطقة الساحل الإفريقي.....ص 58

المطلب الأول: هشاشة الدولة.....ص 58

المطلب الثاني: ضعف التجانس الاجتماعي.....ص 61

المطلب الثالث: تحالف الإرهاب مع الجريمة المنظمة.....ص 64

المبحث الثالث: أبعاد المقاربة الدبلوماسية الجزائرية للأمن والاستقرار في منطقة الساحل.....ص 68

المطلب الأول: موقع الجزائر من أزمات الساحل الإفريقي.....ص 68

المطلب الثاني: البعد السياسي والأمني للمقاربة الدبلوماسية الجزائرية.....ص 70

المطلب الثالث: البعد التنموي للمقاربة الدبلوماسية الجزائرية.....ص 73

الفصل الثالث: الدبلوماسية الجزائرية والتكيف مع تحديات الأمن الإنساني في منطقة الساحل.....ص 78

المبحث الأول: الدبلوماسية الجزائرية وإعادة البناء السياسي.....ص 79

المبحث الثاني: الدبلوماسية الجزائرية وإعادة الاستقرار الاجتماعي وبعث التنمية.....ص 87

المبحث الثالث: الدبلوماسية الجزائرية ومفرزات الأزمة في منطقة الساحل.....ص 92

الخاتمة.....ص 100

الملاحق.....ص 103

قائمة المراجع.....ص 113

مقدمة

مـقـدمـــة:

عرف العالم بعد نهاية الحرب الباردة تصاعد وتيرة العنف الداخلي وتنامي الصراعات الداخلية في العديد من المناطق والدول، وذلك نتيجة تغير موازين القوة في السياسة الدولية الذي نتجت عنه تغيرات في وظائف الدولة، بالإضافة إلى ظهور فواعل جديدة غير دولية أصبحت تؤثر في أنماط وتوجهات السياسة الدولية.

تجسد منطقة الساحل الإفريقي نموذجا لأزمة مستعصية مرتبطة بتضافر مجموعة من العوامل والأسباب المتعلقة أساسا بتموقع المنطقة في السياسة الدولية، وكذا بتركيبة الدولة الهشة في ظل ضعف قدرتها في بسط نفوذها على كافة الأقاليم التابعة لها وتحقيق الانسجام الاجتماعي، لتشكل أرض خصبة لنشاط الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، بالإضافة إلى تدني الأوضاع المعيشية جراء الأزمات الغذائية المتكررة والتغيرات المناخية.

نتج عن تفاقم الوضع السياسي والأمني في منطقة الساحل تهديدات أمنية تجاوزت تأثيراتها الحيز الجغرافي لدول المنطقة لتتخذ أبعادا إقليمية ودولية، أدت إلى تدويل قضايا المنطقة. ومنه تكتسي منطقة الساحل الإفريقي أهمية بالغة في السياسة الخارجية الجزائرية باعتبارها أهم الدوائر الجغرافية التي تنتمي إليها، وكذلك نظرا للروابط الثقافية والحضارية التي تربط الجزائر بدول المنطقة، مما جعلها تتأثر بطريقة مباشرة بتطورات الوضع الأمني في المنطقة، حيث عرفت الدبلوماسية الجزائرية كثافة الحركية ونشاط واسع سواء في علاقاتها مع دول المنطقة أو على الصعيد الدولي والإفريقي، بهدف التعاطي مع طبيعة الأزمة والتهديدات التي تفرزها، حيث طورت الدبلوماسية الجزائرية مجموعة من الآليات والإجراءات السياسية والأمنية بهدف دعم التنسيق والتعاون المشترك بين دول المنطقة.

وانطلاقا من تجربتها الداخلية أدركت الجزائر أن تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة مرهون بتطوير مشاريع من شأنها التعامل مع عوامل ومسببات الأزمة.

- أهمية الموضوع:

* **الأهمية العلمية (الأكاديمية):** تكمن الأهمية العلمية للموضوع في كون البعد الإنساني يشكل جزء هام من التصور الجزائري للقضايا الراهنة في القارة الإفريقية عموما ومنطقة الساحل خصوصا، ويندرج هذا التصور من خلال الترابط الوثيق بين العقيدة الأمنية ومبادئ السياسة الخارجية، مما جعلها تتصف بنظرة موضوعية ومحايدة اتجاه هذه القضايا وما مكنها من كسب ثقة الدول الإفريقية لها في العديد من قضايا القارة.

* **الأهمية العملية:** لبناء أية مقاربة سياسية أو أمنية من شأنها الحد من تفاقم الوضع الأزموي في منطقة الساحل، أضحى من الضروري الإلمام بالظروف والأسباب الحقيقية للأزمة والتي تكمن في هشاشة الدولة وغياب الظروف المعيشية، وعلى هذا الأساس يتشكل الإدراك الجزائري من منطلق اعتبار قضايا الساحل بمثابة كلفة يجب دفع ثمنها.

- مبررات اختيار الموضوع:

* **المبررات الموضوعية:** تكمن المبررات الموضوعية لإختيارنا لهذا الموضوع في جملة هذه الإعتبارات وهي:

- العمق الجغرافي للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي عبر صحراء الجنوب.

- النجاح الذي حققته الدبلوماسية الجزائرية في العديد من قضايا إفريقيا.

- الحراك والديناميكية التي تعرفها الدبلوماسية الجزائرية اتجاه المنطقة.

***المبررات الذاتية**: تكمن المبررات الذاتية لإختيارنا لهذا الموضوع في:

- الرغبة في التمعن في الأسباب الحقيقية للأزمة التي تعاني منها منطقة الساحل.
- التعرف على العلاقات الجزائرية مع دول الساحل الإفريقي.

الإشكالية:

بحكم الجوار الجغرافي والتقارب التاريخي والحضاري للجزائر بدول الساحل الإفريقي،وكذا تنامي مجموعة من التهديدات كنتيجة لتفاقم الوضع السياسي والأمني وتزايد حدته، والتي أضحت تستهدف الحدود الجزائرية وتعرض أمنها الوطني للانكشاف في العديد من الحالات جراء النشاطات الإرهابية وكل أشكال الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات وكذلك تزايد نسبة الهجرة غير الشرعية، وفي ظل هذا الوضع إزداد إهتمام الجزائر بقضايا الساحل عن طريق تكثيف نشاطها الدبلوماسي بما يخدم الاستقرار والأمن في المنطقة، مع العلم أن الدبلوماسية الجزائرية اتجاه القارة الإفريقية خلال العقد الأخير ركزت أساسا في خدمة مشاكل القارة المتعلقة بقضايا الفقر والبناء السياسي للدول، ما يجعلنا نطرح التساؤل التالي:

ما مكانة البعد الإنساني في المقاربة الدبلوماسية الجزائرية للأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي؟

و للإجابة على هذا السؤال نعتمد على طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية .

1- ما هي محددات وضوابط السياسة الخارجية الجزائرية؟

2- كيف يؤثر الوضع الداخلي على أداء وتوجهات الدبلوماسية الجزائرية؟

3- ما هي علاقة الوضع الإنساني بعملية الاستقرار في منطقة الساحل؟

4- ما هي أبعاد المقاربة الدبلوماسية الجزائرية للأمن والاستقرار في منطقة الساحل؟

5- كيف يؤثر البعد الإنساني على أداء الدبلوماسية الجزائرية في منطقة الساحل؟

وعليه نعتمد على صياغة الفرضيات التالية:

1- تستمد الدبلوماسية الجزائرية أسس ومبادئ نشاطها من التجربة التاريخية والقيم الاجتماعية والثقافية.

2- تعاني منطقة الساحل الإفريقي من أزمات متعددة الأبعاد، المرتبطة أساسا بفشل الدولة في القيام بالأدوار المنيطة بها.

3- يندرج الجانب الإنساني ضمن المقاربة الدبلوماسية الجزائرية كأداة وقائية وكسبيل للتعامل مع طبيعة التهديدات الناجمة عن عدم الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي.

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

1- الإطلاع على واقع تعامل الدبلوماسية الجزائرية مع قضايا الساحل، باعتبار الدبلوماسية الجزائرية دبلوماسية الفعل وليست دبلوماسية التصريحات.

2- بناء تصور شامل لتحركات الدبلوماسية الجزائرية في هذه المنطقة، وهذا انطلاقا من الأسباب والتحديات الحقيقية التي تواجهها دول المنطقة، وليس من منطلق تأثرها بالوضع.

3- التمييز ضمن المقاربة الدبلوماسية الجزائرية بين الإجراءات التي اتخذتها الجزائر للتعامل مع التهديدات التي أفرزتها الأزمة والإجراءات التي اتخذتها للتعامل مع ظروفها وأسبابها.

الإطار المكاني و الزماني للدراسة:

* الإطار المكاني: يشمل الإطار المكاني للدراسة الجزائر، ودول الساحل الإفريقي وهي تشمل تلك المنطقة الممتدة من موريتانيا إلى إريتريا مرورا بكل من بوركينافاسو، التشاد، السنغال، السودان، مالي، النيجر، نيجيريا، مع التركيز على دول الجوار الجغرافي للجزائر.

* الإطار الزماني: يمتد الإطار الزماني للدراسة ما بين فترة 2000-2014، وتعود أسباب اختيارنا لهذه الفترة لكونها عرفت تكثيف لنشاط الدبلوماسية الجزائرية وتنامي دورها على المستوى القاري وفقا لنظرة جديدة لقضاياها والتي تعكس تجربتها مع الأزمة الداخلية التي مرت بها لمدة عشرة سنوات، وكذلك نظرا لتفاقم الوضع السياسي والأمني في منطقة الساحل خلال هذه الفترة.

مناهج الدراسة:

* المنهج التاريخي: نعتمد على هذا المنهج لتحديد الإطار التاريخي للدبلوماسية الجزائرية الذي يساعدنا على فهم توجهاتها ومبادئها، واعتمدنا عليه كذلك من أجل فهم دور العوامل التاريخية في الأزمة التي تعاني منها منطقة الساحل.

* المنهج الوصفي والتحليلي: وذلك لجمع المعلومات حول موضوع الدراسة لتحديد أبعاد المشكلة وإدراج خصائصها والعوامل المؤثرة فيها، لتمكننا من ضبط المتغيرات والعلاقة التي تربط بينها.

* منهج دراسة الحالة: يتميز هذا المنهج بكونه يهدف إلى التعرف على وضعية معينة من ظاهرة ما، وبطريقة تفصيلية دقيقة تمكن الباحث من استخلاص النتائج وإصدار التوصيات. تعتمد هذه الدراسة على دراسة حالة الجزائر انطلاقا من النشاط الدبلوماسي لها ضمن أحد أهم الدوائر الجغرافية المحيطة بها وهي منطقة الساحل الإفريقي.

المقاربات:

* مقاربة الأمن الإنساني: نعتمد على هذه المقاربة وبالتحديد لإبراز التفاعل بين الفقر وغياب التنمية، والاستقرار السياسي والأمني، حيث تمكننا هذه المقاربة من فهم واقع الأزمة في منطقة الساحل.

* مقاربة الأمن الإقليمي: تنطلق هذه المقاربة من اعتبار الدولة تتأثر دائما بمجريات الوضع في الإقليم الجغرافي الذي تنتمي إليه أو الذي يجاورها، وعلى هذا الأساس تعتبر الأمن الإقليمي للدول جزء من الأمن الوطني.

تحديد المفاهيم:

- الدبلوماسية: هي عملية سياسية تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية في تعاملها مع الدول والأشخاص الدوليين الآخرون وإدارة علاقاتها الرسمية بعضها مع بعض ضمن النظام الدولي.

- السياسة الخارجية: حسب تعريف جيمس روزنو، السياسة الخارجية هي تلك التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب الغير المرغوبة.

- الأزمة: تعني الإضطراب وعدم الإستقرار الذي يمس عدة مجالات ونشاطات.

أدبيات الدراسة:

من مميزات البحث العلمي صفة التراكمية، فكل البحوث العلمية والأكاديمية تشير إلى ما سبقها من الدراسات التي تتقاسم معها نفس الموضوع، وبخصوص الدراسات التي تناولت البعد الإنساني للدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا أو بالتحديد منطقة الساحل فهي منعدمة، فإن معظم الدراسات التي تناولت لدور الجزائر في منطقة الساحل إقتصرت فيه على إشارات فقط لهذا الجانب، ونجد من هذه الدراسات:

1- كتاب Nicole Grimaud بعنوان: La Politique Extérieure De L'Algérie (Alger :Edition Rahma,1994) جاء في شكل دراسة للبعد الإفريقي للدبلوماسية الجزائرية غداة الإستقلال مبرزا تأثير الظروف الإقليمية والقارية والدولية في رسم توجهاتها

وتحديد خياراتها، كما أشار إلى أهم العوامل التي تساهم في تحديد العلاقات الجزائرية الإفريقية، والتي تكمن أساسا في العوامل القيمية.

2- كتاب Abdelkader Bousselham بعنوان: Regard Sur la Diplomatie Algérienne تناول فيه ثوابت نشاط الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا وأهم القضايا التي عززت مكانتها ودورها الريادي، والمتمثلة في محاربة الاستعمار والإمبريالية وكل أشكال التمييز العنصري.

3- مقال أمحند برقوق، بعنوان:"التهديدات الأمنية بمنظور الدبلوماسي الجزائري" (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر.والمعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية، لوزارة الشؤون الخارجية)، حيث تم التطرق فيه إلى أهم التحولات الدولية الراهنة بأبعادها الاقتصادية والسياسية والأمنية، وما نتج عنها من تغير في وظيفة الدولة والإطار القانوني والسياسي الذي تتحرك وفقه داخليا وخارجيا، وتطرق كذلك إلى دور العوامل القيمية كأحد سمات وخصائص نشاط الدبلوماسية الجزائرية عبر المراحل التاريخية لتطورها.

4- رسالة ماجستير هشام فرجاني، بعنوان: "البعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية خلال فترة 1999-2009.(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2009). والنتيجة التي توصل إليها مفادها أن السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا قائمة على بعدين أساسيين: وهما البعد التنموي والبعد الأمني، حيث كرستها في صورتين تكمنان أساسا في التواجد الدبلوماسي والإلتزام.

صعوبات الدراسة:

- ضيق الوقت.

- النقص الكمي للمراجع المتعلقة بالدبلوماسية الجزائرية.

- صعوبة فصل الجوانب الإنسانية عن نشاط الدبلوماسية الجزائرية.

تقسيم الدراسة:

وفيما يخص تقسيمات الدراسة التي نحن بصدد إنجازها، فهي تتفرع إلى ثلاثة فصول ويتضمن كل فصل ثلاثة مباحث يتفرع عنها ثلاثة مطالب، ماعدا الفصل الثالث الذي يتضمن مباحث دون مطالب.

وعليه فإن الفصل الأول يرتكز بالأساس على محاولة ضبط الإطار العام لنشاط الدبلوماسية الجزائرية وإبراز دور العوامل الداخلية والخارجية في توجيه نشاطها، وكذلك أهمية العوامل القيمية كجزء هام في توجهات الدبلوماسية الجزائرية.

أما الفصل الثاني فهو يأتي لتشخيص حقائق الأزمة التي تعاني منها منطقة الساحل،وذلك من خلال إدراج دور العوامل التاريخية باعتبار دول المنطقة كباقي دول إفريقيا التي عانت ولمدة طويلة من الإستعمار، وكذلك من خلال علاقة التأثير بين الوضع المعيشي لسكان المنطقة وعملية الإستقرار السياسي والأمني، ثم نتطرق إلى منظور الدبلوماسية الجزائرية لتطورات الوضع في المنطقة والآليات التي وضعتها للتعامل مع الأزمة وبخصوص التهديدات التي تفرزها.

أما الفصل الثالث فهو يأتي في شكل محاولة للإجابة على إشكالية الدراسة والذي خصصناه لإبراز جهود الدبلوماسية الجزائرية في التعامل مع الأزمة انطلاقا من ظروفها وعواملها، والتي تبرز في دور الدبلوماسية الجزائرية في إعادة البناء السياسي عن طريق الوساطة ودعم الأساليب الديمقراطية وكذلك من خلال مشاريع تضامنية بهدف إعادة الاستقرار وبعث التنمية، وكل ذلك بهدف تمكين دول المنطقة والدفاع عن موقف الدبلوماسية الجزائرية من الأزمة سواء على المستوى الإفريقي أو الدولي.

الفصل الأول

الفصل الأول: الإطار التاريخي والنظري للدبلوماسية الجزائرية.

تتداخل مجموعة من العوامل في ضبط وتوجيه السلوك السياسي الخارجي للدول وتحديد خياراته، وتتشكل هذه العوامل من مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية والتي عادة ما تكون ثابتة من حيث التأثير على سلوك الدولة الخارجي.

وعليه فإنه لدراسة السلوك السياسي الخارجي لأية دولة ينبغي تحديد الإطار العام الذي يتحرك وفقه في البيئة الدولة، ولذلك يأتي هذا الفصل لتحديد الإطار العام لنشاط الدبلوماسية الجزائرية من خلال إبراز أهم المحطات التاريخية التي شكلت منطلقاتها ومبادئها، وهو ما سنتناوله في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فسنتعرض من خلاله إلى أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الجزائرية والمتمثلة في مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية والتي تتضمن محددات جغرافية واقتصادية، ودور الثقافة السياسية والتجانس المجتمعي، وكذلك النسق الدولي وشخصية صانع القرار.

أما المبحث الأخير فهو يأتي لإبراز تأثير الظروف الداخلية على ثوابت وتوجهات الدبلوماسية الجزائرية ولا سيما الثوابت القيمية.

المبحث الأول: الدبلوماسية الجزائرية: النشأة والتطور والمبادئ

للسلوك السياسي الخارجي لأية دولة في علاقاتها مع المحيط الخارجي، فإنه لابدا وأن تكون له مرجعية تاريخية تحدد خياراته وتوجهاته وترسم المعالم للمبادئ التي يتحرك وفقها.

إن القدرة على فهم توجهات الدبلوماسية الجزائرية الراهنة فإنه لابدا من الإطلاع على مكانة الدبلوماسية ضمن مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها الجزائر والتي يمكن إرجاعها إلى القرن 15 و 16م، حيث شكل الجانب الدبلوماسي جزء هام من النضال السياسي للجزائر ضد الإستعمار، والذي كون قاعدة انطلاق وميلاد الدبلوماسية الجزائرية الحديثة.

المطلب الأول: البوادر الأولى لنشاط الدبلوماسية الجزائرية.

1- الجذور التاريخية للدبلوماسية الجزائرية:

ساعد موقع الجزائر الإستراتيجي في شمال إفريقيا المطل على البحر الأبيض المتوسط والمنفتح نحو القارة الإفريقية، أن تلعب دورا هاما ضمن الدائرة الجغرافية التي تنتمي إليها، حيث تمكنت من فرض نفسها كقوة في البحر الأبيض المتوسط نتيجة امتلاكها لأسطول بحري قوي في العهد العثماني، وذلك حين أقدمت على إتباع سياسة الإنفتاح مع الدول الأوروبية عن طريق عقد مجموعة من الاتفاقيات التجارية والملاحة البحرية، كإبرام اتفاقية مع البندقية عام 1521م، ومع فرنسا عام 1528م، المتضمنة تنشيط وتسهيل عملية التجارة في البحر الأبيض المتوسط، إذ كانت الدولة العثمانية تقوم بتقديم مجموعة من الإمتيازات للدول الأوروبية بهدف الحفاظ على حركة التجارة العالمية في البحر المتوسط

دون تحولها إلى رأس الرجاء الصالح، وكذلك لمواجهة الغارات الإسبانية ودعايا القرصنة التي تبديها بعض الدول الاوروبية[1].

وعموما فالجزائر خلال القرن 16م كانت تربطها علاقات تجارية ودبلوماسية مع العديد من الدول الأوروبية خاصة فرنسا منها، وكانت الإمتيازات التي تقدمها الجزائر المحدد الرئيسي لعلاقاتها مع هذه الدول التي لطالما تحولت إلى سبب رئيسي لإشتداد التنافس حولها واللجوء إلى كافة الطرق والوسائل لضمان الحصول عليها، كسياسة التحالفات والمؤامرة والحملات العسكرية، لتقع الجزائر في الأخير تحت قبضة الإستعمار الفرنسي عام 1830.[2]

2- الدبلوماسية الجزائرية إبان الغزو الفرنسي.

كان اعتماد الأسلوب الدبلوماسي في هذه الفترة موازيا للمقاومة المسلحة التي تبناها الشعب الجزائري ضد المستعمر الفرنسي، والذي يتجلى في البداية في الإتصالات التي قام بها كل من "أحمد باي" و"حمدان خوجة" لدعم العلاقات مع الباب العالي والعديد من الدول الأوروبية والممالك من أجل التوصل إلى إقناع فرنسا على التراجع عن سياستها الإستعمارية والعمل على إيجاد حل سلمي لتسوية الأوضاع،[3] إلا وأنه هذه المبادرات والجهود لقيت صعوبات كثيرة وقفت دون تحقيق أية نتيجة وذلك بسبب:

- المخططات الفرنسية لإفشال كل المساعي التي بادرت بها الدولة العثمانية والمسندة إلى "طاهر باشا" بالتنسيق مع السفير الفرنسي في اسطنبول "قييومينيو".

1- أرزقي شويتام، **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي**: 1518-1830، دار الكتاب العربي للنشر، الجزائر، 2010. ص.72-73.

2- H-D, De Grammont, **Histoire D'Alger : 1515-1830,** (s md), Paris ,1887. P. 5-6.
IN : http:// www. Algérie- Ancienne.com.

3- Nassim Mokrani, **Les Nouvelles diplomatie,** édition casbah , Alger , 2009. P. 80.

- المساندة التي تقدمت بها العديد من الدول لفرنسا في احتلالها الجزائر وعلى رأسها المغرب وذلك بعدما قام القائد الفرنسي "كلوزال" بعرضها مجموعة من الضمانات والإغراءات.

- لم يعد التنافس بين الدول الأوروبية لصالح الجزائر الذي استغلته كنقطة ضعف في علاقاتها الأوروبية وهو ما ظهر في الموقف البريطاني الغامض اتجاه قضية الإحتلال الفرنسي للجزائر.[1]

بقي النشاط الدبلوماسي كجزء من النشاط السياسي للمقاومة الشعبية، ليعرف ازدهارا وكثافة بعد مبايعة "الأمير عبد القادر" في الغرب الجزائري، حيث ساهم في ذلك تأسيسه لدولة جزائرية بالمقومات الحديثة.[2]

استطاع الأمير عبد القادر أن يقود نشاطا دبلوماسيا في وجه السلطات الفرنسية بوظائفه الخمس الحديثة، إذ عمل على دعم العلاقات الخارجية مع كل من السلطان المغربي وباي تونس "أحمد باشا" بهدف فك الحصار الذي فرضته السلطات الاستعمارية ودعم الجيش بالأسلحة والدخائر، وقام كذلك بربط علاقات تجارية ودبلوماسية مع كل من بريطانيا، الدولة العثمانية، وإسبانيا لإيجاد نوع من التوازن في البحر الأبيض المتوسط.[3]

وكنتيجة لقوة الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر تمكن من حصر القوات الفرنسية في السواحل الشمالية ودفعها إلى التفاوض والإعتراف بسلطته في الغرب الجزائري من خلال عقد معاهدة ديمشال عام 1834، ومعاهدة تافنة عام 1837 وكذا تبادل التمثيل الدبلوماسي، ولقد عرفت دبلوماسية الأمير عبد القادر بتبنيه لنظام خاص للتعامل مع

[1]- أرزقي شويتام، **المرجع السابق الذكر**، ص. 129-130.

[2]- Nassim Mokrani**, opcit**. p. 74.

[3]- سليم العايب، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2011. ص. 44.

السلطات الفرنسية أساسه احترام العهود والاتفاقيات وكذا احترام حقوق الأسرى والإعتراف بالإختلاف الثقافي والحضاري.[1]

3- النشاط الدبلوماسي للحركة الوطنية:

بعد فشل المقاومة المسلحة في مواجهة القوات الاستعمارية كنتيجة للسياسة الفرنسية التعسفية الذي حال دون تشكيل جبهة موحدة، ظهر أسلوب النضال السياسي الذي تبنته النخبة الجزائرية المثقفة نظرا لما كان لها من احتكاك وتأثر بالنهضة الإسلامية وبالشعوب الأوروبية خلال الحرب العالمية الأولى،[2]حيث ظهرت في البداية على شكل حركات وجمعيات ثقافية أبرزها حركة الشبان الجزائريين التي قادها "الأمير خالد"، شكلت هذه الحركة النواة الأولى لفكرة تقرير المصير من خلال الرسالة التي توجه بها إلى الرئيس الأمريكي "ولسن" في مؤتمر السلام الذي انعقد بباريس عام 1919[3].

مهدت هذه الحركات والجمعيات الثقافية لبروز مجموعة من التيارات السياسية والتي انبثقت عنها بدورها مجموعة من الأحزاب السياسية، وذلك بعد الإصلاحات السياسية التي قامت بها فرنسا، واعترافا بالدور الذي قام به الجزائريين أثناء الحرب العالمية الأولى إلى جانبها.

وتتمثل هذه التيارات في:

- التيار الاستقلالي: ظهر في فرنسا على شكل حركة عمالية مغاربية عام 1926 بقيادة "مصالي الحاج"، انبثق منه حزب الشعب في الجزائر عام 1937.

[1]- Nassim Mokrani, **opcit**. p. 76.

[2]- سليم العايب، **المرجع السابق الذكر**، ص. 54.

[3]- حكيم ابن الشيخ، **دور الأمير خالد في الحركة الوطنية الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بكلية الحقوق والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2002. ص. 177- 178.

- التيار الإدماجي: ظهر بعد الحرب العالمية الأولى بقيادة "فرحات عباس"، انبثق منه حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان خلال الحرب العالمية الثانية.

- التيار الإصلاحي الديني: تأسس عام 1930 تحت اسم جمعية العلماء المسلمين من طرف "عبد الحميد ابن باديس".

اختلفت هذه التيارات من حيث منظورها للقضية الجزائرية والطرق الواجب انتهاجها للتخلص من الإستعمار ما جعلها تتحالف تارة وتتخاصم تارة أخرى، إلا وأنها تتفق جميعها عند نقطة تقرير المصير والقضاء على التسلط الاستعماري،[1] ولذلك لم يقتصر نشاطها السياسي في مواجهة السلطات الاستعمارية لكن إمتد أيضا نشاطها إقليميا من خلال المشاركة في المؤتمرات الجهوية والإقليمية كالمؤتمر الإسلامي المنعقد بجنيف عام 1931، ومؤتمر الوحدة العربية بالقدس في ذات السنة لمناقشة الوضع العام للدول العربية وسبل مواجهة الاحتلال، حيث اتخذ البعد الإقليمي المنطلق الذي اتبعته هذه الأحزاب والحركات لإدراج القضية الجزائرية في المحافل الدولية، الأمر الذي اكتسب أولوية ضمن النشاط الخارجي للأحزاب بعد نزول قوات الحلفاء على الشواطئ الجزائرية عام 1943 وتسليمها لبيان يقر للمرة الأولى بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.[2]

المطلب الثاني: نشأة الدبلوماسية الجزائرية الحديثة ومراحل تطورها.

نشأت الدبلوماسية الجزائرية الحديثة أثناء ثورة التحرير في ظروف داخلية وخارجية متعثرة تخللتها تفكك وضعف الجبهة السياسية الداخلية بعد الأزمة التي مرت بها حركة إنتصار الحريات الديمقراطية عام 1953، أما دوليا شمل الصراع الإيديولوجي بين المعسكر

[1]- عثمان سعدي، **الجزائر في التاريخ**، دار الأمة للنشر، ط.1، الجزائر، 2011 . ص. 676.

[2]- سليم العايب، **المرجع السابق الذكر**، ص. 57.

الشرقي بقيادة الإتحاد السوفياتي والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الحرب الباردة، الأمر الذي قلص من هامش تحرك الدول الصغيرة.[1]

عرفت جبهة التحرير الوطني النضال الدبلوماسي مبكرا، إذ تيقن قادة الثورة أن نجاح الكفاح المسلح في الداخل مرهون بحركة دبلوماسية واسعة في الخارج توفر الدعم والتأييد المادي والمعنوي للثورة، وذلك بكسب تأييد الدول المناهضة للإستعمار والإمبريالية والعمل على إدراج القضية الجزائرية في المحافل الدولية بهدف كسب الشرعية الدولية للعمل المسلح،وهو ما أشار إليه بيان أول نوفمبر الذي رسم الخطوط العريضة للنشاط الدبلوماسي للثورة، ليلقى تنظيما وانتشارا أكثر في مؤتمر الصومام عام 1956 بعد تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ.

وإذا كان العمل المسلح أسلوبا كفاحي اقتضته السياسة الفرنسية، فإن النشاط الدبلوماسي أيضا جاء كرد فعل طبيعي على اعتبار أنه الوجه الثاني للثورة.[2]

اختلف الباحثين من حيث تقسيم وتصنيف لمراحل تطور الدبلوماسية الجزائرية الحديثة، فهناك من يرى أن تطور الدبلوماسية الجزائرية الحديثة منذ ظهورها مرتبط بالتطورات الحاصلة على الساحة الدولية، وهناك من يربطها بالرؤساء الذين تقلدوا مناصب الحكم نظرا لارتباط العمل الخارجي بصلاحيات السلطة التنفيذية، كما أنه هناك من يصنفها حسب سياسة الدفاع والهجوم المتبعة كرد فعل إزاء التطورات الداخلية والخارجية.

مرت الدبلوماسية الجزائرية بأربعة مراحل أساسية وهي:

المرحلة الأولى: وتعرف بالدبلوماسية الثورية، تمتد من 1954 إلى 1962. حيث ركز النشاط الدبلوماسي لقادة الثورة خلال هذه المرحلة في العمل على إخراج الثورة الجزائرية من

[1]- حسين مغلاوي، **الجزائر في العلاقات الدولية**، محاضرة ألقيت بتاريخ 2013/11/03 بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، على طلبة السنة الأولى ماستر، جذع مشترك، قسم السياسة العامة و الأنظمة المقارنة، على الساعة، 08:30.

[2]- ن خياط، **دبلوماسية الثورة دور مرموق**، مجلة الجيش، العدد 580، 2010. ص. 28.

مستواها الداخلي إلى المستوى الدولي لكسب تأييد الدول المناهضة للإستعمار والإمبريالية وتدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية، حيث كلفت جبهة التحرير الوطني كل من "حسين أيت أحمد" و"أحمد بن بلة" و"محمد خيضر" على رأس العمل الخارجي، إذ يمكن اعتبار مؤتمر باندونغ عام 1955 بمثابة أول انتصار للدبلوماسية الجزائرية حين قرر من ضمن توصياته عرض القضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة، وهو ما تم بواسطة 14 مندوب من إفريقيا واسيا، وذلك ليتم إدراج القضية ببعدها الإنساني بعد انسحاب فرنسا.[1]

ولمواجهة السياسة الفرنسية التي طورت وسائل ضخمة ضد الثورة، قامت جبهة التحرير الوطني بتشييد كافة القدرات الدبلوماسية، إذ تمكنت من إقامة علاقات مع منظمة الصليب الأحمر الدولي وبالمناسبة الإنضمام إلى اتفاقيات جنيف الأربعة حول النزاعات المسلحة.

ولقد كان لفتح المكاتب للجبهة في الخارج دور هام في دعم الثورة إعلاميا من خلال البرامج الإذاعية من العديد من الدول العربية والغربية، بالإضافة إلى جريدة المقاومة وجريدة المجاهد التي تم تأسيسها عام 1955و1956 المتحدثة باسم الجزائر للدفاع عن حقوق المغرب العربي وشعوب إفريقيا.[2]

وبتأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة استطاعت الدبلوماسية الثورية في مدة قصيرة أن تجبر فرنسا على الدخول في مفاوضات وأن تقدم للرأي العام الدولي صورة متكاملة لكفاح الشعوب المستعمرة في كل من قارة آسيا وإفريقيا خاصة وأن هذه الأخيرة عززت فيها حضورها وتأييدها في العديد من المؤتمرات واللقاءات كمؤتمر أكرا في غانا عام 1958 ومؤتمر أديس أبابا بإثيوبيا عام 1960.[3]

---

[1]- ن خياط، **المرجع نفسه**، ص.28.

[2]- فاروق بن عطية، **الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير**:1954- 1962، منشورات دحلب، الجزائر، 2010. ص. 153.

[3]- سليم العايب، **المرجع السابق الذكر**، ص.64.

المرحلة الثانية: مرحلة العصر الذهبي للدبلوماسية الجزائرية: تمتد من 1963 إلى 1979. وفي هذه المرحلة عرفت الدبلوماسية الجزائرية رواجا عاليا وسمعة طيبة في الساحة الدولية، إذ كانت سيدة العالم الثالث وصانعة قراراته مثلما تصورها بعض الدوائر الإعلامية في العالم الثالث.[1]

كان النشاط الدبلوماسي انعكاسا للوضع الداخلي، أساسه استكمال بناء الدولة وإمداد الشرعية للثورة، مما استلزم دعم الحضور الجزائري لدى المنظمات الدولية والإقليمية، فانضمت إلى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية عام 1962، وشاركت كطرف مؤسس لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1963.[2]

شغلت قضايا التحرر الوطني حيزا هاما من انشغالات الدبلوماسية الجزائرية وفق شعار التصفية النهائية لكل أشكال الاستعمار والتمييز العنصري في إفريقيا والدول العربية،وذلك في آخر مستعمرات دول شرق إفريقيا وأنغولا والصحراء الغربية، وهو ما أكدته من خلال مساندتها للقضية الفلسطينية في حرب 1973 عسكريا ودبلوماسيا.[3]

وبفضل حنكة الدبلوماسية الجزائرية الثورية والتزامها بمبادئها، تمكنت من قيادة العالم الثالث واستكمال تحرره السياسي بالتحرر الاقتصادي، وذلك بعدما انتخبت الجزائر كأول دولة عربية وإفريقية لترأس الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974، والمطالبة بنظام إقتصادي دولي عادل.[4]

المرحلة الثالثة: تمتد من عام 1979 إلى 1999م. وفي هذه المرحلة عرفت الدبلوماسية الجزائرية تراجعا ملحوظا، وهذا بسبب وقوف العديد من الدول ضدها بشأن

---

[1] - محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي و إدارة الحرب الإثيوبية الإريترية**، دار الجيل للنشر، ط.1، الجزائر، 2004. ص. 33.

[2]- République Algérienne Démocratique et Populaire, Centre National de Documentation de Presse et d'information**, L'Age d'or de La Diplomatie Algérienne**, **1963-1979**. P. 23.

[3] - centre National de documentation de presse et d'information, **opcit**. p. 28.

[4] - محمد بوعشة، **المرجع السابق الذكر**، ص.33.

القضية الصحراوية إلى جانب الأزمة الداخلية التي دخلت فيها الجزائر وما نتج عنها من حصار خارجي وهجمات إعلامية، حيث فرض كل ذلك على الدبلوماسية الجزائرية إتباع سياسة براغماتية والعمل على التقرب من الدول المحافظة ذات الوزن العددي في القارة الإفريقية، وكذلك تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا مع الحفاظ على دعمها للحركات التحررية والقضايا العادلة، وعلى رأسها قضية الصحراء الغربية والقضية الفلسطينية.[1]

المرحلة الرابعة: والتي جاءت إبتداءا من 1999، كما أنه هناك من يربطها بأحداث 11 سبتمبر 2001، حين تبنت الجزائر إبتداءا من 1999 سياسة الانفتاح الخارجي، وهو التاريخ الذي مثل وصول "عبد العزيز بوتفليقة" إلى الحكم، المعروف بخبرته وحنكته الدبلوماسية، ليعرف النشاط الدبلوماسي ديناميكية وحركية واسعة على المستوى الدولي بهدف فك الحصار الخارجي والعمل على إقناع الجماعة الدولية بهذا الخطر الإرهابي الجديد المتعدي للحدود، لتلقى الدعم الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وتتحول بذلك الجزائر إلى حليف إستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب.[2]

ولاستعادة المكانة الدولية بعد غياب دام عقدين تقريبا جعلت الجزائر من إفريقيا البوابة الأولى لها، انطلاقا من التسويق القاري لمنظورها لقضايا الإرهاب وطرق مكافحته التي جاءت انعكاسا للسياسة الداخلية، وهي تتضمن آليات وميكانيزمات جديدة تضع المشاكل الإقتصادية والإجتماعية في أولوية العمل الدبلوماسي للقارة.

وعلى هذا الأساس شاركت الجزائر بصفتها رئيسا للمنظمة الإفريقية في العديد من اللقاءات الدولية باسم المبادرة الجديدة للتنمية في إفريقيا (النيباد)، ومن بين هذه اللقاءات:

- دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 1999.

[1]- محمد بوعشة، **المرجع نفسه**، ص. 34.

[2]- Nassim Mokrani, **opcit**. p.97.

- تجمع ريميني بإيطاليا عام 2000.

- القمة الإفريقية الأوروبية بالقاهرة في أفريل 2000.[1]

المطلب الثالث: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية

حرصت الجزائر منذ استقلالها على إتباع سياسة خارجية تتسم بالإعتدال والوسطية قوامها دبلوماسية الفعل بدلا من دبلوماسية الشعارات والتصريحات، وكذا احترام الشرعية الدولية والإمتثال لمواثيق المنظمات الدولية التي كانت طرفا فيها، مما منح لها مكانة وسمعة دولية دعمت حضورها على الساحة الدولية وأكسبتها ثقة العديد من الدول في المبادرات التي تقدمت بها بخصوص الوساطة والحل السلمي للعديد من الأزمات والنزاعات الدولية، كأزمة الرهائن الأمريكيين في إيران عام 1982، والنزاع العراقي الإيراني عام 1975.

تأسست الدبلوماسية الجزائرية على مجموعة من الثوابت التي رسمت توجهاتها وفق ما نص عليه بيان 1 نوفمبر 1954 ومواثيق الثورة، لتجد أرضية قانونية لها في دساتير الدولة الجزائرية الحديثة.

وللجوانب القيمية مكانة هامة ضمن توجهات ونشاط الدبلوماسية الجزائرية منذ ظهورها، تجسده الكفاح المرير والتضامن مع الشعوب المقهورة، ما يؤكد لنا أن الدبلوماسية الجزائرية حملت رسالة إنسانية من حيث مضامينها، مبتغاها تحرير الشعوب والحفاظ على قيم الحضارية العالمية، ومن مبادئ الدبلوماسية الجزائرية:

- **محاربة الاستعمار والإمبريالية:** ظل مبدأ مكافحة الاستعمار بكل أشكاله يشكل أحد الدعائم الأساسية للثورة الجزائرية، ليجد أرضية له بعد الاستقلال تحت شعار "الثورة

[1]- محمد بوعشة، **المرجع السابق الذكر**، ص. 37.

الإفريقية"[1] الذي جاء امتدادا للسياسة الداخلية التي جعلت التصفية النهائية للاستعمار أولوية النشاط السياسي والدبلوماسي، فأبدت تضامنها الغير المشروط لأخر مستعمرات في إفريقيا الشرقية و أنغولا.

لقد اتخذ هذا المبدأ بعدا تشريعيا وذلك حسب ما جاء في المادة 92 من دستور 1976 حين نص على أنه: يشكل الكفاح ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والإمبريالية، والتمييز العنصري محورا أساسيا للثورة.[2]

- **مبدأ احترام الحدود الموروثة عن فترة الاستعمار**: جعلت الجزائر من مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار رمزا للحفاظ على مكاسب الثورة، الذي يستقي مرجعيته ضمن شعار السيادة الكاملة والوحدة الترابية، كما كان لترسيم وضبط الحدود مع الدول المجاورة بعد الإستقلال ضمانة كبرى لدعم علاقات حسن الجوار بحجة استئصال أسباب النزاع.[3]

دافعت الجزائر عن هذا المبدأ لدى منظمة الوحدة الإفريقية ويظهر ذلك من خلال الخطاب الذي ألقاه "عبد العزيز بوتفليقة" وزير الشؤون الخارجية آنذاك أمام لجنة التحكيم التي وضعتها منظمة الوحدة الإفريقية بشأن النزاع الحدودي الجزائري المغربي، وذلك حين جعل من مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، جزء من السلوك الجزائري المسئول الحامي لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية والوحدة الترابية للدول الإفريقية.[4]

- **مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:** نصت المادة 86 من دستور 1976 على امتثال الجزائر للمبادئ والأهداف التي تتضمنها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، كما أشارت المادة 93 إلى دعم الجزائر للتعاون الدولي وحرصها على تنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المشتركة، وعدم

[1] - Nicole Grimaud, **La Politique Extérieure de l'Algérie,** édition Rahma, Alger ,1994. P.266.

[2] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور** 1976.

[3] - سليم العايب، **المرجع السابق الذكر**، ص. 29.

[4] - Abdelkader bousselham**, Regard sur la Diplomatie Algérienne**, édition casbah, Alger, 2005. P.212.

التدخل في الشؤون الداخلية للدول كمبدأين أساسيين للسياسة الوطنية.[1]حيث يشكل هذا المبدأ أحد المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية، وهو ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في المادة 2 الفقرة 7[2] وكذا العديد من مواثيق المنظمات الإقليمية التي نجد من بينها جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية.

- **مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة:** وفقا للمادة 2 الفقرة 3 من ميثاق الأمم المتحدة فإنه يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن الدوليين عرضة للخطر.[3] يشير مضمون هذه المادة إلى امتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، واللجوء إلى الحل السلمي للنزاعات التي تظهر بين الدول.

اعتمدت الجزائر على هذا المبدأ في علاقاتها مع الدول المجاورة، حيث أعطت له صيغة حسن الجوار الإيجابي لما له من أهمية في تجميد واحتواء النزاعات دون تفاقمها إلى مستوى الحرب والمواجهة العسكرية.[4]

أسند هذا المبدأ أيضا إلى شعار عدم الانحياز الذي تبنته الجزائر خلال الحرب الباردة للتنديد بالصراع الذي جمع الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، إثرى الندوة التي نظمتها في بروكسل عام 1972 رفعت بمقتضاها الدعوة للجماعة الدولية لجعل منطقة البحر المتوسط منطقة منزوعة السلاح.[5]

لقد نجحت الجزائر في توظيف مكاسب الثورة في خدمة نشاطها الدبلوماسي، حيث أكسبها التمسك وعدم التراجع عن مبادئها، القدرة على اتخاذ مواقف حازمة وشجاعة في

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، **المرجع السابق الذكر**.

[2]- ميثاق الأمم المتحدة، **منشورات الأمم المتحدة**، ص. 11.

[3]- ميثاق الأمم المتحدة، **منشورات الأمم المتحدة، المرجع السابق الذكر**، ص. 08.

[4]- سليم العايب، **المرجع السابق الذكر**، ص. 33.

[5] - Nicole Grimaud, **Opcit**. P.285.

ظروف صعبة سبق وأن صنعت مجدها في التاريخ، والتي تظهر في مواقفها الثابتة إزاء قضايا التحرر والتصفية النهائية للإستعمار.

حرصت الدبلوماسية الجزائرية على تكييف مبادئها مع التطورات الدولية الراهنة، وهو ما يظهر في تجنبها لسياسة المغامرة والوقوف موقف الحياد اتجاه الحراك السياسي الذي عرفته المنطقة العربية[1]، كما نهجت سياسة براغماتية مع الدول العربية بالتركيز على الجوانب الإقتصادية كأساس لدفع العلاقات السياسية.

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الجزائرية

يقصد بمحددات السياسة الخارجية مجموعة من المقومات الداخلية والمتغيرات الخارجية التي تتدخل في تحديد السلوك السياسي الخارجي للدول.

المطلب الأول: المحددات الجغرافية والاقتصادية

1- **المحددات الجغرافية:** تعتبر العوامل الجغرافية في مقدمة العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للدول وأكثرها ثباتا،[2]وهي تتدرج من مجمل خصائصها الجغرافية والمتمثلة أساسا في الموقع، المساحة، والتضاريس.

ولكل من هذه الخصائص تأثيراتها الخاصة إيجابيا أو سلبيا، سواء بطريقة مباشرة من خلال ما توفره من عناصر قوة الدولة التي تمنحها بدورها القدرة على تنفيذ سياستها الخارجية، أو بطريقة غير مباشرة حين تضع مجموعة من الخيارات أمام صانع قرار السياسة الخارجية ولتمنحه هامش واسع للتحرك،[3] فحسب "نابليون" فإن سياسة الدول تكمن في جغرافيتها.[4]

---

[1]- فائزة سايح، **مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية ثابت لايتغير**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009.

[2]- أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية**، دار زهران للنشر، عمان، 2009. ص.200.

[3]- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، دار الجيل، بيروت، 2001.

[4]- سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، دار وائل للنشر، ط.3، بغداد، 2012. ص.131.

فعادة ما تكون الدول التي لها منافذ بحرية وتشرف على الممرات المائية والمضايق أكثر تأثيرا في العلاقات الدولية، وللموقع الجغرافي أيضا دور في صياغة مفهوم الأمن وتحديد ماهية التهديدات التي تواجه الدول، لتوجه غالبا سلوكها الخارجي إلى المنطقة الجغرافية المحيطة بها.[1]

تحتل الجزائر موقعا إستراتجيا في شمال إفريقيا يتوسط القارات، حيث مكنها إطلالها على البحر الأبيض المتوسط وانفتاحها الجغرافي على إفريقيا أن تلعب دورا متزايد الإهتمام سواء على المستوى المغاربي أو العربي أو الإفريقي، خاصة وأنها تمتلك لمقومات تاريخية وحضارية دعمت انتماءاتها.

تقدر مساحة الجزائر ب2.382.741 كم^{2}وتحتل بذلك المرتبة الأولى في إفريقيا بعد انفصال جنوب السودان والمرتبة العاشرة عالميا، تربطها حدود مع سبعة دول ضمن الإقليم الجغرافي الذي تنتمي إليه،[2] وهو ما منحها القدرة على تنويع علاقاتها الخارجية مع دول الجوار، إلا وأن من الملاحظ أنه في حالة غياب الاستقرار السياسي في دول الجوار يزيد من تكاليف الدولة الجزائرية لحماية حدودها.

تبقى العوامل الجغرافية من أهم محددات السياسة الخارجية الجزائرية ومنطلق لمدركاتها القيمية، فهي تمنح دافع نفسي لصانع القرار والذي نجده غالبا في الخطابات السياسية يقترن الجزائر بالعظمة والقوة.

2- **المحددات الاقتصادية**: تتمثل المحددات الاقتصادية بالأساس في الموارد المتاحة والقدرات الفنية والتنظيمية للدول.

[1]- غضبان مبروك، **المدخل للعلاقات الدولية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2007. ص. 272.

[2] - WWW.onefd.edu.dz. Visité le 20/02/2015 a 20 :00.

فبالنسبة للموارد فهي تشمل على الموارد الطبيعية من مصادر الطاقة كالبترول والغاز والفحم، إضافة إلى المعادن كالقصدير والحديد والبروكسيت وكذا الموارد الغذائية والزراعية كالقمح والذرة والقطن والجوت.[1]

أضحت الحياة الاقتصادية للدول مشروطة بامتلاك أو عدم امتلاك الموارد الأولية والتي لها تأثير استثنائي في السياسة الدولية، فمن النادر أن تنعم دولة بمستويات عالية من الحياة لشعبها أو أن يكون لها مركز هام في الشؤون العالمية إذا كانت تعاني من عوز في الموارد الأولية، فالقوة العالمية تبدو مستحيلة بدون تحقيق التصنيع الذي بدوره يعتمد على توفر المعادن.[2]

تتوفر الجزائر على موارد طبيعية متنوعة ومعتبرة، تكمن في البترول والغاز اللذان يشكلان مصدر هام للصادرات إلى جانب بعض الموارد الأخرى كالحديد والمغنيز والنحاس، ومن الملاحظ أن الجزائر تعتمد على مداخيل النفط بحوالي 98 بالمائة من إجمال عائداتها الخارجية، ويشكل بذلك المصدر الرئيسي في تمويل مختلف القطاعات الإقتصادية والعسكرية، مما يجعلها عرضة لتقلبات السعر في الأسواق العالمية للمادة الخامة مثل الأزمة التي اجتازتها عام 1986 وما نتج عنها من ركود اقتصادي بعد تراجع أسعار البترول في السوق العالمية.[3]

أما فيما يخص المهارات الفنية والتنظيمية فالعبرة ليست في الإمكانات المطلقة وإنما في القدرة على توظيف تلك الإمكانات من أجل تحسين أداء المستوى الإقتصادي[4]، فهي

[1]- محمد السيد سليم، **المرجع السابق الذكر**، ص.155.

[2]- سعد حقي توفيق، **المرجع السابق الذكر**،ص.141.

[3]- سليم العايب، **المرجع السابق الذكر**، ص.18.

[4]- علي الدين هلال، **النظم السياسية العربية: قضايا الإستمرار والتغير**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط.5. بيروت، 2010. ص. 116.

بذلك تكمن أيضا في مدى وجود الكفاءة والقدرة على تحويل تلك الموارد وتوظيفها في الصناعات المختلفة.

والجزائر شأنها شأن العديد من الدول التي تمتلك كم هائل من المواد الأولية وتفتقر للمهارات الفنية والتنظيمية التي تمكنها من تحويل تلك الموارد إلى أشكال وأنماط جديدة إلا بقدورات نسبية وفي مجالات محددة، تشمل بعض المواد الغذائية والألبسة، وبعض معدات النقل.[1]

وعلى هذا الأساس تعتمد الجزائر على الإستيراد لتجهيز مختلف القطاعات خاصة القطاع العسكري وذلك بمختلف الأجهزة التكنولوجية والأسلحة المتطورة، مما يقلل من قدرة الجزائر في الدخول في حرب طويلة الأمد أو إرسال قوة عسكرية لحفظ السلام خارج حدودها، مع العلم أن الثورة التكنولوجية في العصر الحديث قلبت جميع المفاهيم الإستراتجية الكلاسيكية، بظهور وسائل دفاع جد متطورة كالصواريخ العابرة للقارات وطائرات التجسس.[2]

وعليه يكمن تأثير الموارد والقدورات الفنية على سياسة الدول الخارجية، فيما يكون للأولى دور في منحها القدرة والثانية في تحديد درجة قوتها.[3]

ومن ناحية أخرى فإن الموارد التي تتمتع بها الجزائر وخصوصا الطاقوية منها شكلت امتياز كبير للنشاط الدبلوماسي، حيث استطاعت الجزائر بفضل قوتها الطاقوية مع ارتفاع أسعار البترول أن تنتهج سياسة براغماتية وتتمكن من تنويع شركاءها الدوليين، فبعدما كانت أوروبا الشريك الوحيد لمدة سنوات، أصبحت اليوم ثاني أكبر شريك للولايات المتحدة الأمريكية في الوطن العربي. [4]

[1]- علي الدين هلال، **نفس المرجع**، ص.118.

[2]- سليم العايب، **المرجع السابق الذكر**، ص.16.

[3]- محمد السيد سليم، **المرجع السابق الذكر**، ص. 152.

[4]- حكيمة علالي، **الجزائر والرهانات الأمنية في المتوسط**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 02، باتنة، 2012. ص. 53.

المطلب الثاني: المحددات السياسية والاجتماعية

تكمن المحددات السياسية والإجتماعية في الثقافة السياسية السائدة ودرجة التجانس والتماسك المجتمعي.

- **الثقافة السياسية:** للثقافة السياسية دور هام في تحديد نمط السلوك السياسي الخارجي للدول، وهي تشمل النسق العقيدي الوطني والإيديولوجية السائدة في الأوساط الاجتماعية وفي نمط توجهات الأفراد نحو السلطات السياسية، متضمنة لنسق من الأفكار والعقائد التي يعتنقها معظم الأفراد في المجتمع أو غالبيتهم والتي تحدد تصورهم للعالم الخارجي ولقضاياه.[1]

إن مايميز هذه التوجهات المجتمعية أنها ليست مجرد آراء عابرة أو وليدة الصدفة وإنما مبادئ ثابتة متصلة بجوهر التركيبة الفكرية والثقافية للبنيان المجتمعي، وتستمد جذوره من الإرث التاريخي والتجارب الماضية والتراث الديني والثقافي.[2]

فالمجتمع الجزائري يقف موقف الرفض للاستعمار والتدخل الخارجي نظرا لما يحمله من العذاب والآلام للشعوب وهو ما ينطبق كذلك على قضايا العنف والإرهاب، حيث ينبع هذا الموقف من خبرة ومعانات الشعب الجزائري في تجربته المريرة مع الإستعمار الفرنسي وما خلفه من معانات إجتماعية، من دمار وتشرد وتخلف ولدت لديه حساسية وشعور بمعانات الشعوب المحرومة والمضطهدة، جعلته يبدي اتجاهها تأييدا ماديا ومعنويا كمساندته للشعب الفلسطيني وشعب الصحراء الغربية[3]، ويستمد أيضا هذا التصور من خلال تجربة العنف والإرهاب التي خاضها وحده ضد الإرهاب لمدة أكثر من عقد، إذ لا يتقبل المجتمع الجزائري فكرة إرسال الجيش خارج الحدود الوطنية وإن تعلق الأمر بعملية حفظ السلام أو

[1]- مثني علي المهداوي، **واقع تدريس السياسة الخارجية في جامعة بغداد**، مجلة العلوم السياسية، العدد 38، بغداد. (د س ن)، ص. 40.

[2]- علي الدين هلال، **المرجع السابق الذكر**، ص. 123.

[3] - سليم العايب، **المرجع السابق الذكر**، ص. 20.

حتى التدخل العسكري في النزاعات الداخلية قصد مساعدة الدول على تجاوز الأزمة واستعادة وحدتها، لأنه يعتبر ذلك تدخل في الشؤون الداخلية للدول وكذلك فإن المجتمع الجزائري لا يتقبل سقوط جنود جزائريين خارج الإقليم الوطني.

تشترك هذه القيم والتوجهات من حيث تأثيرها على تصورات المجتمع والنخبة السياسية الحاكمة للوقائع الخارجية، وهو ما تعكسه نصوص دساتير الدولة الجزائرية الحديثة وذلك بعدم السماح بإرسال الجيش الجزائري لأداء أية مهمة خارج الوطن، لكن إذا كان الأمر يتعلق بإرسال الجيش لمناصرة حركات تحررية، فإنه هناك شبه إجماع في الأوساط الشعبية تأيد ذلك، مثلما كان الأمر في الحروب العربية الإسرائيلية.[1]

- **التجانس الاجتماعي:** يمكن اعتبار السياسة الخارجية بمثابة عملية اجتماعية تأتي نتاجا لتفاعل العناصر المكونة للمجتمع، ذلك أن المجتمع ليس وحدة متجانسة لكنه ينقسم إلى فئات ومجموعات متباينة من حيث المعتقدات الدينية والمذهبية والانتماءات العرقية والإثنية إضافة إلى المستوى الحضاري، إذ يؤدي تفاعل هذه الفئات والمجموعات في سعيها لتحقيق أهدافها إلى أثار معينة على عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية.[2]

يعتبر التجانس الإجتماعي أحد عوامل قوة الدولة، لأن المجتمع الذي توجد فيه أقليات يكون غير متجانس وفي بعض الأحيان يكون عرضة للصراعات الداخلية، وهذا من شأنه أن يدخل الدولة في أزمة داخلية، كما قد ينعكس هذا على ضعف سلوكها الخارجي ويعطي فرص للتغلغل الخارجي عن طريق الإتصال بالأقليات الموجودة في الداخل، عكس الدول التي تمتاز بتجانس إجتماعي والذي يزيد من تماسكها الداخلي مما يوفر لها قوة وهامش للتحرك في سلوكها الخارجي، لأن الإنسجام الداخلي والوحدة الوطنية تزيد من صمود الجبهة الداخلية أثناء الحروب، والجزائر تتمتع بتجانس مجتمعي متميز جعل مجتمعها يتمتع بوحدة

[1]- ب بوعلام، **الذكرى 34 لحرب أكتوبر 1973**، مجلة الجيش، العدد331 ،2007. ص. 52-53.

[2]- مثني علي المهداوي، **المرجع السابق الذكر**، ص.11.

لغوية والمتمثلة في اللغة العربية كلغة رسمية واللغة الأمازيغية كلغة وطنية، وبوحدة الدين المتمثل في الدين الإسلامي، مما جعل التقاليد الثقافية للمجتمع الجزائري تتشابه إلى حد بعيد لأنها تنبع من مرجعية واحدة،[1] وهو ما شكل نقطة قوة في صمود الشعب الجزائري أمام محاولات فرنسا لتوظيف اللهجات المحلية لخلق التناقض الجهوي في المجتمع الجزائري.[2]

المطلب الثالث: النسق الدولي وشخصية صانع القرار

- **النسق الدولي**: النسق الدولي من أهم محددات السياسة الخارجية للدول، فحسب "لويد جنسن" فإنه لا مراء في تأثير المتغير الخارجي كمحدد من محددات السياسة الخارجية للدول بصرف النظر عن نظمها الداخلية.[3]

تختلف تأثيرات النسق الدولي على السلوك الخارجي للدول باختلاف حجم الدولة وقدراتها الاقتصادية والتكنولوجية والبشرية، فالدول الصغيرة والمتوسطة تتأثر بالنسق الخارجي أكثر من الدولة الكبيرة الحجم والدول التي تمتلك قدورات إقتصادية وتكنولوجية وبشرية هائلة، وبالتالي فبنية النسق الدولي وتركيبته له كذلك تأثيرا على صياغة السلوك السياسي الخارجي للدول، حيث أن نظام الثنائية القطبية يعطي هامشا أكبر للمناورة والحركة للدول الصغيرة والمتوسطة، بينما تتقلص أكثر فأكثر عندما يسيطر قطب واحد على النظام الدولي[4]، إذ إستفادت الدولة العثمانية من الصراع الذي جمع الدول الأوروبية الكبرى طيلة القرن 17و18م للحفاظ على استقلالها وتحقيق مصالحها.

[1]- سفيان بنيو، **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دولة مالي و النيجر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2012. ص. 15.

[2]- علي الدين هلال، **المرجع السابق الذكر**، ص.101.

[3] - لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة: محمد بن أحمد المفتي ومحمد السيد سليم، شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، الرياض، 1989. ص. 309.

[4]- محمد السيد سليم، **المرجع السابق الذكر**، ص. 277.

وبما أن الجزائر من الدول المتوسطة من حيث الحجم والإمكانيات بصفة عامة، فإن بنية النسق الدولي يترك آثاره على السياسة الخارجية الجزائرية بشكل متفاوت، وذلك حسب طبيعته، فإذا كان النسق الدولي مبنيا على الثنائية القطبية، فإنه يعطي لها هامشا أكبر للحركة والمناورة، بينما يتقلص هذا الهامش إذا كان النسق الدولي مبنيا على الأحادية القطبية، وهذا مايفسر قدرة الجزائر في ظل نظام القطبية الثنائية على الحركة والمناورة بدعم الحركات التحررية ماديا ودبلوماسيا خاصة مع وفرة الدعم السوفياتي لها كوسيلة لمحاربة الإمبريالية، ما جعل الدبلوماسية الجزائرية تحقق انتصارا كبيرا دام إلى غاية تراجع الإتحاد السوفياتي، لتتغير بنية النسق الدولي وتتخذ اتجاه الأحادية القطبية لتتراجع في ظلها الدبلوماسية الجزائرية عن دعمها للحركات التحررية، وبالتالي لتعرف تقلصا وانكماشا في هامش تحركها ومناوراتها في السياسة الخارجية. [1]

- **شخصية صانع القرار**: تتضمن المتغيرات الفردية أو الشخصية حسب "**شابيرو وماكفون**" السمات الشخصية للأفراد الذين يصنعون السياسة الخارجية، وتعرف كذلك بالدوافع الذاتية والخصائص الشخصية للقائد السياسي المكلف بصناعة قرار السياسة الخارجية، وتشمل هذه الخصائص والسمات كل ماله علاقة بالإطار الشخصي والتنظيمي والقانوني لصانع القرار.[2]

هناك من جعل من دور صانع القرار بمثابة الدور الرئيسي في صنع السياسة الخارجية حيث يذهب **كريستوفر هيل** إلى أنه حتى في المجتمعات المفتوحة، يمكن للشخصية القوية لرئيس الدولة ووجهات نظره الشخصية أن تفسر بنسبة كبيرة السلوك الخارجي للدولة.[3]

---

[1]- سفيان بنيو، **المرجع السابق الذكر**، ص. 16-17.

[2]- محمد السيد سليم، **المرجع السابق الذكر**، ص. 137.

[3]- لويد جنسن، **المرجع السابق الذكر**، ص. 15-16.

ويمكن إجمال هذه السمات في مايلي:

- كلما إزداد اهتمام صانع القرار بشؤون السياسة الخارجية، إزداد أثر العوامل الشخصية في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية.

- كلما قويت سلطة اتخاذ القرار التي يتمتع بها صانع القرار، إزداد أثر المتغيرات الشخصية في عملية صنع قرار السياسة الخارجية.

- كلما إرتفع هيكل صنع القرار، إزداد أثر المتغيرات الشخصية في عملية صنع قرار السياسة الخارجية.

- كلما كانت مواقف صانع القرار غير روتينية، وكلما اتسمت المواقف المتخذة بالغموض وعدم التوقع، إزداد أثر المتغيرات الشخصية في عملية صنع قرار السياسة الخارجية.[1]

عادة ما يحدد دستور الدولة وظائف السلطات والصلاحيات المخولة لكل منها على الصعيد الداخلي والخارجي، وفي الجزائر زكز النظام السياسي على السلطة التنفيذية والتي يمثلها رئيس الجمهورية كأولى السلطات المؤثرة في مسار السياسة الخارجية، وذلك تبعا للصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية وفقا لما جاءت به الدساتير، وكذلك نظرا لتمتع أغلب الرؤساء الذين تعاقبوا على مركز الرئاسة بالروح الثورية.[2]

ووفقا لدستور الجمهورية الجزائرية لعام 1996 فإن رئيس الجمهورية يعتبر رئيس السلطة التنفيذية والمسئول الأول في العديد من القطاعات السياسية، باعتباره حامي الدستور ومجسد لوحدة الأمة، وفي هذا المقام نصت المادة 77 من الدستور لعام 1996 على صلاحيات رئيس الجمهورية كمايلي:

---

[1]- لويد جنسن، **المرجع نفسه**، ص. 17-18.

[2]- عبد الله بالحبيب، **السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة**: 1992-1997، دار الراية للنشر، ط.1، عمان، 2012. ص.130.

- يعتبر رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة.

- يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها.

- يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج وينهي مهامهم، ويتسلم أوراق إعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم.[1]

وبذلك تستحوذ السلطة التنفيذية التي يجسدها رئيس الجمهورية على صلاحيات واسعة في توجيه وتقرير السياسة الخارجية.

المبحث الثالث: الدبلوماسية الجزائرية ومقتضيات الأمن الإنساني

كثيرا ما توصف الدبلوماسية الجزائرية على أنها القلب النابض للدولة، حيث اتسمت عبر كافة مراحل تطورها بتوظيف الظروف والأوضاع الداخلية لمسايرة المستجدات والتطورات التي تفرضها الأوضاع الدولية، وبما يحقق لها مكانة من بين الأمم، ولذلك كان لعظمة الثورة الجزائرية ومبادئها الأثر الكبير لترسيخ المنطلقات القيمية والمعيارية لنشاط الدبلوماسية الجزائرية من خلال تقديرها وتثمينها لمبادئ السلم وحق الشعوب في تقرير مصيرها، لتتخذ مسارا ثوريا في توجهاتها من خلال إبداء التضامن والمساندة للشعوب المستعمرة والمضطهدة.[2]

وإذا كان للظروف الداخلية التي نشأت فيها الدبلوماسية الجزائرية الأثر الكبير في رسم توجهاتها الثورية، فإن الظروف الداخلية التي تواجدت عليها في فترة ما بعد الحرب الباردة جعلت الدبلوماسية الجزائرية تتخذ توجهات وأبعاد أكثر قيمية، وهذا ما سنحاول إبرازه من خلال هذا المبحث.

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور** 1996.

[2]- امحند برقوق، **التهديدات الأمنية من منظور الدبلوماسي الجزائري**، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر، المعد الدبلوماسي والعلاقات الدولية بوزارة الشؤون الخارجية، ص.5.

المطلب الأول: ضبط مفهوم الأمن الإنساني

ظهر مفهوم الأمن الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة ليلقى اهتماما متزايدا في العلاقات الدولية على نطاق واسع في المجال العملي والأكاديمي، ليشمل أيضا المنظمات الدولية من خلال توسيع جدول أعمال الأمم المتحدة من أجل إعادة النظر في العديد من المنظورات والأطر المعرفية التي سادت أثناء الحرب الباردة، وإيجاد سبل التعامل مع المشاكل الإنسانية الجديدة ذات الصيغة المعقدة والمترابطة كالمشاكل المتعلقة بالبناء السياسي للدول والصراعات الداخلية، لتمتد أيضا لتشمل الفقر والتغيرات المناخية لما تعود انعكاساتها سلبا على الأوضاع السياسية للدول.[1]

وفي النطاق الأكاديمي ظهر في البداية مفهوم الأمن الإنساني في كتاب للمفكر **جون بلاتز** الذي صدر عام 1966 بعنوان "الأمن الإنساني بعض التأملات" طرح من خلاله رؤيته حول الأمن الفردي[2]، لتتبلور هذه الفكرة في طروحات التحولات التي عرفها مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة في ظل إدراج البعد الفردي في الدراسات الأمنية ليتخذ الوحدة الأساسية للتحليل ومحور أية سياسة أمنية أو اقتصادية أو عسكرية[3]، حيث رسم باري بوزان في كتابه people,state and fear الصادر عام 1983 بداية التغيير في النقاش الأكاديمي لتراجع أنظار الواقعيين في تعريف الأمن من منطلق القضايا العسكرية ومحورية الدولة، لذلك وضع بوزان إطارا تحليليا جديدا ارتكز على ثلاثة مستويات تشمل الفرد الدولة

---

[1] - United Nations educational scientific and cultural organization, **Human security**: **Approach and Challenges**, Paris, 2008. P.22-23.

[2] - محمد المهدي شنين، **تحولات مفهوم الأمن الإنساني**، الموقع الإلكتروني:
Bohothe.blogspot.com بتاريخ 2015/03/06 على الساعة 10:00.

[3] - خديجة عرفة محمد أمين، **الأمن الإنساني**: **المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، أكاديمية نايف للعلوم العربية، ط.1، الرياض، 2009. ص. 13-14.

والنظام السياسي فضلا عن توسيع قطاعات الأمن لتشمل إلى جانب القطاع العسكري، الاقتصاد، البيئة، المجتمع.[1]

تزامنت الطروحات الأكاديمية والعملية لتبلور مفهوم الأمن الإنساني، إلا وأنه نجد أن الأمن الإنساني بمفهومه الحديث يتميز عن الأمن في مفهومه الواسع نظرا لتمحوره حول مفهوم الحياة والكرامة الإنسانية، ولهذا ركز خطاب الأمن الإنساني على تفضيل الحياة الإنسانية على مصالح الدول.[2]

وعليه يعتبر مفهوم الأمن الإنساني كمقاربة تهدف إلى تحقيق الإجماع والإعتراف بالعلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان،[3]ما جعله يتجاوز التركيز على وضع مجموعة من القواعد القانونية الكفيلة بالتعامل مع مصادر التهديد، تلك المنصوص عليها في المواثيق الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليركز على سبل تنفيذ هذه الإلتزامات.[4]

وعلى هذا الأساس يظل مفهوم الأمن الإنساني مفهوما ديناميكيا وليس جامد، وهو يختلف باختلاف المجتمعات ليتحول بذلك إلى أحد الأبعاد التي تحكم أدبيات العلاقات الدولية بين دول الشمال ودول الجنوب من خلال المبادرات الجديدة التي أقرتها 13 دول بقيادة كندا في إطار مايسمى بشبكة الأمن الإنساني،[5] وصندوق الأمن الإنساني الذي بادرت به اليابان عام 1999 في نطاق المسؤولية في الحماية الدولية في أوقات الأزمات والمأساة الإنسانية.

---

[1]- فوزية قاسي، **الحرب على الإرهاب ومنطق الأمننة**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد03، باتنة، 2011. ص.80.

[2] -Fond des nations unis pour la sécurité humaine, **La sécurité humaine en théorie et en pratique** New york. 2009. .

[3]- أمل مختار، **التحول نحو مفهوم الامن الإنساني**، الموقع الإلكتروني:
http www.://.Ahrandigital.org.rg بتاريخ 2015/03/07 على الساعة 19:00.

[4]- سكوت واتسن، **الإنسان ككيان مرجعي للأمن**، ترجمة سميرة سليمان، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد02، باتنة، 2012. ص. 198.

[5]- امحند برقوق، **الأمن الإنساني ومفارقات العولمة**، الموقع الإلكتروني:
http://boulemkahel. Yolasite.com بتاريخ 2015/03/08، على الساعة 18:30.

وعلى الرغم من المكانة التي حظي بها هذا المفهوم في السياسة الدولية إلا وأنه مازال على قيد التطوير، إذ لايوجد لحد الآن تعريف موحد ومتفق عليه من قبل الباحثين والساسة[1] ومن بين هذه التعاريف نجد:

- تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994(PNUD): إذ يعتبر هذا التقرير النواة الأولى التي وضعت ملامح لمقومات الأمن الإنساني والتي ارتبطت بالمفكر الاقتصادي الباكستاني "محبوب الحق" حين عمل كمستشار في إعداد هذا التقرير وفي إنشاء دليل للتنمية الإنسانية، حيث يتمحور هذا التقرير حول فكرة مفادها أن العالم إنتقل من الأمن النووي إلى الأمن الإنساني.

لقد حدد التقرير أربعة خصائص للأمن الإنساني وهي:

- الأمن الإنساني شامل وعالمي فهو حق لكل إنسان في كل مكان.

- مكونات الأمن الإنساني متكاملة ومتداخلة فيما بينها.

- الأمن الإنساني ممكن من خلال الوقاية المبكرة وأسهل من التدخل اللاحق.[2]

- الأمن الإنساني حسب تعريف كوفي عنان في تقرير الألفية (2000): والذي جاء كمحاولة لضبط تعريف شامل للأمن الإنساني، حيث يرى أن الامن الإنساني يتعدى حالة غياب النزاع العنيف ليتضمن حقوق الإنسان والحكم الراشد وكذلك التعليم والرعاية الصحية،كما أنه يكفل لكل فرد فرصة وخيارات لإنجاز ما يمكنه، ويرى أن كل خطوة في هذا الإتجاه هي خطوة نحو تخفيض الفقر وتحقيق نمو اقتصادي يردع النزاع.[3]

[1]- محمد شاكر، **مفاهيم أمنية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط.1، الرياض، 2010. ص. 11.

[2] - Programme des Nations unis sur le développement**, Rapport mondiale sur le développement Humaine,** Economica, Paris, 1994. P.3.

[3] - United Nations**, Kofi Annan millenium report**, chapter 03, New York, 2000. P.06.

وعموما فإن لمفهوم الأمن الإنساني مستويين:

- المستوى الأول: ويعرف بالمفهوم الضيق للأمن الإنساني، حيث يرى أن الأمن الإنساني يعني التحرر من الخوف الناتج عن العنف الداخلي للدول، المتمثل في الحروب والصراعات الداخلية والتعسف في استخدام السلطة، فهو بذلك يركز على التهديدات الناتجة عن الصراعات الداخلية ليتجاوزها إلى تهديدات أخرى كالفقر وعدم الإنصاف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول، وهو الرأي الذي تبناه الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان.[1]

- المستوى الثاني: ويعرف بالمفهوم الواسع للأمن الإنساني، إن الفكرة التي بني على أساسها هذا المفهوم هي التحرر من الحاجة، وهي تتجاوز التهديدات الناتجة عن استعمال العنف لتشمل التهديدات والمخاطر التي تمس بحياة البشر كالمرض والجوع والكوارث الطبيعية المرتبطة بهشاشة الدولة، بحجة أن هذه التهديدات تمس بحياة البشر أكثر من حروب الإبادة، وهي الفكرة التي ركز عليها كل من (Alkiri, Amartyassen) خلال لجنة الأمن الإنساني التابعة للأمم المتحدة المنعقدة سنة 2003، وكذا تقرير الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية لسنة 1994.[2]

ومن حيث الحلول التي اقترحها كلا المفهومين فنجد أنه بينما ركز المفهوم الضيق للأمن الإنساني على الوسائل الدبلوماسية والوساطة عن طريق تدخل طرف ثالث وهذا لكون السلطات الحكومية طرفا في النزاع، فإن المفهوم الواسع للأمن الإنساني يتجاوز ذلك من خلال التركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وشرعية نظام الحكم كسبل لمواجهة

[1] - Paulin Kur, **Human security**, Review of contemporary security studies, third edition, Oxford, 2013. p. 106.
[2] - Paulin kur, **ibid**. p. 107.

تهديدات الأمن الإنساني، ورغم هذا الإختلاف بين المفهومين إلا وأنهما متكاملان من حيث التداخل بين عوامل التأثير لكليهما، إذ يؤثر العنف والصراعات الداخلية سلبا على أداء وقدرات السلطة في الدولة وبالتالي على التنمية، كما أنه غياب التنمية يعتبر سببا في تفاقم الصراعات والعنف الداخلي[1]، وهذا ما سنحاول إبرازه من خلال الشكل التالي:

[1] - Paulin Kur**, ibid.** p. 107.

الشكل رقم 01: يمثل الأمن الإنساني حسب المفهوم الضيق والمفهوم الواسع له.

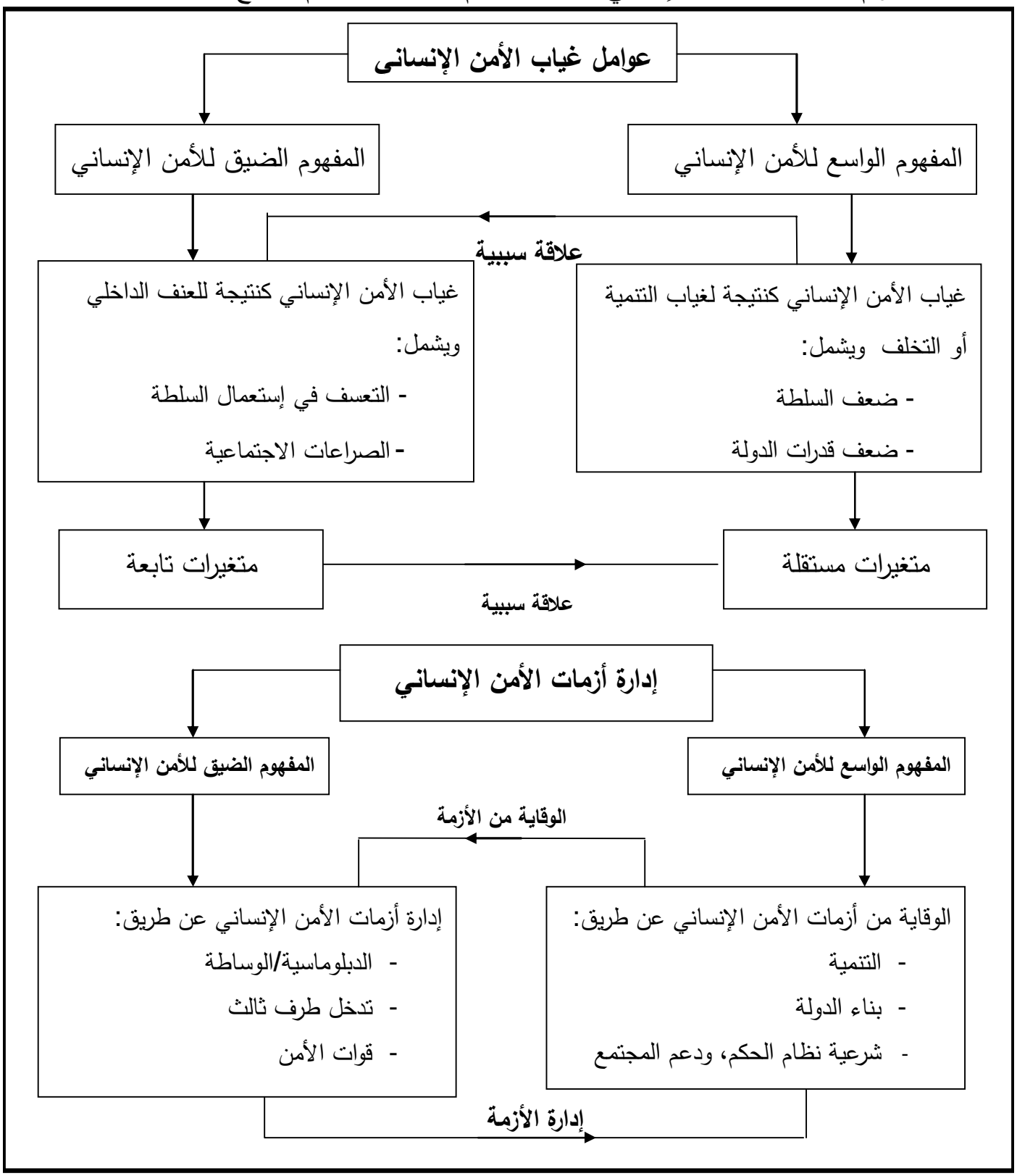

المصدر: ,PAULINE KUR, HUMAN SECURITY, OXFORD, 2013. P.116-117.

المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية ومنطق الأمن الإنساني

أدت التحولات السريعة التي عرفتها البيئة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة،والمتمثلة في سقوط المعسكر الشيوعي وظهور الثورة التكنولوجية والمعلوماتية كإحدى خصائص النظام الدولي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية في ظل العولمة، إلى تغير في هرم توزيع القوة والقواعد التي تحكم العلاقات الدولية، حيث لم يقتصر ذلك في بروز قوى إقليمية جديدة وإنما بظهور فواعل جديدة غير دولية لها تأثير على النظام الدولي وعلى نمط العلاقات التي تحكمه.[1]

وفي ظل هذه الأوضاع عرف النشاط الدبلوماسي للدول تحولات هامة سواء من حيث المجالات التي ينظمها، والتي أضحت تتجاوز المجالات السياسية والعسكرية التقليدية لتشمل قضايا أخرى كالصحة والبيئة والتعليم، أو من حيث مستويات التمثيل التي تجاوزت نطاق العلاقات الثنائية الأطراف لتشمل التمثيل لدى المنظمات الدولية والإقليمية والمؤتمرات، وهو ما يؤكد أهمية دور الدولة في النظام الدولي الجديد.[2]

في ظل هذه التحولات الدولية الجديدة عاشت الجزائر ظروف داخلية صعبة كادت أن تهز بأركان الدولة وبمقومات الشعب الجزائري، وهي ظروف ناتجة عن أزمة متعددة الجوانب مست بالمجتمع والنظام السياسي، حيث ظهرت في البداية على شكل أزمة اقتصادية كنتيجة لتراجع أسعار البترول تتالتها احتجاجات اجتماعية، لكن سرعان ماتحولت إلى عنف منظم بعد توقف المسار الإنتخابي عام 1992.[3]

[1] - Nassim mokrani**, opcit**. P. 149.
[2] -Nassim mokrani**, ibid**. p.150.
[3] - مسعود بوسعدية، **ظاهرة العنف في الجزائر والعلاج المتكامل**، كنوز الحكمة للنشر، ط.1، الجزائر، 2011. ص.14.

إن السياسة الخارجية التي اتبعتها الجزائر خلال هذه الفترة لم تكن نابعة عن عوامل وظروف داخلية فقط، وإنما جاءت كذلك انعكاسا للوضع الدولي الذي فرض عليها تغيرات ومؤثرات جعلتها تغير من سياستها ومؤسساتها الداخلية لتؤثر بدورها على السياسة الخارجية، لذلك اعتمد النظام السياسي أسلوب المرحلية والتدريجية في معالجة الأزمة الداخلية انطلاقا من الإصلاحات السياسية والاقتصادية إضافة إلى مجموعة من الإجراءات السياسية والقانونية المتمثلة في قانون الرحمة لسنة 1994 وقانون الوئام المدني لسنة 1996 ليأتي ميثاق السلم والمصالحة الوطنية عام 2005 بهدف إعادة بناء الجبهة الداخلية وتوحيدها،عن طريق العمل على استئصال جذور الأزمة[1]، لأن التلازم بين السياستين الداخلية والخارجية يعني أن قوة الوضع الداخلي وتماسكه يؤثر تأثيرا فعالا على السياسة الخارجية، وهو مالا يتأتى في ظل الإضطراب والفوضى والتناحر الداخلي.[2]

وعلى هذا الأساس اتخذت الدبلوماسية الجزائرية مسارا جديدا وبتوجهات جديدة جاءت إنعكاسا لتجربة النظام السياسي مع الأزمة الداخلية التي دامت أكثر من عقد، خاصة وأن إدراك النخبة السياسية الحاكمة لهذه الأزمة يأخذ بالحسبان التهميش الاجتماعي والعدالة في توزيع الثروة وضعف مستوى التعليم باعتبارها أهم العوامل التي ساهمت في تفاقم الأزمة، لذلك بادرت السلطات الحكومية ببرامج تنموية اجتماعية واقتصادية بغرض امتصاص المشاكل الاجتماعية التي قد تظهر كنتيجة لغياب العدالة الاجتماعية في التوزيع والبطالة وعدم قدرة الدولة للإستجابة للتطلعات الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين[3]، وهو الأمر الذي فرض على الجزائر إتباع سياسة الإنفتاح الخارجي وبناء علاقات مع كل الأطراف الدولية

[1]- عبد الله بالحبيب، **المرجع السابق الذكر**، ص. 85.

[2] - عيسى اسماعيل عطية، **دور المصالحة الوطنية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية**، مجلة الدراسات الدولية، العدد 44، بغداد، (د س ن)، ص. 11.

3- Abdelaaziz Houmode, **Bouteflika: Homme de paix et digne fils de l'Algérie**, édition publibook , Paris, 2010. P. 83-85.

وتعزيز التعاون في جميع القطاعات، مع السعي إلى إيجاد موقع لها ضمن القوى الفاعلة الكبرى باستخدام عدة أوراق نابعة عن تجربتها في التعامل مع القضايا المحلية والدولية. [1]

المطلب الثالث: الدبلوماسية الجزائرية وقضايا الأمن الإنساني

تمكنت الدبلوماسية الجزائرية منذ سنة 1999 من استرجاع حضورها الدولي وكسر طوق العزلة التي فرضت على الجزائر خلال العشرية الدامية، بما يتيح لها من تنفيذ سياستها وبرامجها الخارجية لتحقيق أهدافها، وذلك عبر مجموعة من الفرص التي أتيحت لها ضمن البيئة الدولية الجديدة، ولعل أبرزها تلك الخطابات السياسية التي ميزت العلاقات بين دول الشمال والجنوب إزاء العديد من القضايا التي أصبحت تعني المجتمع الدولي بأكمله كالصراعات الداخلية للدول إضافة إلى قضايا الفقر والبيئة والصحة، وهي الظروف التي مكنت الجزائر من إستعادة مكانتها الدولية والمساهمة في البحث عن الحلول لهذه المشاكل التي تواجه الجماعة الدولية وبخصوص الوضع في إفريقيا.[2]

لقد أتيحت للجزائر فرصة من جديد لقيادة إفريقيا ودول العالم الثالث، وذلك من خلال تمثيلها والحديث باسمها في المؤتمرات الدولية ودبلوماسية القمم، عن طريق التسويق السياسي لمشاكل القارة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي عرفت تفاقما متزايدا في ظل الفوارق والتناقضات التي فرضتها العولمة، وهو ما دافعت عنه الجزائر خلال برنامج الألفية للأمم المتحدة عام 2000 وكذلك حينما انتخبت عضوا في مجلس الأمن عام 2003، والقمة الدولية المخصصة لإصلاح الأمم المتحدة عام 2005، كما بادرت الجزائر بإصلاح منظومة العمل العربي المشترك خلال مؤتمر الجامعة العربية المنعقد بالجزائر عام 2005

[1]- امحند برقوق، **التهديدات الأمنية من منظور الدبلوماسي الجزائري**، المرجع السابق الذكر، ص. 6. -

[2]- عبد النور بن عنطر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، الجزائر، 2005. ص.15.

خصوصا ما تعلق بنظام التصويت بالإجماع الذي طالبت الجزائر بضرورة إستبداله بنظام التصويت بالأغلبية.[1]

فالمنظور الجزائري للسلم والتعاون الدولي مرهون بعملية إصلاح واسع على مستوى نظم التعامل الدولي وهو ما أكده رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" خلال الدورة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية لعام 1999، حين جعل من نمط الحكم وسبل التدبير الذي يتخلله العنف كأسلوب تعبير سياسي إلى جانب قضايا البيئة والتنمية الاقتصادية من التحديات الكبرى لعالم ما بعد الحرب الباردة.[2]

وللدفاع عن مصالح إفريقيا في عالم معولم أعيدت خلاله توزيع أوراق القوة الدولية ونمط العلاقات بين الدول، ساهمت الجزائر بدور فعال إلى جانب بعض الدول الإفريقية في العمل على إيجاد آليات وميكانيزمات تربط إفريقيا بالعالم المتقدم وفق نمط ومنظور جديد، يضع بعين الإعتبار تلك الهوة والفروقات بين عالم مصنع وعالم يتخبط في مشاكل الفقر وغياب الظروف الطبيعية والصحية، لذلك جاءت مبادرة النيباد NEPAD عام 2002 كإستراتجية جديدة للتنمية في إفريقيا من خلال القضاء على المديونية والتبعية والإعتماد المتبادل الغير المتكافئ، وفتح الباب للدخول في إطار شراكة متوازنة مع العالم المتقدم.[3]

ولإستتباب السلم والأمن في منطقة المغرب العربي والمتوسط والقضاء على مخلفات الأزمة الداخلية في محيطها الإقليمي، دخلت الجزائر في إطار الشراكة والتعاون مع أوروبا وفق معادلة أمن- تنمية، للإستفادة من نظام نزع السلاح والإنفراج الذي أقحمت فيه الدول الأوروبية بكيفية تجعل أثاره الإيجابية تمتد لتشمل منطقة البحر الأبيض المتوسط، وكذلك بما يسمح لأوروبا بتخفيظ نزعتها التحفظية والتمييزية لوضعية البلدان المغاربية على إثر

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية /** الديوان الوطني للإحصائيات: بتاريخ، 2015/03/12. على الساعة 14:00.

[2]- أنظر الملحق رقم 01.

[3]- الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية، **المرجع السابق الذكر**.

إفراز إحتمالي للإنفجار الديمغرافي أو مشاكل الهوية والإندماج الاجتماعي الذي عرفه الشباب المهاجر من شمال إفريقيا والمتفاقم مع نشاطات الجماعات الإرهابية في أوروبا، وهذا ما جعل الجزائر تنادي بضرورة تبني تعريف موحد للإرهاب.[1]

جعلت الجزائر من سياسة الإنفتاح الداخلي والتعاون الثقافي والعلمي أداة في خدمة ودعم الحوار الحضاري الذي جاء كإحدى طروحات التغيرات الدولية لفترة مابعد الحرب الباردة، حيث لعبت الجزائر دور هام في لقاءات ومؤتمرات القمة من خلال مشاركة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في الدورة 56 للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2001 حول الحوار الحضاري، وكذلك المؤتمر الدولي الذي نظمته منظمة اليونسكو عام 2005.[2]

أستكمل الحضور القوي للجزائر في المحافل الدولية وزيادة اهتمامها بالقضايا الدولية بتعزيز نظامها التشريعي والتنظيمي وذلك من خلال المصادقة على العديد من الإتفاقيات الدولية، ومن بين هذه الإتفاقيات نجد:

- المرسوم الرئاسي رقم 2000-482 المؤرخ في 17 ديسمبر 2000، الذي يتضمن التصديق على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها،المبرمة عام 1997.

- المرسوم الرئاسي رقم 02-55 المؤرخ في 22 من ذي القعدة 1422 هـ الموافق ل 5 فبراير 2002، الذي يتضمن التصديق بتحفض على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المعتمدة من طرف الجمعية العامة عام 2000.

- المرسوم الرئاسي رقم 03-90 المؤرخ في المؤرخ في 30 من ذي الحجة 1423 هـ الموافق ل مارس 2003، الذي يتضمن التصديق على بروتكول الميثاق الإفريقي لحقوق

[1]- عبد الله بالحبيب، **المرجع السابق الذكر**، ص.192.

2-La République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère des Affaires étrangères, **plan national pour l'Alliance des civilisations**, Algérie , 2009.

الإنسان والشعوب بشأن إنشاء محكمة إفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، المعتمد بواغادوقو عام 2003.

- المرسوم الرئاسي رقم 03-48 المؤرخ في 27 من القعدة 1423 هـ الموافق ل 29 يناير 2003 يتضمن التصديق على الإتفاقية الإطارية للتمويل المتعلقة بتنفيذ التعاون المادي والتقني في إطار برنامج مساعدات دول البحر الأبيض المتوسط (ميدا) وكذا تمويلات البنك الأوروبي للإستثمار في دول البحر الأبيض المتوسط، الموقعة ببروكسل عام 2002.

- المرسوم الرئاسي رقم 99-115 المؤرخ في 29 صفر 1420هـ الموافق ل 14 جوان 1999، المتضمن المصادقة على تعديل برتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون الذي وافق عليه الإجتماع الرابع للأطراف بكوبنهاقن في 25 نوفمبر 1992.[1]

وعليه فإذا كانت السياسة الخارجية للدول هي التي تحدد معالم النشاط الدبلوماسي والقيم والمبادئ التي يسير وفقها في البيئة الدولية، فإن الدبلوماسية الجزائرية هي التي وضعت أسس السياسة الخارجية الجزائرية، حيث ظهرت الدبلوماسية الجزائرية الحديثة أثناء الثورة التحريرية التي جعلت من نشاطها امتدادا للأوضاع والظروف التي فرضتها البيئة الداخلية، مما يفسر غلبة الجوانب القيمية في نشاط الدبلوماسية الجزائرية الحديثة عبر كافة مراحل تطورها، خاصة اتجاه إفريقيا.

[1] - محمد الطاهر أورحمون، **معاهدات الجزائر الدولية**: 1999-2009، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، العدد 01، الجزائر، 2011. ص. 383.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: أزمات الساحل الإفريقي ودور الدبلوماسية الجزائرية

تشكل تطورات الوضع السياسي والأمني في منطقة الساحل الإفريقي تجسيدا لأزمات مستعصية ناتجة عن تظافر مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، المرتبطة أساسا بتموقع المنطقة في السياسة الدولية وكذا بتطورات الأوضاع الداخلية المرتبطة ببنية الدولة وتركيبتها، والتي أفرزت مجموعة من التهديدات ذات أبعاد إقليمية.

يتناول هذا الفصل أزمات الساحل الإفريقي وموقع الدبلوماسية الجزائرية منها، وذلك من خلال تحديد الإطار الجغرافي والتاريخي للمنطقة نظرا لمكانتها وأهميتها في سياسة القوى الكبرى، وهو ما سنتناوله في المبحث الأول، ولتشخيص الوضع في المنطقة والتعرف على الأسباب الحقيقية للأزمة سنتطرق من خلال مقاربة الأمن الإنساني إلى إبراز التفاعل بين الواقع المعيشي لسكان المنطقة وعملية الإستقرار السياسي والأمني، وهو ما سنتناوله في المبحث الثاني، أما المبحث الأخير نتطرق من خلاله لإبراز منظور الدبلوماسية الجزائرية لقضايا المنطقة وكذا الأليات التي اتبعتها للتعاطي معها، باعتبار الجزائر معنية مباشرة بتطورات الوضع في المنطقة.

المبحث الأول: جيوسياسية منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: المفهوم الإصطلاحي والجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي

إختلفت مدلولات السياقات اللفضية المستعملة للدلالة على منطقة الساحل الإفريقي، نظرا لشساعة مساحتها التي تقدر بحوالي 9 مليون كم مربع وانطوائها على حوالي 12 دولة إضافة إلى خصائصها الجغرافية والتاريخية والحضارية، فهي المنطقة الممتدة من موريتانيا إلى إريتريا وتشمل بوركينافاسو، التشاد، السنغال، السودان، مالي، النيجر، نيجيريا، لتشكل حزاما يفصل الصحراء الكبرى والسفانا في الجنوب وتتميز بتضاريس قاسية مما يصعب السيطرة عليها[1]، فهي كذلك المنطقة التي تفصل إفريقيا جنوب الصحراء عن شمالها وفق التعبير الجغرافي، والمنطقة التي تفصل إفريقيا السوداء عن إفريقيا البيضاء من منظور عرقي، أو المنطقة التي تفصل إفريقيا المسلمة عن إفريقيا الوثنية من منظور ديني وحضاري.

تعرف منطقة الساحل بالفضاء الصحراوي الفاصل بين إفريقيا الشمالية البيضاء وإفريقيا جنوب الصحراء لتشكل فضاء جيوسياسي محدد بذاته ومميز بخصائصه، وتعرف كذلك في النصوص العربية القديمة بالفضاء الفاصل بين بلاد المغرب وبلاد السودان الذي يشكل المعبر بين إفريقيا الشمالية المطلة على البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا السوداء جنوب الصحراء. [2]

[1]- مجلس الأمن، **تقرير الأمين العام عن حالة منطقة الساحل**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2013. ص. 02.

[2]- مهدي تاج، **المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2011. ص. 02-03.

1- المفهوم الإصطلاحي لمنطقة الساحل الإفريقي

الساحل كلمة تشير إلى جانب من اليابسة متصل مباشرة بالبحر، فهو يدل على شاطئ البحر أضيف له مصطلحان تابعان يفهم من خلالهما الإفريقي والصحراوي ليدل على على المعنى الكامل الخاص بتسمية المنطقة.[1]

هناك تسميات عديدة أطلقت على منطقة الساحل إختلفت حسب التطورات التي عرفتها المنطقة عبر الأزمنة، ومن بين هذه التسميات نجد:

- **بلاد السودان**: تسمية أطلقت من طرف العرب والمسلمون على الشعوب والقبائل التي تسكن هذه المنطقة الواسعة، وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام:
  - السودان الغربي: ويشمل حوض نهر السنغال والمناطق المحيطة به وقامبيا وفولتا العليا (بوركينافاسو) والنيجر الأوسط (نيجيريا).
  - السودان الأوسط: ويشمل حوض بحيرة التشاد والمناطق المحيطة بها في إفريقيا الوسطى.
  - السودان الشرقي: ويشمل مناطق وادي النيل وروافده العليا جنوب بلاد النوبة ويعرف عند العرب ببلاد الزنج.[2]

ولقد عرفت كذلك منطقة الساحل الإفريقي ببلاد السيبة، الصحراء الكبرى، السهل الإفريقي.

فبالنسبة **لبلاد السيبة** فإنها سادت إبان العهد الإسلامي للدلالة على المناطق الصحراوية الجنوبية الخارجة عن السلطان أو حدود الممالك التي قامت في شمال إفريقيا.

أما **الصحراء الكبرى** فهي تشير إلى الصحراء الكبرى في إفريقيا الواقعة في شمال إفريقيا والممتدة من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا.

---

[1]- أعمر عمورة، **التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي: مقاربة جيوأمنية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2011. ص. 14.

[2]- يحي بوعزيز، **تاريخ إفريقيا الغربية الإسلامية**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009. ص.07.

أما فيما يخص **السهل الإفريقي** فهو مصطلح ظهر في الكتابات العربية والمخطوطات القديمة التي أرخت لتاريخ المنطقة إبان الفتوحات الإسلامية في القرن السابع عشر والثامن عشر.[1]

2- المفهوم الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي

الساحل الإفريقي هي تلك المنطقة الممتدة من المحيط الأطلسي غربا إلى غاية البحر الأحمر شرقا، وتشمل كل من إثيوبيا، مالي، موريتانيا، النيجر، التشاد، السودان، بوركينافاسو السنغال،[2] وهي منطقة صحراوية شاسعة تمتاز بظروف وخصائص طبيعية قاسية كالجفاف وندرة الأمطار، فرضت بذلك على سكانها نمط معيشي خاص للتأقلم مع التغيرات المناخية كالبدو والرحل.

وهناك من يرى أن الساحل الإفريقي هو ذلك القوس الذي يمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، ويغطي مساحة 9 مليون كم مربع مطل على أهم الممرات المائية، وهناك أيضا من حدد الموقع الجغرافي للساحل حسب الإمتداد والترابط الحضاري والثقافي لشعوبه وحسب الموارد التي تتوفر عليها المنطقة ليشمل أيضا الجزائر وليبيا.

- أعمر عمورة، **المرجع السابق الذكر**، ص. 14-15.

[2]- يحي بوعزيز، **المرجع السابق الذكر**، ص. 8.

خريطة رقم 1 تبين الموقع الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي.

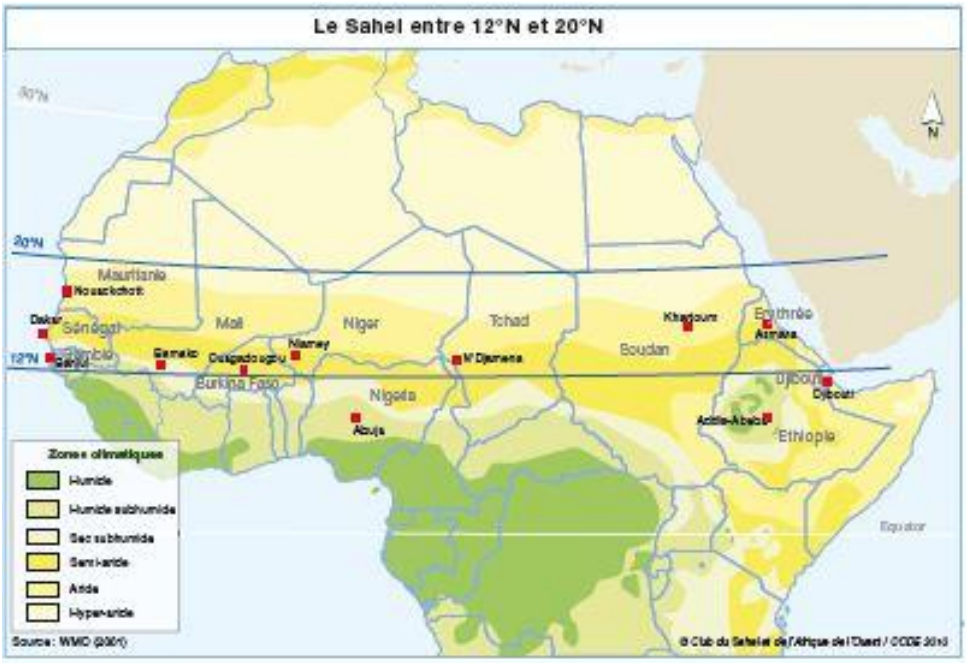

Source :Emanuel Salliot,Revue des événements sécuritaires au sahel, OCDE : Secrétariat du club, 2010.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمنطقة الساحل الإفريقي

للتطور التاريخي لمنطقة الساحل الإفريقي دور هام لمعرفة الأسس والمقومات الإجتماعية والدينية والحضارية للمنطقة، التي تأخذ بعدا هاما في فهم التوجهات الراهنة لمختلف الفواعل السياسية والإجتماعية المكونة للمنطقة في علاقاتها الداخلية والخارجية،ومن جهة أخرى تعد منطقة الساحل الإفريقي كباقي مناطق ودول إفريقيا التي عانت لمدة طويلة من سياسة الإستغلال والإستعباد لشعوبها واستنزاف لثرواتها من قبل القوى الإستعمارية الأوروبية، لتساهم بذلك إفريقيا في بناء الحضارة الأوروبية ونهضتها الصناعية.

1- مرحلة الفتح الإسلامي وبروز الدويلات الإسلامية

تعود البدايات الأولى لإنتشار الإسلام في منطقة الساحل إلى الهجرات العربية والفتوحات الإسلامية التي تمت على أيدي قبائل البربر والزنوج والسودانيون في منطقة ساحل الصحراء، لتلعب دور كحلقة إتصال بين الشعوب الإسلامية وسكان المنطقة، وبتأسيس دولة المرابطين في شمال إفريقيا تكونت جبهة إسلامية إمتدت من غرب إفريقيا إلى الأندلس، حيث ترسخ الإسلام في هذه المنطقة إبتداءا من القرن الحادي عشر بعد أن أقيمت الممالك والإمبراطوريات التي حملت تدريجيا لواء الإسلام، وذلك خاصة بعد سقوط إمبراطورية غانا الوثنية وظهور إمبراطورية مالي وإمبراطورية الصنغاي (غانا) في أواخر القرن الخامس عشر[1].

2- فترة الإستعمار الأوروبي

تعود البدايات الأولى للإجتياح الأوروبي للقارة الإفريقية إلى مطلع القرن 15و16 م، وكانت المقايضة التجارية أساس العلاقات التي تربط الأوروبيين بسكان القارة، الذهب والعبيد مقابل السلع والمواد الغذائية حيث إستقر البرتغاليون في جزر الرأس الأخضر ومصب نهر السنغال لسرعان ما تزداد أطماعهم التوسعية ليتمكنوا من إحتلالها وبعد ذلك النفوذ في مالي وساحل الذهب.[2]

أما فرنسا فتعود إتصالاتها الأولى بالمنطقة إلى القرن 17م حين بدأت حملتها الإستعمارية عن طريق إقامة مراكز ومحطات تجارية للإتجار بالرقيق، حيث إستقرت بالقرب من مصب نهر السنغال الذي جعلت منه قاعدة للتسلل في القارة بحثا عن المعادن والعاج

[1]- حورية توفيق مجاهد، **تاريخ إنتشار الإسلام في إفريقيا: الأبعاد والوسائل**، مجلة قراءات تاريخية، العدد 06، الرياض، 2010. ص. 13-15.

[2]- محمود السيد، **إفريقيا والأطماع الغربية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009. ص. 13-15.

من خلال الحملات التجسسية، لتتحول بعد ذلك إلى قاعدة إستثمار واستعباد لشعوب المنطقة.

وكان التجار قد مدوا الأوروبيون بحاجاتهم من الذهب والعبيد الذي لطالما تزايد الطلب عنهم ظهرت تأثيرات ثورية إبتداءا من القرن 19 سجلت مرحلة المقاومة الفرنسية التي قادتها بعض الشخصيات الدينية التي تلقت تعليمها الديني في البلدان العربية والإسلامية.[1]

تحولت الحملات الأوروبية إلى إستعمار مباشر بعد عقد مؤتمر برلين عام 1884م الذي أسفر عن تقسيم إفريقيا بين القوى الإستعمارية الأوروبية، لتتولى فرنسا الحماية على مناطق نفوذها في غرب إفريقيا إستنادا إلى المعاهدات والإتفاقات السابقة التي عقدها التجار والمبشرون الفرنسيون مع زعماء القبائل، وظهر ما عرف بالسودان الفرنسي عام 1887م وتأسست مستعمرات غينيا وساحل العاج عام 1892م ومالي عام 1897م، ثم أعيد تنظيمها عام 1904م وتأسست إفريقيا الغربية الفرنسية على شكل إتحاد وتضم كل من السنغال، مالي، موريتانيا، النيجر، غينيا، ساحل العاج، الداهومي (البنين حاليا)، حيث أنشأت لهذا الإتحاد حكومة عامة في داكار عاصمة السنغال[2].

وخلال الحرب العالمية الثانية تبنت منطقة الساحل الكفاح والحق في تقرير المصير، مما أرغم فرنسا على إتباع سياسة الإصلاحات السياسية، وذلك خلال مؤتمر برازافيل الذي ترأسه ديغول وإصلاحات 1946 التي قادت إلى تمثيل الأفارقة في الجمعية التأسيسية وتأسيس الإتحاد الفرنسي عام 1958 حول الإنضمام إلى المجموعة الفرانكفونية، حيث

[1]- محمد علي القوزي، **في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، دار النهضة العربية، بيروت، 2007. ص. 220.

[2]- يحي بوعزيز، **المرجع السابق الذكر**، ص. 42.

صوتت المستعمرات الفرنسية في منطقة الساحل بالإبقاء على الدور العسكري لفرنسا لحماية الإستقرار في فترة ما بعد الإستقلال.[1]

3- فترة ما بعد الإستقلال

إعترف الكثير من الأوروبيون في مقالاتهم وكتبهم بأنهم ظلموا القارة الإفريقية من خلال مساهمتهم في تجزئتها وتحطيمها، وأنه لو تركوها على ما كانت عليه قبل دخولهم لطوروها أهلها على أسس غير الأسس التي فرضوها عليها، وهو ما عبرت عنه اللجنة الإقتصادية التابعة للأمم المتحدة في تقريرها عن إفريقيا الغربية عام 1982.[2]

إستقلت دول الساحل الإفريقي عن مستعمراتها في ستينات القرن الماضي بمساندة من كل من الإتحاد السوفياتي والدول العربية، لكن تبنيها لأنظمة عسكرية وسياسة الحزب الواحد إلى جانب بروز المشاكل الحدودية وتفاقم الصراعات الإثنية جعلتها فريسة أمام التغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، خاصة مع تفاقم الديون الخارجية، مما عرض المنطقة أمام عودة إستعمار جديد والمتمثل في الإمبريالية الرأسمالية التي قادتها المؤسسات النقدية الدولية والشركات المتعددة الجنسيات[3].

المطلب الثالث: الأهمية الإستراتجية لمنطقة الساحل الإفريقي

تمثل منطقة الساحل الإفريقي في الأدبيات الجيوبوليتيكية منطقة الهلال الخارجي التي تحيط بالمنطقة الأوراسية باعتبارها منطقة القلب حسب ماكيندر، مما جعلها تشكل المجال الحيوي في تنافس القوى الخارجية من أجل السيطرة على المزيد من هذا المجال

[1]- سلطان فولي حسن، **دور القوى الغربية والمؤسسات الدولية والعولمة في إفريقيا**، مجلة قراءات، الرياض، العدد 06، 2012. ص.45.

[2]- محمد علي القوزي، **المرجع السابق الذكر**، ص. 91.

[3] - Pierre Ndoumai, **Indépendance et Décolonisation en Afrique**, édition Harmatan, Paris , 2011. P.81.

والتحكم في موارده[1]، إذ تكمن الأهمية الإستراتجية لمنطقة الساحل في المكانة التي تحتضنها في سياسات القوى الغربية التي تسعى لبسط نفوذها على ثرواتها الباطنية والظاهرية، خاصة بالنسبة للبترول والغاز واليورانيوم باعتبارها المواد الأساسية للصناعات الغربية الحديثة،الأمر الذي عزز تدفق الشركات الإستثمارية الأجنبية كشركة أريفا الفرنسية شمال النيجر، وشركة روبنسون الإسبانية، وشركة (Américaine corporation) في السنغال والسودان.[2]بهدف السيطرة على الأسواق وضمان الحصول على الموارد، إذ لم تعد مهتمة بتأمين تدفق الموارد فحسب بل أصبحت تهتم أيضا بتأمين ممرات تلك الإمدادت، الأمر الذي أدى إلى عسكرة منطقة الساحل.

1- الموقع الإستراتيجي لمنطقة الساحل

يكتسي الموقع الإستراتيجي لمنطقة الساحل مكانة هامة في الرهانات الجيوبوليتيكية للقوى الكبرى المتنافسة في المنطقة وأبرزها الولايات المتحدة الأمريكية والصين والقوة التقليدية التي تمثلها فرنسا، حيث تتقلص وتتوسع المنطقة حسب مصالح كل طرف، فالولايات المتحدة الأمريكية تتبنى مفهوما واسعا للمنطقة إمتدادا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر شرقا باعتبار هذا الأخير منطقة هامة لعبور الإمدادات النفطية الخليجية والإيرانية إلى أوروبا، كما أنه يشكل حلقة وصل بين المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط، فمن يسيطر على منطقة البحر الأحمر سيتمكن من السيطرة على أكبر ممر للإمدادات النفطية العالمية.[3]

[1]- مصطفى صايج، **التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل: الأليات والرهانات**، مداخلة في ملتقى الساحل والصحراء، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والإستقبالية، الجزائر، 2012. ص. 28-29.

[2] - Abdesslam Ikhlef, **Le Sahel Arc de tous les risques**, Quotidien Horizon, publication mensuelle Consacre Au question de géostratégie, Numéro 01, Alger .2010. P.05.

[3]- وهيبة دالع، **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي**: 1999-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر.2014. ص. 145.

أما المفهوم الفرنسي للمنطقة فهو مرتبط بالدور المتزايد الذي تسعى لتحقيقه في المنطقة لضمان بروزها كقوة بما يضمن لها الحفاظ على مستعمراتها السابقة في إفريقيا الغربية أو ما تسميه بمنطقة الفرنك الإفريقي، وكذلك لتأمين عملية إستغلال ونقل المواد الأولية والطاقوية، خاصة بعد قيام مشروع أنبوب للغاز العابر للصحراء عام 2009 والذي يربط النيجر، نيجيريا، والجزائر على مسافة 4128 كم ليزود أوروبا.[1]

يظل التنافس بين فرنسا والولايات المتحدة إلى جانب الصين في منطقة غير مستقرة للسيطرة على منابع الثروة وتأمين عملية الإمدادات، الأمر الذي أدى إلى عسكرة منطقة الساحل بحجة أن من يسيطر على المنطقة إقتصاديا وعسكريا يتمكن أيضا في التحكم في ثروات الدول المجاورة في منطقة المغرب العربي وغرب إفريقيا.[2]

2- الموارد الطاقوية

كثيرا ما تعرف إفريقيا بقارة التناقضات نظرا للفجوة الكبيرة بين ما تمتلكه من ثروات وبين الوضع المعيشي لشعوبها، فحسب الوكالة الدولية للطاقة يعيش حوالي 700 مليون نسمة في منطقة الصحراء الكبرى، 590 مليون نسمة منهم بدون طاقة كهربائية، إذ تحتل إفريقيا مكانة هامة في خريطة النفط العالمية، فهي تستحوذ على 10 بالمائة من إحتياطي النفط العالمي المثبت أي مايقارب 80 مليار برميل ويتركز معظمه في ثلاثة دول، نيجيريا بحوالي 3مليون برميل يوميا، وليبيا بحوالي 1.3 مليون برميل يوميا، والجزائر بحوالي 2.4 مليون برميل يوميا أي بمقدار 60 بالمائة من إحتياطي القارة.[3]

وبالإضافة إلى ثروات هذه الدول فإن منطقة الساحل الإفريقي تعتبر خزانا للغاز والبترول الذي لم يستغل منه سوى نسبة ضئيلة خاصة في منطقة شمال مالي والنيجر، وفي الوقت الذي تشير فيه الدراسات عن وجود إحتياطات نفطية في كل من التشاد بمليار برميل،

[1] - Abdesslam Ikhlef, **opcit,** P.05.
[2] - http://www.presse dz.com. visite le 02/03/2015, a 15 :00.
[3] - أحمد مقرم الهندي، **موقع قارة إفريقيا الإستراتيجي**، مجلة قراءات، العدد 06، الرياض، 2010. ص. 47.

وموريتانيا 200 مليون برميل، تعلن الجهات الرسمية الأمريكية تصاعد إستيراد النفط من إفريقيا بحوالي 12 بالمائة في حدود2020. [1]

3- الموارد المعدنية:

تعتبر إفريقيا منجما ضخما للعديد من المعادن الحيوية اللازمة للعديد من الصناعات، ومن أهمها الذهب والفوسفات بنسبة 50 بالمائة من الإحتياطي العالمي[2]، تستحوذ منطقة الساحل بدورها على نسبة هامة من الموارد بحكم التنوع الجيولوجي للطبقة الباطنية، إذ تبلغ إحتياطات النحاس في موريتانيا حوالي 3.2 مليون طن بالإضافة إلى الذهب الذي بلغت قيمة إنتاجه 500 مليون دولار عام 2011، أما النيجر ومالي تمثلان أكبر إحتياطات العالم من اليورانيوم إلى جانب العديد من المعادن الأخرى كالحديد والفوسفاط والكوباط لتشكل المعادن أكثر من 60 بالمائة من صادرات هذه الدول.[3]

وإلى جانب الثروة الطاقوية والمعدنية التي تزخر بها منطقة الساحل فهي تعتبر كذلك خزان من الطاقة المتجددة والمتمثلة في الطاقة الشمسية التي يتم بفضلها تحويل أشعة الشمس إلى طاقة كهربائية بفضل مناخها الصحراوي.

وعلى الرغم من تباين وتنوع الثروات التي تزخر بها منطقة الساحل الإفريقي والتي من المفروض أن تساهم في دفع عجلة التنمية الإقتصادية والرفاه الإجتماعي، لتتحول إلى أداة تنافس وصراع القوى الكبرى التي لطالما بررت التواجد العسكري في المنطقة انعكس ذلك سلبا على الإستقرار السياسي والأمني.

[1]- مصطفى صايج، **المرجع السابق الذكر**، ص. 39.

[2] - Damien Millet, **L'Afrique sans Dette**, édition CADTM, Paris, 2005. P. 99.

[3]- أحمد مقرم، **المرجع السابق الذكر**، ص. 47.

المبحث الثاني: تحديات الأمن الإنساني في منطقة الساحل الإفريقي

إن الحديث عن الأمن الإنساني في منطقة الساحل يظهر لنا أنه في الوقت الذي تعطي له غالبية الدول مفهوم تنموي تركز من خلاله على التنمية بكل أشكالها والعمل للقضاء على الفقر، فإن الدول في منطقة الساحل مازالت بعيدة على تحقيق الحق في الحياة لمواطنيها وضمان الإستقرار لهم، لكن من جهة أخرى تبدو العلاقة وطيدة بين الوضع المعيشي لسكان المنطقة وعملية الإستقرار، وهذا ما سنحاول إبرازه من خلال هذا المبحث.

ولكون الدولة الإطار الأمثل لتوفير وحماية الإستقرار ولإعتبار فشل الدولة في وظائفها بمثابة البنية التي ستتحكم في تنامي التهديدات، ولكون الدولة في منطقة الساحل تصنف ضمن الدول الهشة والمرشحة للفشل سنركز في دراستنا على أزمة بناء الدولة في منطقة الساحل وانعكاساتها.

المطلب الأول: هشاشة الدولة

حظي مفهوم الدولة باهتمام واسع في فترة ما بعد الحرب الباردة، وذلك من خلال إعادة النظر في تركيبة الدولة وفي وظائفها المبنية وفق المتغيرات الجديدة التي فرضتها العولمة، مما أدى إلى ظهور تصنيفات جديدة للدول وبرز مفهوم الدولة الفاشلة والدولة المنطقية والدولة الذكية، في ظل إنهيار بعض الدول وتزايد العنف الداخلي إلى جانب المعضلات الأخرى كالمديونية، الجوع، الفقر، والتخلف، كلها مؤشرات دالة على هشاشة الدولة في إفريقيا بصفة عامة وفي منطقة الساحل بصفة خاصة.[1]

ومن مظاهر هشاشة الدولة في منطقة الساحل:

[1]- عبد الحليم غازلي، **الإهتمام الدولي بظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا بين التنظير والممارسة**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 02، الجزائر، 2014. ص. 43-44.

1- **بنية الدولة**: فالشكل الذي اتخذته الدولة بعد الإستقلال كان ذات صيغة مستوردة،وضعت على شكل جهاز مصطنع بين عشية وضحاها، حيث إفتقرت إلى التطور العضوي داخل المجتمع، مما جعل هذه البلدان منذ الوهلة الأولى عرضة للهشاشة ومرشحة للفشل.[1]

وبالتالي فالدولة في منطقة الساحل الإفريقي تفتقر إلى الهياكل القاعدية التي تتميز بها الدولة الحديثة كالأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني التي تجسد للأساليب الديمقراطية والحوار والتداول السلمي على السلطة، مما أثر سلبا على شرعية الأنظمة الحاكمة وعلى مشروعية القوانين والدساتير التي تفرضها، وجعل الإنقلابات العسكرية الطريقة الوحيدة للتداول على السلطة، إذ سجل عدد الإنقلابات العسكرية في موريتانيا 4 حالات، وفي بوركينافاسو 6 حالات، والنيجر 3 حالات، والسودان 5 حالات، والتشاد 3 حالات.[2]

2- **الفشل الإقتصادي وأزمة التوزيع**: تتركز إقتصاديات دول الساحل الإفريقي كباقي دول إفريقيا على نمط ريعي، حيث تعتمد عائدات الدول الخارجية بأكثر من 70 بالمائة على صادرات المواد الأولية المستقطبة من طرف أسواق الدول الصناعية الغربية،[3]ما جعل هذه الدول تقع في هامش الحركة التجارية الدولية وترتبط بتذبذب أسعار الصرف والمواد الأولية في الأسواق والبورصات العالمية وما يكون للأزمات المالية من انعكاسات على مداخلها.[4]

وتبقى عائدات الدولة الخارجية من المواد الأولية جد ضئيلة بالمقارنة بما إذا كان بالإمكان تحقيق الحاجات الأساسية للسكان ودفع عجلة التنمية أو تخفيف ضغط الديون

[1]- عبد الحليم غازلي، **نفس المرجع** ، ص. 44.

3- Mathieu Petithomme, **Les Elites Postcoloniales et le pouvoir politique en Afrique Subsaharienne,** édition L'harmattan, Paris, 2009. P. 18.

[3] - Damien Millet, **opcit** , P.107.

[4] - Mathieu Petithomme, **opcit**, P.20.

الخارجية، بل وتنصرف غالبية هذه العائدات في خدمة قطاعات السلطة المختلفة خاصة العسكري منها على حساب القطاعات الأخرى كقطاع الصحة والتربية.[1]

أما العائدات الداخلية فهي تكمن أساسا في الزراعة وهي تشكل حوالي 40 بالمائة من المنتوج الوطني وتشتغل حوالي 70 بالمائة من اليد العاملة أغلبهم في قطع أراضي محدودة ويخضع مردوده بشكل كبير للتغيرات المناخية، حيث تعتبر نسبة تهاطل الأمطار متغير رئيسي يتحكم في مردودية المحاصيل الزراعية وتربية المواشي بالإضافة إلى الجفاف والتصحر المرتبطان بالطبيعة الجيولوجية لتضاريس المنطقة.[2]

تبقى العلاقة وطيدة بين المردود الإقتصادي والتغيرات المناخية وما يكون له أثر على تنامي الأزمات الغذائية، إذ يعاني حوالي 20 مليون من السكان في منطقة الساحل اللأمن الغذائي ويعيش حوالي 5 مليون حالة سوء التغذية، الأمر الذي دفع بدول الساحل الإفريقي لإعلان عن حالة الطوارىء وقيام كل من مالي والنيجر وبوركينافاسو بتوجيه نداء إستغاثة للمجتمع الدولي عام 2011.[3]

3- **أزمة التغلغل**: تبرز أزمة تغلغل الدولة في منطقة الساحل في مجموعة من المؤشرات وهي:

- ضعف قدورات الدولة في بسط نفوذها وفرض سلطتها على كامل التراب الوطني وظهور ما يعرف بالأقاليم الفارغة.

- عجز الدولة على توفير الخدمات وتلبية الحاجات الأساسية لمواطنيها، من الرعاية الصحية والتعليم وتوفير الأمن.

[1] - Damien Millet, **opcit**, P. 110.
[2] - Damien millet, **Ibid** , P. 112.
[3] - Les nations unis, **Rapport de la FAO sur la crise alimentaire au sahel,** New york, 2012. P. 06.

- تفاقم الهوة بين السلطات الحكومية والمواطن والإعتماد على الولاء القبلي والجهوي بدل من الولاء للدولة.

تتبنى دول الساحل الإفريقي الحكم المركزي وغياب الهرمية في السلطة، فهي ليست أنظمة قائمة على مؤسسات ونظم إدارية، وحتى وإن وجدت فهي لا تتمتع بالقدرات والصلاحية الكافية التي تمكنها من أداء مهامها، مما أدى إلى ظهور إختلالات بنيوية ونسقية على مستوى نظام الحكم جعلت من دول المنطقة غير قادرة على فرض سلطتها على كافة الأقاليم التابعة لها وحماية حدودها خاصة في ظل ضعف الإمكانيات المالية والتقنية.

كل ذلك أدى إلى غياب شبه تام للسلطة في العديد من المناطق خاصة تلك المناطق النائية والبعيدة عن مراكز السلطة، فحسب منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة في تقرير صادر عنها عام 2010، فإنه حوالي 8 ملايين طفل ما بين سن 5-15 سنة لا يتلقون التعليم في المدارس.[1]

وأمام ضعف قدورات الدولة وعجزها على توفير الحاجيات الأساسية لمواطنيها تفاقمت الفجوة بين القادة السياسيين وشعوب المنطقة، وهو ما جعل هذه الأخيرة تفقد الثقة في النخبة الحاكمة واللجوء إلى الإعتماد على الولاء القبلي والجهوي بدل من الولاء للسلطة المركزية وإختيار أسلوب العنف السياسي والعصيان والمقاطعة للتعبير عن تطلعاتها السياسية بدل من الإنخراط والمشاركة في الحياة السياسية.

[1] - Mathieu Petithomme, **opcit**, p.64.

المطلب الثاني: ضعف التجانس الإجتماعي

من بين الإشكالات التي تعاني منها المجتمعات في منطقة الساحل الإفريقي، عدم قدرتها على تطوير نفسها والخروج من النظام القبلي إلى نظام المجتمعات الحديثة لصنع بوتة سكانية موحدة ومجتمعة[1].

يعتبر الساحل الإفريقي المنطقة التي تتقاطع فيها مجموعة من الثقافات واللغات،والتي تعكس الحضارات المختلفة التي إجتازت المنطقة والتي تنتمي إليها، وهي ولدت بذلك تركيبة إجتماعية معقدة جعلت من عملية الإندماج الإجتماعي والتكامل الوطني عملية صعبة في العديد من الأحيان بدل من أن تكون هذه الإختلافات عامل قوة[2].

يتخذ الطابع الإثني والعرقي أحد العوامل الرئيسية التي تحكم العلاقات الإجتماعية في منطقة الساحل، حيث تتوزع هذه الأقليات على مناطق جغرافية واسعة والتي غالبا ما تتجاوز الحدود الجغرافية للدول، فنجد مثلا أقلية التوارق منتشرة في كل من دولة النيجر ومالي وبوركينافاسو والجزائر وليبيا، وكذلك بالنسبة لقبائل الهوسا والفولاني المنتشرة في كل من النيجر ونيجريا والكامرون، حيث تعود أسباب هذا الإنتشار إلى فترة الإستعمار، وذلك حين تبنى الإستعمار سياسة التفريق وتهجير السكان من المناطق التي تتواجد فيها الثروات الطبيعية، أما في مرحلة مابعد الإستقلال فإن الدول الجديدة التي تأسست في المنطقة لم تراعي الخصائص الأنتروبولوجية وانتماءات القبائل المختلفة[3].

كثيرا ما تشكل الحدود البيئية حدودا عرقية وثقافية، ذلك أن لكل نظام بيئي يرتبط بنظام إنتاجي معين ونمط معيشي مختلف، فبينما يمتاز سكان المناطق الشبه الجافة في

[1]- الحاج ولد ابراهيم، **أزمة شمال مالي: إنفجار الداخل وتداعيات الإقليم**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2012. ص. 08.

[2]- حسين بوقارة، **المسألة الإثنية في منطقة الساحل: الخلفيات والأبعاد**، مداخلة في ملتقى منطقة الساحل والصحراء، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والإستقبالية، الجزائر، 2012. ص. 60.

[3]- أيمن السيد شبانة، **الصراعات الإثنية في إفريقيا**، مجلة قراءات، العدد 06، الرياض، 2010. ص. 09

الإستقرار بالنشاط الزراعي، يلجأ سكان المناطق الجافة إلى الإعتماد على نمط الإنتاج الرعوي والذي يبرز في الطبيعة الإنتقالية لبدو المنطقة بحثا عن المياه.

ونتيجة ذلك فإن أي توسع بالنسبة لطرف على حساب الطرف الأخر والذي غالبا ما يكون نتيجة التغيرات المناخية كفترات الجفاف أو تدريجيا بتقلص المساحات الزراعية،لتتحول الأراضي الحدودية إلى نقاط التوتر لأوسع أشكال العنف والنزاع بين القبائل المجاورة، والذي يقترن برمزية الصراع من أجل البقاء العرقي[1]، مثلما هو الحال بالنسبة للصراع في السودان،وهو كذلك ما ينطبق على مرحلة الجفاف التي إجتازت مالي منذ 1970 إلى غاية 1985 عندما هاجرت القبائل التارقية المنطقة واصطدمت بشعوب كل من بوركينافاسو ونيجيريا وغامبيا والسنغال، وكذا عند عودتهم إلى مناطقهم حيث دخلوا في صراع مع الحكومة المالية مطالبينها بإدماجهم في الحياة السياسية[2].

وتبقى الخلافات حول تقسيم الثروة المادية والمقترنة بالثغرات العرقية من بين أهم العوامل المساهمة في إستفحال الصراعات الإجتماعية وتعقدها، وكذا صعوبة فهم توجهات أطرافها، إذ يتشكل الإقليم التارقي من أربعة حركات مختلفة في التوجهات والمتمثلة في:

- حركة تحرير أزواد ذات الميول العلمانية.

- جماعة أنصار الدين المتحالفة مع القاعدة.

- جماعة التوحيد والجهاد المتحالفة مع عناصر القاعدة الصحراويين والموريتانيين.

- الجبهة العربية لتحرير أزواد التي تضم جماعات البرابيش[3].

---

[1]- أعمر عمورة، **المرجع السابق الذكر**، ص. 18.

[2]- أيمن السيد شبانة، **المرجع السابق الذكر**، ص. 08.

[3]- إبراهيم كوناتو، **النزاع المسلح في مالي**، مجلة قراءات، العدد 16، الرياض، 2012. ص. 36.

أدى تفاقم الصراعات الإثنية والتمرد إلى تدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية وظهور ما يعرف بإقتصاديات الحرب حيث يهيمن أمراء الحرب على الثروات الإقتصادية في المناطق التي يسيطرون عليها ويستثمرون في عائداتها، ومن جهة أخرى تنعكس تلك الصراعات سلبا على الأوضاع الإقتصادية مع تزايد الإنفاق العسكري لدول المنطقة فضلا عن التداعيات الإجتماعية والمتمثلة في التهجير القسري للسكان هروبا من تداعيات الإقتتال ليقيموا في معسكرات اللاجئين خارج البلاد، حيث يعتبر الصراع الدائر حاليا في مالي بين الحكومة المركزية وجماعات التمرد من بين أشد الصراعات التي لم تعرفها المنطقة من قبل،فحسب تقديرات الأمم المتحدة وصل عدد النازحين إلى نصف مليون شخص ما بين نازح ولاجيء، وحسب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين الدولية فإن العدد تجاوز المليون ما بين نازح ولاجيء داخل مالي وخارجها[1] موزعين على أربعة دول وهي: الجزائر، النيجر، بوركينافاسو، موريتانيا، وأغلبهم شيوخ ونساء وأطفال، حيث وجدوا في النزوح إلى المناطق النائية والحدودية الخالية من شروط الحياة الوسيلة الوحيدة لإنقاذ حياتهم.[2]

تبقى العلاقة بين الفقر وغياب التنمية في منطقة الساحل بالإضافة إلى إخفاق الدول في إدماج واستيعاب الجماعات العرقية في إطار مسار بناء الدولة القطرية، ذات تأثير على عملية الإستقرار السياسي والإجتماعي في المنطقة، مما جعل من الحل السياسي أمر نسبي وصعب المنال حيث يجسد تمرد المجتمعات التارقية أبرز مثال على ذلك، فعلى الرغم من الجهود والمساعي العديدة المبذولة لتسوية أوضاعهم إلا وأنها دائما تبدوا بالفشل.[3]

فلا تزال منطقة الساحل الإفريقي بعيدة عن تحقيق الإندماج المجتمعي وبناء الوحدة الوطنية بسبب ضعف التجانس المجتمعي الذي غالبا ما يشحنه الصراع حول تقسيم الثروة والذي يزداد حدة في ظل التغيرات المناخية وزيادة النمو السكاني.

---

[1]- أيمن السيد شبانة، **المرجع السابق الذكر**، ص. 9-10.

[2]- محمد البشير أحمد موسى، **قراءة في الأزمة الإنسانية في مالي**، مجلة قراءات، العدد 16، الرياض، 2012. ص. 71.

[3]- حسن بوقارة، **المرجع السابق الذكر**، ص. 65.

المطلب الثالث: تحالف الإرهاب مع الجريمة المنظمة

تعود البدايات الأولى لبروز الإرهاب في منطقة الساحل إلى نهاية الحرب الأفغانية حين إتخذ الجهاديين بعد عودتهم من الحرب منطقة القرن الإفريقي ملجأ لهم، حيث تشكلت خلايا نائمة للجماعات الإرهابية بعد ذلك في العديد من دول الساحل لتتبنى تدريجيا العمل المسلح في أراضي هذه الدول بعد الحرب الباردة[1].

وببروز القاعدة كتنظيم إرهابي ذو أبعاد عالمية وجد في منطقة الساحل الإفريقي بمثابة الأرض الخصبة لتنظيماته ونشاطاته، لتتحول بذلك إلى أحد أهم فروعه خاصة وأنها تعاني من مختلف المضايقات الدولية في أفغانستان، وتتمثل العوامل التي شجعت تمركز تنظيم القاعدة في منطقة الساحل في:

- الهشاشة البنيوية لدول منطقة الساحل الإفريقي وغياب سلطتها في العديد من المناطق الجغرافية التابعة لها.

- صعوبة التركيبة التضاريسية لمنطقة الساحل، المشكلة من أراضي واسعة وجرداء مما يجعل عملية التغلغل فيها أمر صعب.

- سهولة الحصول على التأييد من سكان المنطقة نظرا لغياب ظروف الحياة الإقتصادية خاصة مع تكرار الأزمات الغذائية[2].

ولقد أعلنت الجماعات الإرهابية الناشطة في منطقة الساحل ولاءها لتنظيم القاعدة،حيث تحولت الجبهة الإسلامية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة ببلاد المغرب

[1]- جان بيار فيلو، **هل تصبح القاعدة إفريقية في منطقة الساحل**، برنامج كارينغي للشرق الأوسط، العدد 112، بيروت، 2010. ص. 06.

[2]- الأمم المتحدة، **تقرير الأمين العام عن الوضع في منطقة الساحل**، المرجع السابق الذكر.

الإسلامي بالإضافة إلى جماعات إرهابية أخرى كحركة شباب المجاهدين الصومالية،وجماعة بوكو حرام في نيجيريا وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا.[1]

تستغل هذه الجماعات الإرهابية الدين الإسلامي كمنطلق لتوجهات نشاطاتها، وهو ما ساهم في توثيق الصلات والروابط فيما بينها، لاسيما وأن معظم المناطق التي تنتشر فيها تعرف تواجد أقليات مسيحية، إذ تلجأ في العديد من الأحيان لتبرير العنف ضد هذه الأقليات في ظل الصراعات الإثنية خاصة في نيجيريا[2].

تلجأ الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل إلى مجموعة من النشاطات الإجرامية والتخريبية التي تجد فيها مصدرا للتمويل وكذا لإثبات وجودها والتأثير على حكومات دول المنطقة، ومن بين هذه النشاطات نجد ظاهرة إختطاف الرعايا الأجانب والسياح والمستثمرين الأجانب وطلب حكوماتهم بدفع الفدية بالمقابل إطلاق سراحهم، الأمر الذي انعكس سلبا على الخدمات السياحية وعلى مداخيل المواطنين من السياحة في المنطقة، كعملية إختطاف 32 سائح أوروبي عام 2003 في الحدود الجزائرية المالية وإطلاق سراحهم مقابل فدية قدرت بحوالي 60 مليون أورو تم دفعها من طرف الدول الأوروبية، وكذا العديد من العمليات الأخرى مثل عملية إختطاف المبعوث الأممي Robert fowler عام 2008، والسياح الفرنسيين عام 2010، بالإضافة إلى عمال الشركات الإستثمارية المتواجدة في المنطقة خاصة وأن المنطقة تعرف خلال السنوات الأخيرة تزايد تدفق الشركات الإستثمارية النفطية والمعدنية[3].

[1] - Mohamed Mokeddem, AL QAIDA au Maghreb islamique : contrebande au nom de l'islam, édition casbah, Alger, 2010. P.55.

[2] - Emmanuel Salliot, **revue des événements sécuritaires au sahel** : **1967-2007**, OCDE, 2010.

[3] - Mohamed mokeddem, **opcit**, p.56.

ومن النشاطات الأخرى التي تعتمدها الحركات الإرهابية في المنطقة، قيادة الهجمات الإنتحارية والأعمال التخريبية ضد مراكز ورموز السلطات الحكومية والتي عادة ما تبدي الإعتراف بها لدى وسائل الإعلام.

وعموما يبقى نشاط الجماعات الإرهابية في المنطقة غير واضح المعالم والأهداف،فهي تعمل على نشر التطرف الديني لتجنيد الشباب المقاتلين، مع العلم أن أكثر من 70 بالمائة من سكان المنطقة يدينون بالديانة الإسلامية وأن التطرف الديني مناهض للمذهب المالكي والصوفي المتبع في المنطقة[1].

ولقد أثبتت العديد من الدراسات التي اهتمت بموضوع الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي أنه من بين أهم العوامل التي ساهمت في دعم واستفحال التواجد الإرهابي في هذه المنطقة هو لجوءه إلى التحالف مع جماعات التهريب والجماعات الإجرامية التي استقرت في المنطقة ولمدة طويلة في تجارة المخدرات والأسلحة والأعضاء البشرية وتبييض الأموال،حيث تظل العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة علاقة تعاون واعتماد متبادل، فبينما توفر جماعات الإجرام والتهريب الدعم المالي والأسلحة للجماعات الإرهابية، لتوفر لها هذه الأخيرة بدورها الحماية وتأمين الطرق التجارية وعملية الإمدادات عبر الحدود، حيث تلجأ في العديد من المرات إلى شن هجومات مسلحة على مراكز المراقبة الحدودية مثل عملية الإعتداء على حراس الحدود في الحدود الجزائرية المالية عام 2010[2]، ولذلك تقترن مناطق تمركز الجماعات الإرهابية بالمناطق التي تسلكها جماعات التهريب وتجار المخدرات، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الملحق رقم03 الذي يبين العلاقة بين تمركز الجماعات الإرهابية والحركة التي تتخذها تجارة المخدرات في المنطقة والتي تتخذ أبعادا عالمية، حيث لاتزال منطقة الساحل تشكل الممر الامن لحركة التجارة العالمية للمخدرات النابعة من أمريكا

[1] - Moulaye Zaini, **la problématique de la criminalité au sahel,** édition ebert stifung, Mali, 2014. P. 06-07.

[2] - Mohamed Mokeddem, **opcit**, P. 118-119.

اللاتينية إلى منطقة الشرق الأوسط ومن إفريقيا إلى أوروبا بنسبة 35 بالمائة من إنتاج المنطقة للمخدرات، فحسب تقرير الأمم المتحدة عام 2009 تقدر قيمة المخدرات المتاجر بها في منطقة غرب إفريقيا بحوالي 900 مليون دولار وأن معظم هذه الأموال تستحوذ عليها الجماعات الإرهابية، وأفادت كذلك التحقيقيات التي قامت بها الجزائر بشأن عمليات التهريب في الجنوب أن معظم المواد والسلع المهربة توجه لخدمة أغراض تجارية والتي يجد الإرهاب فيها مصدرا للتمويل[1].

وعلى هذا الأساس مكن تحالف الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي من السيطرة الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية من خلال إعادة استثمار الأموال التي تجنيها من عمليات الخطف والتهريب وتجارة المخدرات في الممارسة التجارية الشرعية وهو ما أدى إلى غلاء المواد الغذائية وندرة بعض المواد الأخرى كالأدوية، وتستعمل كذلك هذه الأموال في دعم بعض الحركات الإنفصالية مثل جماعة أنصار الدين في إقليم أزواد.

وأمام هذا الوضع فإن أزمات التنمية وانتشار السلاح والتقنيات الحديثة للإرهاب بعد سقوط النظام الليبي ساهم بقوة في استفحال ظاهرة الإرهاب في المنطقة، كما أن الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية المتدهورة خلقت بيئة مولدة للإرهاب، فالبطالة وتفاقم مشكلة السكن والصحة والمواصلات تعد مظاهر إستفزازية تدفع قطاعا من الشباب إلى الدخول في عصابات الجريمة، وتشكل أهم عوامل وسبل تحول المشاكل الإقتصادية إلى قوة دافعة نحو التطرف والإرهاب[2].

[1] - Service Canadien du Renseignement de Sécurité, **stabilité politique et sécurité en Afrique de l'ouest et du Nord**, canada, 2014.

[2] - عبد الحفيظ ديب، **الجزائر ودول الجوار: مشكلات الحدود ومعضلات الأمن**، مداخلة في ملتقى منطقة الساحل والصحراء، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والإستقبالية، الجزائر، 2012. ص. 50.

المبحث الثالث: أبعاد المقاربة الدبلوماسية الجزائرية للأمن والإستقرار في منطقة الساحل

تعاني الجزائر أكثر من أية دولة في المنطقة من تداعيات تفاقم الأزمة في منطقة الساحل الإفريقي والتي أضحت تشكل تهديدات على الوضع الاقتصادي والأمني والإجتماعي، وهو ما جعل المقاربة الجزائرية للأمن والإستقرار في الساحل تنطلق من منطلق التهديدات التي تخلفها الأزمة.

المطلب الأول: موقع الجزائر من أزمات الساحل الإفريقي

تعتبر الجزائر البلد الأكثر إضطرارا من تداعيات الأزمة المتعددة الأبعاد التي تعاني منها دول الساحل الإفريقي، وذلك بفضل العمق الجغرافي لها في المنطقة عبر حدودها الجنوبية، حيث تتميز المنطقة الجنوبية بشساعة الحدود التي تتقاسمها الجزائر مع كل من مالي والنيجر وليبيا وموريتانيا، فبعدما كانت هذه المناطق الحدودية تشكل مناطق عبور القوافل التجارية، تحولت خلال الفترة التي تلت نهاية الحرب الباردة إلى مناطق إنتعاش تجارة المخدرات والنشاطات الإرهابية والجريمة المنظمة[1].

ولقد تحولت المناطق الحدودية الجزائرية مع دول الجوار الجنوبية إلى مصدر قلق وتوتر للسلطات الجزائرية، خصوصا وأن ظروف سقوط النظام الليبي وتدخل الحلف الأطلسي أثر بشكل قوي عل التطور التدريجي لتنظيم هيئة عسكرية في الساحل عن طريق إكثار الأسلحة وعتاد الحرب في المنطقة من مخلفات الترسانة الليبية التي وقعت في أيادي الجماعات الإرهابية[2]، كما عرفت المنطقة تحول النضال السياسي والإقتصادي والإجتماعي

[1]- محمد الأمين ولد الكتاب، **التداعيات الأمنية والإنسانية لأزمة شمال مالي على الصعيد المغاربي**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة 2013. ص. 03.

[2]- محمد كمال رزاق بارة، **مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الصحراوي بين المقاربات الجهوية والرهانات الجيوستراتجية**، مداخلة في ملتقى منطقة الساحل والصحراء، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والإستقبالية، الجزائر، 2012. ص. 20

إلى نضال متطرف نتيجة عودة الآلاف من الماليين والنيجريين خصوصا المهاجرين والعاملين في ليبيا حاملين معهم الأسلحة الثقيلة[1].

وفي هذه الظروف عانت الجزائر من تداعيات الأزمة في منطقة الساحل عبر مجموعة من التهديدات التي استهدفت ترابها، وهي تتراوح ما بين تهديدات صلبة وأخرى لينة انعكست سلبا على الوضع الأمني والإقتصادي والإجتماعي للجزائر.

فالتهديدات الأمنية الأكثر مباشرة وفورية التي تواجه الجزائر تتمثل أساسا في انتعاش مالي للجماعات الإرهابية المتواجدة في بلاد المغرب العربي، فهي تتحول تدريجيا إلى موقع أساسي مرتبط بالإرهاب في شمال إفريقيا سواء من خلال تشكيلها ملاذا أمنا للإرهابيين أو معقلا للتدريب وانطلاق لنشاطهم، خاصة وأن الإرهاب في المنطقة تمكن من إحتواء بالإضافة إلى الجماعات الإرهاب بعض التيارات السياسية والأقليات بعد فشل ثورات الربيع العربي ليوضفها في خدمة مصالحه، وهو ماتبين خلال الإعتداء على مجمع الغاز بعين أمناس في 2013، حيث بينت التحقيقات التي قامت بها السلطات الجزائرية أن الجماعة الإرهابية تشكلت من عناصر ذات أصول تونسية ومالية وليبية[2]، وهذا فضلا عن تحول المنطقة إلى مركز للتجارة بالمخدرات والأسلحة، وما يكون له من التداعيات على مراكز السلطة المتواجدة بالمنطقة حيث شنت هذه الجماعات في العديد من المرات هجومات مسلحة على مراكز الحرس الحدودي وأفراد الجمارك، مثل الإعتداء على مركز للدرك الوطني بتمنراست عام 2010، ومنطقة تيمياوين عام 2012، ما جعل الجزائر تعمل على تكثيف التواجد العسكري في المنطقة خاصة في المناطق المتواجدة بالقرب من الحدود، وذلك في منطقة إليزي وأدرار وعين قزام في أقصى الجنوب[3].

---

[1]- الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن الوضع في الساحل، **المرجع السابق الذكر**، ص. 10.

[2]- محمد الأمين ولد الكتاب، **المرجع السابق الذكر**، ص. 05.

[3]- ب، عيمور، **المناطق الحدودية : اليقظة تفرض نفسها**، مجلة الجيش، العدد 584، 2012. ص. 27.

أما على الصعيد الإقتصادي فتتمثل في تموضع المناطق الحدودية أمام دخول وخروج كل أشكال السلع والمواد التي يتم تهريبها بين المناطق الحدودية والتي تأثر سلبا على الإقتصاد الوطني كالوقود ومختلف السلع الغذائية بالإضافة إلى الكمية الهائلة من المخدرات التي يتم احتجازها يوميا عبر التراب الوطني، كما تعرف المنطقة خلال السنوات الأخيرة لجوء الجماعات الإجرامية إلى عمليات النهب لثروات المنطقة المعدنية خاصة الذهب في المناطق الحدودية[1].

أما على الصعيد الإجتماعي فيعتبر إنتشار الأمراض المختلفة الفتاكة في منطقة الساحل كالملاريا والإيدز والإيبولا مع إمكانية إختراقها للحدود الجزائرية عبر مناطق الإحتكاك السكاني والطرق التجارية أمر لاجدال فيه، بالإضافة إلى التأثير السلبي للمخدرات على المجتمع والأفراد، حيث تشير أرقام كميات القنب الهندي، الكوكايين، الهروين المضبوطة في الجزائر كل سنة والمقدرة بالأطنان، أن كمية المخدرات التي تدخل التراب الوطني تضاعفت خلال السنوات الأخيرة.

المطلب الثاني: البعد السياسي والأمني للمقاربة الدبلوماسية الجزائرية

عرفت الدبلوماسية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية جراء تفاقم الوضع السياسي والأمني في منطقة الساحل الإفريقي كثافة الحركية ونشاط واسع لإيجاد سبل التعاطي مع هذه التغيرات ومفرزاتها بما يمكن من إستعادة الأمن والإستقرار في المنطقة[2].

يتحكم تحرك الدبلوماسية الجزائرية في فضائها الإقليمي مجموعة من الثوابت الدستورية التي تتأسس عليها عقيدتها الأمنية، بالإضافة إلى مبادىء سياستها الخارجية التي تشكل على الدوام لوازم مهمة في علاقات الجزائر الخارجية[1].

---

[1]- محمد الأمين ولد الكتاب، **المرجع السابق الذكر**، ص. 4-5.

[2]- خديجة بوريب، **الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: الواقع والرهانات**، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجزائر، (د س ن)، ص.03.

وعلى هذا الأساس تنطلق المقاربة الدبلوماسية الجزائرية على أساس العمل الجماعي والتشاور وفق مبادئ الحوار والحل السلمي للنزاعات ضمن الفواعل الإقليمية والدولية، بما يراعي الحفاظ على سيادة الدول وعلى سلامة ووحدتها الترابية.

فالمنظور الجزائري لمكافحة الإرهاب في المنطقة ينطلق من ضرورة خلق تعاون إقليمي عملياتي منظم مبني على تصور وإرادة سياسية مشتركة، تتبنى في إطار مجموعة من الإجراءات والآليات ذات أدوار عملية ووقائية[2]، حيث جعلت الجزائر من الإطار التشريعي والقانوني ضمن أولويات العمل الجماعي لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجفيف مصادر الدعم التي تعتمدها جراء عمليات الإختطاف وتجارة المخدرات، وذلك من خلال الإتفاقية الإفريقية للوقاية ومكافحة الإرهاب لعام 1999 والبروتكول الملحق به عام 2004، كما دعت الجزائر مجلس الأمن الدولي بضرورة تبني قرار ضد عملية دفع الفدية للجماعات الإرهابية خلال المؤتمر الثالث عشر للإتحاد الإفريقي، والتي وضعت في إطار خطة عمل الإتحاد الإفريقي منذ 2002 بشأن مكافحة الإرهاب، وفي هذا الصدد عملت الجزائر على تطوير عدد من الأدوات الإضافية التكميلية لتعزيز التعاون المشترك مثل إصدار مذكرة توقيف إفريقية لتسهيل عملية تسليم الإرهابيين وملاحقة المجرمين[3].

وعلى الصعيد العملي واجهت الجزائر التهديدات الأمنية في منطقة الساحل عبر تعزيز آليات التعاون المشترك والدفاع الأمني والتي تتمثل في:

- **لجنة الأركان العملياتية المشتركة** CEMOC : والتي تأسست خلال الإجتماع الذي انعقد في أوت 2009 بين كل من الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر المعروفة بدول الميدان المنعقد بمدينة تمنراست التي أصبحت مقرا له، وهي تهدف إلى التنسيق في السياسة الأمنية

[1]- بوحنية قوي، **الإستراتجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل**، مركزالجزيرة للدراسات، الدوحة، 2012. ص.03.

[2]- بوحنية قوي، **المرجع السابق الذكر**، ص. 04.

[3]- ض مساعيد، **مكافحة الإرهاب والإجرام: الجهود التي تبذلها الجزائر**، مجلة الجيش، العدد 570، 2011. ص.38-41.

للدول الأعضاء لوضع إستراتجية موحدة لمكافحة الإرهاب من خلال الإجتماعات الدورية التي تنضمها[1].

- **وحدة التنسيق والإتصال** UFL : تأسست عام 2010 وهي تحتضن كل من الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر وبوركينافاسو وليبيا والتشاد، وهي تقوم أساسا على التعاون الإستخباراتي وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء بشأن تحرك ونشاط الجماعات الإرهابية في المنطقة[2].

- **المجالس الحدودية أو ما يسمى اللجان الثنائية الحدودية** CBF: تربط الجزائر إتفاقيات تعاون على مستوى الحدود مع دولة مالي والنيجر أمضيت سنة 1995 و1997 على التوالي، وتنص هذه الإتفاقيات على التعاون الثنائي لضبط حركة الأشخاص والسلع في الحدود من أجل التمكن من رصد وتفكيك شبكات ونشاط الجماعات الإرهابية[3].

أحرزت الدبلوماسية الجزائرية مكانة هامة في المبادرات الجهوية والإقليمية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، حيث بدى من الواضح أن لإفريقيا الكثير من الأمور التي تستقيها من التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب، مما جعلها تحتضن مقر المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب، وهو إنجاز ما من شأنه تحقيق هدف تعميم تجارب الجزائر التي خاضتها ضد الإرهاب خلال العشرية الدامية، والعمل على توحيد وتنسيق الجهود الإفريقية للتصدي لظاهرة الإرهاب وتعزيز قدرات الدول على مواجهة التهديدات التي تمس السلم والأمن في منطقة الساحل[4].

ولما كانت المقاربة الجزائرية تنطلق ضمن إطار العمل الجماعي، قررت الجزائر بضرورة توسيع نطاق التعاون والمشاورات ليشمل مختلف الشركاء الدوليين وعلى رأسهم

---

[1] - ض مساعيد، **المرجع نفسه**، ص.44.

[2] - WWW.Transaction dalgerie.com. visite le 06/04/2015. a 16 :00.

[3] - http// : www. Letempdz.com. visite le 06/04/2015. a 19 : 30.

[4] - ض مساعيد، **المرجع السابق الذكر**، ص. 43-44.

الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إنخرطت الجزائر كفاعل ذو دور هام في المبادرات الأمريكية للأمن في المنطقة باعتبارها قوة مالية وعسكرية في المنطقة المغاربية والساحل تمتلك لجيش منظم قادر على ترقب التهديدات، وتجسد ذلك في الحضور الجزائري في العديد من الملتقيات والمؤتمرات كملتقى مكافحة الإرهاب في بلدان شمال وغرب إفريقيا المنعقد في فيفري 2006، والذي حضره مسؤولين مكلفين بالقضايا الأمنية من كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية كبريطانيا وفرنسا والدانمارك والبرتغال، كما دافعت الجزائر عن منظورها لمكافحة الإرهاب ولاسيما فيما يخص ضبط مفهوم موحد للإرهاب في إطار الشراكة الأمريكية مع دول الصحراء لمكافحة الإرهاب TSCTP الذي ظهر إبتداءا من 2004[1].

المطلب الثالث: البعد التنموي للمقاربة الدبلوماسية الجزائرية

يتخذ البعد التنموي جزء هام في المقاربة الدبلوماسية الجزائرية للأمن والإستقرار في منطقة الساحل، وهي تسعى بذلك جاهدة للحرص على تبني الخيار الإقتصادي والإجتماعي في أولوية العمل الجماعي بهدف جعل التنمية بمثابة البديل الأمثل لأزمات الساحل المتكررة والمترابطة[2].

إن ما لا يختلف عنه أحد هو أن الفقر وغياب التنمية في منطقة الساحل تعتبر من أهم المنابع التي تساهم في تصاعد وتيرة العنف والإجرام، إذ تتداخل مجموعة من العوامل مترابطة في التأثير على عملية الإستقرار في المنطقة والتي تتمثل أساسا في الجهل وتردي المستوى المعيشي في ظل تراجع نسبة الدخل الفردي نتيجة إرتفاع نسبة البطالة، وهذا بالإضافة إلى تأثير الظروف الطبيعية الناتجة عن التغيرات المناخية كفترات الجفاف وتراجع نسبة تساقط الأمطار، باعتبار هذه العوامل تدفع الفرد إلى العنف والتطرف حيث أثبتت

[1]- مصطفى صايج، **المرجع السابق الذكر**، ص. 42-43.

[2]- دون كاتب، **الساحل: التنمية لتحقيق السلم**، مجلة الجيش: العدد 583، 2012. ص. 12.

العديد من الحالات أن معظم الأفراد المنتمين إلى الجماعات الإرهابية والإجرامية في المنطقة هم بالأساس من الفئات الإجتماعية التي تعاني من التهميش ومن الأفراد ذوي المستويات التعليمية البسيطة لم يسبق وأن إرتبطوا بأية تيار سياسي أو إيديولوجي[1]، ولعل الوضع الإقتصادي والإجتماعي لمدن شمال مالي أبرز دليل يوضح الدور التأثيري لغياب التنمية على الإستقرار السياسي والإجتماعي، حين تزامنت الأزمة الغذائية التي إجتازت مالي عام 2012 بسلسلة من الصراعات الإجتماعية وبانقلاب عسكري[2].

وعلى هذا الأساس ترى الجزائر أن المنطقة تقوم على وضع اليات خاصة بالتنمية لإستكمال الإستراتجية الأمنية لدول المنطقة، وذلك من خلال إدراج التنمية ضمن أولوية العمل الجماعي حيث دعت الجزائر خلال إجتماع وزراء الشؤون الخارجية لدول الميدان الذي انعقد في نواقشوط عام 2010 إلى ضرورة دعم التعاون الإقتصادي وجهود التكامل فيما بين الدول الأعضاء، وأعد اللقاء بالمناسبة تقريرا يقرر إنشاء لجنة مكلفة بمتابعة مشاريع التنمية تعمل على تنسيق عمل الدول الأعضاء في مجال المشاريع الكبرى المهيكلة،كما شددت بضرورة وضع المبادرات الجهوية والدولية بشأن الساحل في إطار مكمل للمبادرات الإقليمية وليس بديلة لها، ولذلك سعت إلى لعب دور الوسيط مع الشركاء الدوليين لإيجاد إجماع وتوافق الرؤى حول مدى ضرورة إعادة الإعتبار لدور التنمية كسبيل لا مناص منه لتفعيل الإستقرار في المنطقة، وبهذا الصدد صدرت عن المديرية العامة للسياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي دراسة تدرج فيها الجزائر في مرتبة الدولة الرائد في الإقليم والتي لايمكن تجنبها بشأن العمل لإيجاد حل فعال للمشكلة المرجحة في منطقة الساحل[3].

[1]- عبير شعبان عبده، **التنمية الإقتصادية ومشكلاتها**، دار التعليم الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2013. ص. 44-45.

[2]- أنظر الملحق رقم 02.

[3]- مرهون فرحات، **التنمية المستدامة لمنطقة الساحل: الخيارات التكنولوجية والإستراتجية للجزائر**، مداخلة في ملتقى منطقة الساحل والصحراء، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والإستقبالية، 2012. ص. 76.

وعليه لا يختلف الوضع في منطقة الساحل الإفريقي عن الوضع في باقي دول القارة الإفريقية التي عانت ولمدة طويلة من كل أشكال الإستغلال والإستعباد الإستعماري لشعوبها،والإستنزاف لثرواتها وليربطها في فترة ما بعد الإستقلال بسياسته إقتصاديا وثقافيا،فضلا عن وقوع المنطقة في مخططات الدول الكبرى للسيطرة على مواقعها الإستراتجية وخيراتها.

تتداخل مجموعة من العوامل والأسباب المترابطة مجتمعة لتؤثر على حدة الوضع في المنطقة وهي عوامل ناتجة عن تدهور الظروف المعيشية للسكان إثر هشاشة وضعف الدولة وعدم قدرتها على تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين وتوفير الخدمات المختلفة من عمل وصحة وتعليم، فضلا عن قساوة الظروف الطبيعية بسبب فترات الجفاف وتقلص الأراضي الزراعية.

ولقد إزدادت حدة الأزمة في المنطقة بفضل تدني الوضع الأمني جراء تناغم الصراعات الإجتماعية والحركات الإنفصالية بالإضافة إلى تنامي نشاط الجماعات الإرهابية والإجرامية.

وبحكم الجوار الجغرافي للجزائر وتأثرها المباشر بالوضع عملت على تبني مقاربة تتبع أساسا من تجربتها وتصوراتها للوضع، تنطلق من مبدأ العمل الجماعي والمشاورات الجهوية والإقليمية والدولية بهدف وضع حلول تتلائم مع طبيعة الأزمة، وهي بذلك لم تقتصر على التعامل مع التهديدات التي تفرزها الأزمة، لكن تطورت أيضا مجموعة من المبادرات والمشاريع التي من شأنها التعامل مع ظروف الأزمة وأسبابها، وهو ما سنتناوله في الفصل اللاحق.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: الدبلوماسية الجزائرية والتكيف مع تحديات الأمن الإنساني في منطقة الساحل.

أدركت الدبلوماسية الجزائرية أن عملية تحقيق الأمن والإستقرار في منطقة الساحل لا يتوقف عند التعامل مع التهديدات التي تفرزها مختلف الأزمات التي تعاني منها المنطقة وإنما ينبغي كذلك التعامل مع العوامل والظروف التي تنمو فيها، لذلك تزايدت إهتمامات الدبلوماسية الجزائرية بقضايا المنطقة وبخصوص العمل على فك العلاقة بين الأزمات المترابطة خاصة وأن الفقر وغياب التنمية وحالات اللاإستقرار تبدو جد مترابطة.

وفي هذا الفصل سنحاول إبراز جهود الدبلوماسية الجزائرية في تعاملها مع العوامل والأسباب التي تقف وراء التهديدات الأمنية التي تشهدها المنطقة، من خلال المبادرات والمشاريع الإنسانية.

ولقد خصصنا المبحث الأول لإبراز جهود الدبلوماسية الجزائرية لإعادة البناء السياسي من خلال الوساطة الدبلوماسية بين مختلف الفصائل والتيارات السياسية، وكذا دورها في تعزيز الأليات الديمقراطية ونبذ العنف السياسي، أما المبحث الثاني فلقد خصصناه لإبراز جهود الدبلوماسية الجزائرية لإعادة الإستقرار الإجتماعي وبعث التنمية من خلال المبادرات والمشاريع التضامنية مع دول المنطقة، أما المبحث الثالث خصصناه لإبراز آليات تعامل الدبلوماسية الجزائرية مع مفرزات الأزمة في المنطقة وبخصوص قضية اللاجئين سواء على مستوى المنطقة أو في إطار التعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية.

المبحث الأول: الدبلوماسية الجزائرية وإعادة البناء السياسي

تعتبر مشكلة البناء السياسي وقيام الدولة الوطنية وفق المفهوم الحديث من بين أهم العوامل المولدة للأزمات المترابطة والمتكررة التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي منذ فترة ما بعد الاستعمار، ذلك أن هشاشة الدولة في ظل ضعف قدرتها على أداء الوظائف الأساسية المنيطة بها وتحقيق حاجيات المواطنين الأساسية من غذاء وتعليم ورعاية صحية بالإضافة إلى ضعف قدورات الدولة في بسط نفوذها على كامل أجزاء التراب الوطني، جعل عملية تحقيق الاستقرار صعبة المنال، حيث تشير العديد من الدراسات على أن العديد من الدول في المنطقة مرشحة للانهيار بحلول 2025، خاصة مع تفاقم حدة الصراعات الاجتماعية والحركات الانفصالية.

ظل اهتمام الدبلوماسية الجزائرية بتطورات الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة مرتبطا أساسا بعملية البناء السياسي للدول بما يحقق الوحدة الوطنية والحفاظ على سيادة الدولة وسلامتها الترابية، ذلك أن العلاقات التي تربط الجزائر بهذه الدول تستمد أسسها من الروابط الجغرافية والتاريخية والحضارية المشتركة، وفي إطار التضامن والتعاون المشترك ضد التواجد الاستعماري في المنطقة، لهذا شددت الجزائر على هذه الثوابت وأكدت وجودها في الظروف الصعبة وأوقات الشدة التي مرت بها المنطقة، لتضاعف جهودها مع تطورات الوضع السياسي والأمني الذي عرفته المنطقة خلال العقد الأخير جراء تنامي نشاطات الجماعات الإرهابية ولجوء الحركات الانفصالية إلى أسلوب العنف والمطالبة بالانفصال عن السلطة المركزية في مالي[1].

[1]- أنوار بوخرص، **الجزائر والصراع في مالي**، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، بيروت، 2012. ص. 13-16.

وتتجلى اهتمامات ومبادرات الدبلوماسية الجزائرية بشأن عملية البناء السياسي في المنطقة من خلال:

1- التنديد بالعنف والأعمال الإرهابية

تعتبر الجزائر من البلدان الأوائل التي نددت بالأعمال الإرهابية والنشاطات الإجرامية التي تقودها الجماعات الإرهابية، المستهدفة لمراكز السلطة والمدنيين خاصة في كل من مالي والنيجر، وهذا سواء على المستوى الإفريقي أو الدولي، واعتبرتها بمثابة أعمال إجرامية مخالفة لقواعد القانون الدولي وأخلاقيات وقيم الحضارة الإنسانية، ذلك أن ممارسة العنف ضد المدنيين وكل أشكال القتل وأخذ الرهائن وتدمير المواقع الثقافية والدينية تشكل جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لحقوق الإنسان، وكذلك باعتبارها من أهم العوامل التي تعيق آليات عمل المؤسسات السياسية في تطبيق القانون وفي دعم مسارات الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة[1].

2- دعم الأساليب الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة

للدبلوماسية الجزائرية دور هام في دعم أساليب الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة في إفريقيا عموما وفي دول الساحل خصوصا، وهو ما يتجلى من خلال جهود الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا خلال العقد الأخير لدى كل من الإتحاد الإفريقي ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا وكذا المنظمات الجهوية.

فمعى تبني الدول الإفريقية لمبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا (النيباد)، أعلنت الدول الأعضاء فيها عن نيتها في الالتزام طواعية بمعايير محددة من الديمقراطية والحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان، كما تضمنت إنشاء آلية للمتابعة Africaine peer

[1]- م س، **الجزائر تدين بشدة الإعتداء الإرهابي في مالي**، جريدة الخبر، العدد 7674، الصادرة بتاريخ 12 جانفي 2015 ص. 03.

Mechanism Review تهدف إلى تقييم سياسة الدول الأعضاء فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان والأساليب الديمقراطية والحكم الراشد، حيث خصصت مجموعة من المعاهد البحثية للنظر في هذه القضايا، وهي تشمل: معهد جنوب إفريقيا للشؤون الدولية، ومعهد التنمية وحقوق الإنسان المتواجد في جامبيا، وأمانة حقوق الإنسان في زيمبابوي، ومنتدى السلم الإفريقي في كينيا، والحوار الأمني الإفريقي في غانا، وشبكة غربي إفريقيا لبناء السلم بجنوب إفريقيا.

وتندرج هذه الآلية ضمن تصور الدول المبادرة للديمقراطية والسلم في إفريقيا التي تكون نابعة من صميم العمل الجماعي والإرادة السياسية للدول الإفريقية، وذلك بهدف القضاء على مخلفات الأنظمة السياسية التي ورثتها الدولة الوطنية في إفريقيا في مرحلة ما بعد الاستقلال.[1]

ولقد كان موقف الجزائر ثابت منذ الإستقلال إزاء الطرق الغير الدستورية للتداول على السلطة، حيث نددت بكل أشكال العنف السياسي الذي تتبناه الجماعات الإنفصالية وبعض الجهات في السلطة مستغلة هشاشة الدولة من أجل الوصول إلى سدة الحكم، ولذلك وقفت الجزائر موقف الصمت والحياد اتجاه التحولات السياسية الأخيرة التي عرفتها الدول العربية ومنطقة المغرب العربي، رغم الضغوط الدولية التي حاولت دفعها للإعتراف بالأنظمة الجديدة التي توالت الحكم في كل من تونس وليبيا وحتى في مالي [2]، حيث دعت الجزائر منذ الإنقلاب في مالي من أجل العودة إلى الدستورية باعتباره الحل الوحيد للتوصل إلى بناء السلام وإقامة التفاهم والوئام بين جميع الأطراف المتصارعة.

[1]- خديجة عرفة محمد أمين، **المرجع السابق الذكر**، ص. 191-195.

[2]- حسين مغلاوي، **المرجع السابق الذكر**.

ويمكن تلخيص الموقف الجزائري في هذا الصدد في تصريح صحافي لوزير الشؤون الخارجية رمضان لعمامرة في رد له على هذه الضغوطات مؤكدا على أن الجزائر تعترف بالدول وليس بالحكومات[1].

3- الوساطة

تشير الدراسات الإستراتجية إلى أن الجزائر ستجد نفسها أمام دولة فاشلة تجسدها الحالة المالية وذلك بعد إنقلاب أفريل 2012 والذي أدى لاحقا إلى إعلان كيان أزوادي،وهي أشبه بالحالة الأزموية الفاشلة التي تجمع خصائصها الفشل الدولاتي الصومالي والأفغاني وما ستجره لاحقا من تزايد لظهور الحركات المطالبة بالإنفصال عن الحكومة المركزية في مالي[2].

فالجزائر معنية بتطورات الوضع السياسي في مالي بصفة مباشرة وهذا ليس بحكم الجوار الجغرافي فحسب وإنما نظرا للروابط الإثنية والتاريخية التي تحكم الأقلية الطارقية المنتشرة في المنطقة، وما سيكون من تداعيات دعواتها الإنفصالية على الوحدة الترابية الجزائرية، حيث تعتبر أزمة الطوارق مورثا إستعماريا ملغما يرجع تاريخه إلى فترة إستقلال كل من ليبيا عام 1951 والنيجر ومالي وبوركينافاسو عام 1960 والجزائر عام 1962 عندما وجدت القبائل الطوارقية المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول ذات السيادة والتي إتفقت على إحترام الحدود الموروثة عن الإستعمار.

وفي ظل هذا الواقع ومع تزايد تفاقم حدة الوضع المعيشي في المنطقة نتيجة التغيرات المناخية تكونت فكرة لدى الطوارق في إنشاء دولة مستقلة في الصحراء الكبرى لتتشكل بذلك حركات تمردية على السلطة المركزية في مالي والنيجر متبنية العمل المسلح .

[1]- www. Echouroukonline.com. visité le 15/05/2015 a 14 :00.

[2]- سيدي اعمر بن شيخنا، **المفاوضات المالية-الأزوادية في الجزائر: قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، الدوحة، 2014. ص. 08.

إهتمت الجزائر بالقضية ووضعتها ضمن أولويات نشاطها الدبلوماسي في المنطقة،حيث تعاملت معها بكل حذر وأضفت لها بعدا إنسانيا، لذلك خاضعت الوساطة الدبلوماسية لحل مشكلة الأزواد منذ عام 1991 بين الحركة الشعبية لتحرير أزواد والجبهة العربية الإسلامية للأزواد بغرض وقف العمل المسلح، كما قادت دبلوماسية نشطة بين الطوارق وحكومتي مالي والنيجر محتضنة العديد من اللقاءات وعمليات الوساطة مثل لقاء الجزائر العاصمة الأول من 29 إلى 30 جانفي 1994، لقاء الجزائر الثالث من 15 إلى 25 مارس 1992، لقاء تمنراست من 16 إلى 20 أفريل 1994، لقاء الجزائر من 10 إلى 15 ماي 1994 وكذلك لقاء تمنراست في نفس السنة، حيث توجت هذه اللقاءات بالإعلان الرسمي عن إنتهاء النزاع في شمال مالي عام 1996، نظمت الحكومة المالية على إثره إجتماع بين الفصائل وأتلفت خلاله كل الأسلحة.

إلا أن عدم إحترام الطرفين المالي والطوارقي للإتفاقيات المبرمة بينهما كان يؤدي في كل مرة إلى الإضطراب مجددا لتتدخل الجزائر على خط الوساطة بسرعة، وعلى إثر إشتداد الصراع عام 2006 قادت الجزائر وساطة أشرف عليها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة شخصيا كدليل على إهتمام الجزائر بالمنطقة وكذلك لكون الرئيس بوتفليقة يعرف المنطقة وخصائصها الإجتماعية جيدا، حيث تعود العلاقات التي تربطه بهذه المنطقة إلى فترة ماقبل الإستقلال حين كان مناضلا في المناطق الحدودية وكان يحصل على الإمدادات من إفريقيا، من الأسلحة والعتاد عبر المنطقة.

ولقد أفضت هذه الوساطة على إتفاق سلام بالجزائر عام 2006 تحت ماسمي بتحالف 23 ماي من أجل التغيير التي كان فيها أثر المقاربة الدبلوماسية الجزائرية لإحلال السلم في المنطقة واضحا فيه، ولتجسيد الإتفاق أنشىء مجلس جهوي مؤقت للتنسيق والمتابعة يتم إختيار أعضائه بطريقة متفق عليها، يتولى شؤون التنمية ويشرف على الميزانية

المحلية وجميع مظاهر التنظيم على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي، كما نص على تنظيم منتدى حول التنمية وكذلك إنشاء صندوق خاص بالإستثمار مع تسريع مسار تحويل صلاحيات التسيير إلى الجماعات المحلية ومنح قروض لإقامة مشاريع تنموية وتحديد التبادل التجاري وتنسيقه بين مناطق دول الجوار، ووضع نظام صحي يلائم طبيعة الأهالي الرحل، والقضاء على عزلة المنطقة عبر تطوير شبكة الطرقات الرئيسية بين كيدال وداخل البلاد وبين المناطق الجزائرية الحدودية.

وبيد أن تطبيق البنود السابقة شهد خلافات أخرى بين الطرفين تطلبت الدخول في مفاوضات جديدة برعاية الوسيط الجزائري، انتهت بالتوقيع عام 2007 بالجزائر على بروتكول إضافي يضم ثلاثة وثائق: الأولى تخص الإجراءات التطبيقية العالقة في الإتفاق الأخير، والثانية عبارة عن جدول زمني حدد آجال تسليم 3000 من عناصر التحالف لسلاحهم، أما الوثيقة الثالثة فتضبط شروط منتدى المانحين لتنمية منطقة شمال مالي وطريقة تنظيم هذا المنتدى الذي عقد في مارس 2008، حيث لم يؤد هذا الإتفاق إلى نتيجة فتشدد الإقتتال مجددا بين الطرفين لتتولى الجزائر مرة أخرى بجمع الفرقاء في إجتماعات تفاوضية بالجزائر إبتداءا من أوت 2008 توجت بتوقيع إتفاق لوقف القتال، نص فيه على ضرورة سعي كل طرف لإطلاق المساجين وإيجاد حلول لمسألة العائلات المشردة التي وصلت الحدود [1].

وعلى غرار الجهود التي بذلتها الدبلوماسية الجزائرية للتوافق بين الحركات الإنفصالية وبين الحركات الإنفصالية والحكومة المركزية من خلال العمل على إيجاد البديل الإقتصادي والإجتماعي للمطالب السياسية التي تبنتها، فإن الوضع في هذه المنطقة بعد الإنقلاب العسكري الذي شهدته مالي عام 2012 يختلف تماما عن الوضع في السابق وذلك بسبب:

[1]- بوحنية قوي، **المرجع السابق الذكر**، ص. 3-5.

- تعدد أطراف الحركات الإنفصالية والتناقضات التي تحملها بخصوص مطالبها المادية والمعنوية، وهو مايعكس دخولها في الصراعات فيما بينها.

- إرتباط هذه الحركات الإنفصالية المنتشرة في شمال مالي بالجماعات الإرهابية، التي لعبت دور الممول والداعم لها كالتحالف الذي يجمع حركة أنصار الدين التي يمثلها **اغ غالي** مع جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

ولذلك عادت الدبلوماسية الجزائرية بقوة وهذه المرة في إطار المبادرة الجهوية لوضع مشروع التسوية السياسية للفترة التي تلت الإنقلاب العسكري في مالي، من خلال ما عرف باتفاقية واقادوقو بين السلطة الإنتقالية والحركات المسلحة، والتي أفضت إلى بناء سلطة شرعية من خلال تنظيم الإنتخابات الرئاسية والتشريعية، حيث نصت الإتفاقية على أهمية الدور الجزائري في دفع مسار التفاوض بين السلطة الشرعية والحركات السياسية والجماعات المسلحة، ولذلك لم يعد الخيار أمام الجزائر سوى إحتضان الوساطة لإنقاذ الحكومة المالية من الإنهيار والحركات السياسية من قبضة الجماعات الإرهابية التي راهنت عليها منذ بداية الأزمة الأخيرة، فاحتضان الجزائر للمفاوضات وإبدائها للوساطة يحمل في طياته أكثر من كونه دعم لجهود السلم والمصالحة ليعبر عن إعتراف الجزائر بكل الخصائص والمكونات الإجتماعية للمجتمع المالي في تياراته ومطالبه[1].

دخل مسار الجزائر التفاوضي بين الحكومة المالية ومنسقية الحركات الأزوادية من جديد إبتداءا من جويلية 2014 وبرعاية دولية وإقليمية، المتشكلة من كل من المنظمة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا والإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي، وكذلك دولة التشاد والنيجر وموريتانيا وبوركينافاسو كأعضاء في فريق الوساطة، حيث سعت الجزائر إلى حشد المساعدة من جميع أطراف المجتمع الدولي وفي

[1]- سيدي اعمر بن شيخا، **المرجع السابق الذكر**، ص. 02.

هذا الصدد عبر وزير الشؤون الخارجية في تصريح صحافي له على أن الجهود الجزائرية متقاسمة مع كل الإخوة والأشقاء ومع كل الوفود، ذلك أن الجزائر لاترغب في إستمرارية الوضع على هذا الحال ولأن هناك أعمال إرهابية وهناك لا إستقرار ومعاناة كبيرة بالنسبة للمواطنين.

قادت الجزائر منذ بداية المفاوضات أربعة جولات توجت باتفاق صادقت عليه الأطراف بالأحرف الأولى في بداية شهر مارس 2015 ومن المحتمل الوصول إلى إتفاق نهائي بحلول الأشهر القادمة[1].

وبالتالي فإنه أضحى من اللازم على الجزائر لتحقيق التعاون مع دول الساحل وبخصوص دول الجوار في مجال مكافحة الإرهاب واستتباب الأمن على مستوى الحدود،المساهمة في الحفاظ على بنية هذه الدول وتركيبتها الإجتماعية، ولأن فشل وانهيار هذه الدول سيضع الجزائر حتما أمام معضلة سياسية أمنية في حدودها الجنوبية، لذلك وضفت الجزائر منذ البداية دبلوماسية وقائية عكست المنظور الجزائري لظروف وعوامل الأزمة التي تعيشها المنطقة، حيث عملت على إيجاد البديل الإقتصادي والإجتماعي باعتباره الخيار الوحيد لكسر العلاقة المتبادلة التأثير بين الواقع المعيشي لسكان المنطقة وعملية الإستقرار السياسي والأمني.

4- الجزائر والتدخل العسكري الخارجي في المنطقة

وقفت الجزائر منذ بداية الأزمة في منطقة الساحل موقف تحفظ ضد أي تدخل عسكري خارجي وبقيت متفائلة بالحل السلمي رغم التوافق وشبه الإجماع الذي إتفقت حوله الجماعة الدولية، حيث إقتنعت الجزائر بأن التدخل العسكري الذي حصل في العديد من

[1]- جلال بوعاتي، **تنسيقية الأزواد توقع إتفاق الجزائر الأسبوع المقبل**، جريدة الخبر، العدد 7759، الصادرة بتاريخ 11 أفريل 2015. ص.03.

المناطق وخاصة في أفغانستان لم يحقق أية نتائج وإنما ساهم في تعثر الوضع وفي تفاقم الأزمة، وما نتج عنه من خسائر بشرية ومادية.

ولقد نجحت الدبلوماسية الجزائرية في تمرير مواقفها في العديد من المناسبات وفي إقناع الجماعة الدولية بخصوص الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة إستبعاد الحل العسكري، ذلك أن الحل العسكري لايتلائم مع خصوصية الأزمة التي تشهدها المنطقة،وبهذا الصدد صرح القائد الأعلى للأفريكوم[1] في زيارة له إلى الجزائر في أكتوبر 2012، أن الحل لا يمكن أن يكون إلا حلا سياسيا ودبلوماسيا يراعي فيه الأسباب الحقيقية التي تقف دون تحقيق الإستقرار في المنطقة، كما لعبت الدبلوماسية الجزائرية دور هام في إقناع دول الساحل بالسلبيات التي تتوانى وراء التدخل العسكري في الوقت الذي أضحت تدعوا به وهذا بخصوص مالي والنيجر والتشاد خلال الأزمة الأخيرة التي شهدتها مالي، وما تكثيف الزيارات واللقاءات الرسمية بين الجزائر وبلدان الساحل خلال هذه السنوات الأخيرة إلا دليل على جهود الدبلوماسية الجزائرية لإستبعاد التدخل العسكري في المنطقة[2].

المبحث الثاني: الدبلوماسية الجزائرية وإعادة الإستقرار الإجتماعي وبعث التنمية

ترى الجزائر في أن تعاطيها مع فضاء الساحل كلفة إقتصادية سياسية يجب دفع فاتورتها ضمانا للإستقرار في المنطقة وهو ما جعلها توجه علاقاتها مع هذه الدول بما يخدم الإستقرار ويقضي على الفقر سواء في المدى القريب أو البعيد[3]، حيث تربط الجزائر مع دول الساحل مجموعة من إتفاقيات التعاون الثنائي وهي تأخذ شكل اللجان المشتركة للتعاون في المجالات الإقتصادية والثقافية والعلمية، يعود تاريخ تأسيسها إلى سبعينات وثمانينات القرن

[1]- الأفريكوم تشير إلى القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا، وهي وحدة مكونة من قوات مقاتلة موحدة تحت إدارة وزارة الدفاع الأمريكية وهي مسؤولة عن العمليات العسكرية الأمريكية وعن العلاقات العسكرية مع الدول الإفريقية عدا مصر، تأسست في 1 أكتوبر 2007 كقيادة مؤقتة تحت القيادة الأمريكية لأوروبا، مقرها مدينة "شتوتقارد" بألمانيا قبل أن يتم إستضافتها بإحدى الدول الإفريقية.

[2]- أنوار بوخرص، **المرجع السابق الذكر**، ص.16-17.

[3]- بوحنية قوي، **المرجع السابق الذكر**، ص.06.

الماضي وهي تعقد إجتماعات دورية لتنسيق جهود التعاون فيما بين الجزائر وهذه الدول حيث تمثل هذه اللجان الإطار الأمثل لإبراز إسهامات الجزائر المختلفة للتضامن مع دول المنطقة بما يحقق الإستقرار والتنمية، وذلك من خلال:

1- مسح الديون:

قامت الجزائر خلال الأعوام الأخيرة ومع تفاقم الأزمة بالمسح اللامشروط لديون العديد من دول الساحل والتي جاءت كمبادرة للتخفيف من معاناة الدولة في المنطقة، ذلك لكون دول الساحل من أكبر الدول الإفريقية التي تعاني من ثقل الديون الخارجية، حيث بادرت الجزائر ب:

- مسح ديون دولة مالي عام 2010 بقيمة تقدر 1.5 مليون دولار.

- مسح ديون بقيمة 23 مليون دولار لفائدة دولة النيجر عام 2010 بأمر من رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة.

- مسح ديون بقيمة 8.5 مليون دولار لفائدة دولة بوركينافاسو عام 2005.[1]

2- في مجال التكوين:

بذلت الجزائر جهود معتبرة في مجال التكوين وفتحت أبوابها لإطارات وكوادر وطلبة هذه البلدان للتكوين والدراسة في مختلف قطاعات التعليم والتكوين المهني وفي مجالات أخرى تشمل النقل والمواصلات، حيث يستفيد طلبة دول المنطقة بأكبر حصة من البورصات الدراسية من مجموع البورصات التي تقدمها الجزائر لفائدة الطلبة الأفارقة المتمدرسين

[1]- سميرة بلعمري، **الجزائر مسحت 1400 مليون دولار من ديون 16 دولة إفريقية**، المرجع الإلكتروني:
.www. Echouroukonline.com بتاريخ 2015/04/23. على الساعة 20:00.

بالجزائر، حيث قدمت الجزائر خلال السنة الدراسية الجارية حوالي 215 بورصة دراسة لفائدة الطلبة الماليين، و101 بورصة دراسة لفائدة الطلبة التشاديين[1].

جعلت الجزائر من التكوين والتعليم الذي يشمل القطاعات المختلفة أحد آليات محاربة التطرف والعنف والوقاية منهما، لذلك قامت في إطار محاربة التطرف الديني بفتح معهد في تمنراست لتكوين كوادر دول المنطقة في مجال الشؤون الدينية وفقا للمذهب المالكي والطريقة التيجانية المتعارف عليها في المنطقة.

3- في مجال التنمية الإقتصادية:

ويأتي هذا الجانب إدراكا من الجزائر ومن خلال تجربة العنف التي مرت بها خلال عشرة سنوات بأن الفقر والتهميش وغياب العدالة في التوزيع من الأسباب الرئيسية المنتجة للإرهاب والداعمة له، لذلك أكدت في العديد من المرات بضرورة تطوير مشاريع إقتصادية تضامنية من خلال إقامة مشاريع تنموية التي بإمكانها إمتصاص البطالة في المنطقة، لذلك بذلت الجزائر جهودا معتبرة لفك العزلة على المناطق الحدودية الجنوبية من خلال إنشاء الطريق السيار الذي يربط مالي وكل من مدن- تيت سيلت- تيميمون- كيدال-قاو- على مسافة 2380 كم، حيث مولت الجزائر أكبر جزء منه وتبقى منه حوالي 700 كم في مالي غير مكملة بين مدينة قاو وتيميمون، ولإنعاش التجارة وتسهيل حركة الأشخاص بادرت الجزائر بمشروع الطريق الرئيسي عبر إفريقيا الجزائر العاصمة ويمر بكل من مدينة غرداية وتمنراست وعين قزام وأقداز وزيندر وكانو ولاغوس على مسافة 4600 كم، حيث قامت الجزائر بتجسيد الخط الخاص بها بصفة كلية على مسافة 1400 كم بين الغولية وحدود النيجر مرورا بتمنراست كما تم أيضا تعبيد الطريق على خط النيجر على مسافة 740 كم

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية، **إتفاقيات التعاون بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي**، 2012.

وكل ذلك يدل على الجهود الجزائرية لفك العزلة على المنطقة ولإنعاش التجارة البينية مع دول المنطقة، حيث تشير الدراسات إلى أنه زاد المبلغ الإجمالي لمعاملات الإستيراد والتصدير من الجزائر مع هذه الدول من 120 مليون دولار عام 1999 إلى 1038 مليون دولار عام 2008[1].

وفي الزيارة الأخيرة لرئيس الجمهورية المالية إلى الجزائر في جانفي 2014، تم عقد لجنة إستراتجية ثنائية لإدراة الوضع في مالي وتعزيز التعاون بين البلدين لتنمية منطقة شمال مالي وبخصوص المدن الثلاثة: كيدال، غاو، تمبكتو.

وفي إطار الإستثمارات الجزائرية لحقول البترول في المنطقة فإنه تم بالإضافة إلى عقد إتفاقيات التنقيب والإستغلال إتفاقيات أخرى مع دول المنطقة تتضمن موافقة الجزائر على مساعدة هذه الدول لإنشاء مؤسسات وطنية لإستغلال البترول مثل البروتكول الذي تم عقده بين الجزائر والتشاد عام 2006 والذي ينص على مساعدة الجزائر لها من أجل تأسيس شركة وطنية لإستغلال البترول[2].

وعلى غرار دور الدبلوماسية الجزائرية في إطار العلاقات الثنائية الأطراف فإنها لعبت كذلك دور هام على الصعيد الإفريقي، وذلك عبر آليات وميكانيزمات متعددة تشمل الإتحاد الإفريقي ومبادرة النيباد وكذلك في إطار المنظمات الجهوية والإقليمية، حيث إلتزمت الجزائر بمبادىء وبرامج عمل هذه المنظمات إيمانا منها بتحقيق حلم الشعوب الإفريقية حيث إكتست القارة الإفريقية عموما ومنطقة الساحل خصوصا أهمية بالغة في السياسة الخارجية

[1]- محمد عيادي، **الطريق العابر للصحراء مشروع في خدمة المناطق الحدودية**، مداخلة في ملتقى منطقة الساحل والصحراء، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والإستقبالية، الجزائر، 2012. ص. 87-88.

[2]- وزارة الشؤون الخارجية، إتفاقيات التعاون بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي، **المرجع السابق الذكر**.

الجزائرية أكثر من أية منطقة في العالم، وما إستحداث منصب وزير للتكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية خلال العقد الأخير إلا دليل واضح على هذا الإهتمام المتزايد.

وفي إطار الإتحاد الإفريقي تحتضن الجزائر دور بارز وذلك في إطار المؤتمرات الوزارية التي يعقدها وزراء الدول الإفريقية في إجتماعات لمناقشة مختلف قضايا ومشاكل القارة الإجتماعية كقضايا الفقر والصحة والبيئة، إذ تعتبر الجزائر من بين الدول ذات الوزن والدور الريادي على مستوى القارة الإفريقية، مما مكنها في المساهمة بأكبر قدر في تمويل نشاطات وعمل جهاز الإتحاد الإفريقي ومؤسساته الفرعية، حيث ساهمت مؤخرا بمقدار مالي يقدر بمليون دولار للصندوق الإفريقي للإستعجالات والصحة العمومية في إطار المبادرة التي أطلقتها الدول الإفريقية لمكافحة الأمراض في القارة.

وفي إطار مكافحة الفقر على المستوى الإقليمي والجهوي، سعت الدبلوماسية الجزائرية خلال السنوات الأخيرة لتوثيق روابط التعاون وتنسيق الجهود مع المنظمات الجهوية والإقليمية في إفريقيا، حيث إنضمت الجزائر إلى المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا بصفة عضو ملاحظ وهذا إبتداءا من شهر ماي 2014، وكذا الإتحاد الإقتصادي والمالي لدول غرب إفريقيا.

وللجزائر أيضا دور هام في البرنامج الجهوي لمحاربة الفقر، الذي جاء في إطار تنسيق الجهود الإقليمية من أجل التنمية في منطقة الساحل بمبادرة المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا.

4- الإمدادات والمساعدات المالية والغذائية:

تشكل الإمدادات والمساعدات المالية والغذائية جزءا هاما من المسعى التضامني للجزائر مع دول الساحل ولبنة إضافية أخرى في جهودها الحثيثة التي تبذلها من أجل مساعدة شعوب المنطقة، والتي تتعدى أوقات الشدة التي تخلفها الصراعات لتشمل أيضا

الحالات الإستثنائية العصية والمتأزمة كفترات الجفاف والكوارث الطبيعية المتمثلة في الأعاصير والفياضانات[1].

ولقد أبدت الجزائر بحضورها ومساندتها لنداءات شعوب وحكومات المنطقة، وذلك من خلال فترة الجفاف والفياضانات التي مست دولة النيجر عام 2009، وكذلك خلال الأزمة الغذائية التي إجتازت مالي عام 2010 و2011، حيث بادرت الجزائر بهذا الصدد بحوالي 2.5 طن من المواد الغذائية للسلطات المالية ومساعدة مالية تقدر بحوالي 10 مليون دولار من أجل دعم جهود التنمية في ثلاثة مدن شمال مالي، كيدال، قاو، تمبكتو، كما بادرت الجزائر بمساعدات من مختلف الوسائل الطبية المقدرة بحوالي 3.8 مليون دولار.

وفي ظل الأزمة الغذائية التي إجتازت دولة التشاد عام 2010 قدمت الجزائر مساعدات غذائية تقدر بحوالي 2.5 طن من المواد الغذائية وساهمت كذلك في عام 2014 بمبلغ يقدر بحوالي ربع مليار دولار[2].

المبحث الثالث: الدبلوماسية الجزائرية ومفرزات الأزمة في الساحل

نتج عن تفاقم الوضع الأمني في منطقة الساحل خلال السنوات الأخيرة على إثر الإنقلاب العسكري الذي شهدته مالي عام 2012 والإضطهاد الإثني في النيجر بالإضافة إلى حدة الأزمة الغذائية، تزايد في تدفقات اللاجئين إلى التراب الجزائري.

وعلى الرغم من الإجراءات الأمنية الصارمة التي إتخذتها الجزائر على مستوى الحدود إلا وأنها فتحت أبوابها أمام هؤلاء اللاجئين، ذلك أن عملية غلق الحدود مع المغرب

[1]- س جناد، **المساعدات الإنسانية الجزائرية للاجئين الماليين**، مجلة الجيش، العدد 589، 2012. ص.11.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية، **المرجع السابق الذكر**،

جعلت الجزائر مضطرة لتعزيز حدودها مع دول الجوار الجنوبية وبالخصوص في أوقات الشدة والأزمات[1].

تعتبر الجزائر أولى بلدان إفريقيا الشمالية التي تستقبل أكبر عدد من اللاجئين من دول الجنوب وذلك لعدة إعتبارات والمتمثلة في:

- الجزائر لم تشملها التطورات السياسية وأمواج الربيع العربي التي مست تونس وليبيا وبالتالي أضحى الإستقرار السياسي عامل جذاب للاجئين.
- إعتبار الجزائر في نظر هؤلاء اللاجئين بمثابة قوة مالية تتوفر غيها الظروف المعيشية المشجعة للإستقرار.
- الروابط الإثنية التي تربط سكان هذه الدول بطوارق الجنوب الجزائري كما أن إحتضان الجزائر للاجئين الصحراويين في مخيمات في الجنوب تحت إشراف المفوضية السامية للاجئين، جعلتهم يستفيدون من الدعم الغذائي الذي توفره الأمم المتحدة للاجئين في المنطقة[2].

وضعت الجزائر قواعد مرنة للتعامل وللإستجابة للحاجيات الأساسية للاجئين والأشخاص الذين تعرضوا لترحيل وتهجير قسري، حيث تتجاوز هذه القواعد نمط المعاملة مع هؤلاء اللاجئين لتقوم بوضع إطار قانوني ينظم هذه المعاملات بما يحمي حقوقهم وكرامتهم كأشخاص أجانب متواجدين على التراب الوطني.

لقد أقرت الجزائر بحقوق اللاجئين من خلال قانون رقم 08-11 المؤرخ في 25 جوان 2008، المتعلق بشروط دخول وخروج الأجانب من وإلى الجزائر، والذي نص فيه على حظر طرد اللاجئين المتواجدين على التراب الوطني ولاسيما في المواد 31، 32، 33،

---

[1]- المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، **مساهمة في معرفة حول تدفقات الهجرة المختلطة نحو الجزائر وانطلاقا منها وغيرها: من أجل رؤية إنسانية**، اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان، 2013.

[2]- مليكة حراث، **آلاف اللاجئين الماليين يكتسحون الجزائر**، الموقع الإلكتروني: www.djazairess.com. بتاريخ 2015/04/23. على الساعة 23:00.

ويضمن القانون كذلك نفس المعاملة لكل فئات المهاجرين الذين هم في وضعية غير قانونية ودون أي تمييز، وحسب هذا القانون فإنه أيضا لا يطلب من عديمي الجنسية واللاجئين سوى وثيقة سفر التي تعتبر بمثابة جواز سفر خاص وفقا لإتفاقية جنيف 1951، وهي وثيقة خاصة تصدرها سلطات البلد المضيف للاجئين.

وتم التنصيص كذلك عبر هذا القانون على تشييد مراكز إستقبال مخصصة للإيواء المؤقت للأشخاص الأجانب الذين هم في وضعية غير قانونية في إنتظار إستكمال الإجراءات من أجل الترحيل، وتكون هذه الإجراءات موضعة تحت سلطة الولي المشرف على الولاية المعنية[1].

أما بخصوص المعاملة الميدانية مع هؤلاء اللاجئين فإنه وضعت الجزائر مجموعة من الإجراءات تضمن التكفل بهم بداية من دخولهم التراب الوطني الجزائري، حيث تتم عملية الإستقبال على مستوى الحدود من طرف الأجهزة الأمنية التي تتكفل بنقلهم إلى مخيمات خاصة لإيوائهم والتكفل بأوضاعهم من خلال عرضهم للفحوصات الطبية ومن ثم تقديم الإسعافات للمرضى منهم، ولذلك فإن العملية تتم برفقة أطباء وعناصر ممن الحماية المدنية، وهناك أيضا الجمعيات الخيرية المتمثلة في الهلال الأحمر الجزائري والكشافة الإسلامية الجزائرية اللتان تعملان على مساعدة الدولة الجزائرية بالإضافة إلى المنظمات الأخرى التي تحاول أن تصالح بين المواقف المبدئية وضغوط العمل الخيري[2].

ساهمت الدولة الجزائرية بالتعاون مع المنظمات الخيرية من أجل التكفل بالنازحين بتوفيرهم مختلف الحاجات الأساسية من أغذية وأدوية وأفرشة قبل إتمام عملية ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية.

---

[1]- رضا هميس، **آليات مكافحة الهجرة الغير الشرعية في التشريع الجزائري**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، الجزائر (د س ن).

[2] - Bouzid Ichelalene, **Refugier avant le retour au Niger : halte a Tamanrasset,** journal EL watan, Numéro 297, LE 19 décembre 2014. P.07.

تأتي إهتمامات الجزائر بظاهرة اللاجئين والنازحين في الجنوب بهدف التحكم في تدفق الهجرة وما يكون للجماعات الإجرامية وتهريب المهاجرين بالإختلاط مع اللاجئين مستغلين الوضع المأساوي لتنفيذ مخططاتهم، وهذا ماعبر عنه رئيس دولة النيجر **محمدو إيسوفو** في رسالة له إلى السلطات الجزائرية بتاريخ 27 جانفي 2014 بطلب ترحيل اللاجئين، حيث أكد من خلالها مدى إمكانية تسلل الجماعات الإرهابية والإجرامية في عمليات تدفق اللاجئين عبر الحدود لتمكينها من التنقل وتنفيذ أعمالها.

ومن جهة أخرى فإن الأوضاع المأساوية التي يعاني منها هؤلاء اللاجئين قد تحيل فرصا للجماعات الإرهابية لإحتوائهم وضمهم إلى صفوفها، وكذلك فإن عملية النزوح قد تؤدي إلى فتح المجال للصراعات والتوتر وزيادة الثقل الإقتصادي للبلدان المستضيفة لها خاصة بالنسبة للبلدان الهشة كموريتانيا وبوركينافاسو، وهو ما جعل الجزائر تقوم بمد يد المساعدة للبلدان المستضيفة للاجئين، حيث خصصت حصص من المساعدات الإنسانية تقدر بحوالي 160 طن من المواد الغذائية والطبية وكذا الأغطية والخيمات، تم نقلها على متن طائرات سخرها الجيش الوطني الشعبي اتجاه كل من موريتانيا، بوركينافاسو، النيجر ولقد تمت هذه العملية بإشراف كل من وزارة الدفاع الوطني، وزارة الشؤون الخارجية، ووزارة التضامن الوطني بالإضافة إلى مساهمة الهلال الأحمر الجزائري، كما ساهمت العديد من الجمعيات الخيرية وعلى رأسها الشبكة الجزائرية للدفاع عن حقوق الطفل وجمعية النساء الجزائريات من أجل التنمية في لعب دور هام في مراكز إستقبال اللاجئين من خلال تقديم المساعدات الغذائية والعلاج، وبهذا الصدد الجزائر معروفة بكونها بلد إستقبال الشعوب الأجنبية خاصة الإفريقية منها دون أن تجعل هذه النقاليد تندثر، فإن الأحداث التي عاشها المجتمع الجزائري خلال التسعينات من القرن الماضي مدته بتجربة واسعة أدرك من خلالها أهمية الحفاظ على علاقات الضيافة والجوار، الشيء الذي يفسر كون تدخل الجمعيات الجزائرية في مجال مساعدة اللاجئين يندرج إلى غاية اللحظة في إطار نشاطات ومشاريع

دولية خاصة تلك التي بادرت بها المحافظة السامية للاجئين وعلى نقيض المنظمات الغير الحكومية الأجنبية التي لم تتطور لدرجة إدراج مسألة مساعدة اللاجئين ضمن الأهداف الهيكلية لنشاطهم[1].

ولذلك فعلى غرار الجهود التي تقدمت بها الجزائر إزاء المأساة الإنسانية التي عرفتها المنطقة، قامت بتطوير علاقات تعاون وتنسيق مع العديد من المنظمات الدولية والجمعيات الخيرية ومنها نجد:

- **برنامج الغذاء العالمي:**

تعتبر الجزائر أول بلد مانحة إفريقية لفائدة هذه المنظمة الإنسانية وبرنامج الغذاء العالمي الذي يعمل بتعاون مع الهلال الأحمر الجزائري والصليب الأحمر الدولي في تصدير المواد الغذائية إلى مخيمات اللاجئين.

- **برنامج الأمم المتحدة لمكافحة السيدا:**

تعمل الجزائر بتعاون مع الأمم المتحدة وفق وكالاتها الأربعة وهي: صندوق الأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية، البرنامج الإنمائي الأممي، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة من أجل تدخل إستراتيجي بالجزائر لمكافحة السيدا خاصة في مناطق العبور التي شكلت أهم إحدى مجالات التعاون بين الجزائر والمجموعة، وفي هذا المنظور تم إبرام إتفاق بين الجزائر وبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة السيدا من أجل إنشاء مركز بحوث إفريقي بتمنراست في الجنوب الجزائري، ومنذ 2010 وضع البرنامج الأممي لمكافحة السيدا في تعاون وثيق مع المفوضية السامية للاجئين ومع منظمات جزائرية كجمعية الحياة ومستشفى القطار عن طريق تنظيم دورات تحسيسية حول الوقاية من السيدا في المنطقة[2].

[1]- علي بوشربة، **المساعدات الإنسانية الجزائرية على الحدود**، مجلة الجيش، العدد 573، 2011. ص. 2011.

[2]- المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، **المرجع السابق الذكر**.

- **اللجنة الدولية للصليب الأحمر:**

وفي مجال الدفاع عن حقوق اللاجئين يسعى الصليب الأحمر الدولي لدعم القدرات العملياتية للهلال الأحمر الجزائري لاسيما في المناطق الحدودية كأدرار وتمنراست وعين قزام، وفي هذا الإطار افتتح سنة 2007 مركز عظمي لإنتاج الأعضاء الصناعية لضحايا الألغام وغيرها من الأدوات الأخرى، وقد قدم خلال سنة 2012 خدمات لأزيد من 570 لاجيء صحراوي، ولذلك كان لتدخل لجنة الصليب الأحمر فرصة لدعم التنسيق والتعاون مع مختلف المتدخلين من الجمعيات والمنظمات الخيرية المحلية لوضع شبكة مكلفة بمتابعة مختلف النشاطات والإعانات المخصصة للاجئين في الميدان[1].

- **أطباء العالم:**

فتحت هذه المنظمة العالمية الإنسانية بعثة لها بالجزائر منذ 2007 من أجل التكفل الصحي باللاجئين، وكذلك عن طريق تنفيذ نشاطات تربوية وتعليمية حول الصحة في أماكن العيش أو الإلتقاء وكذا القيام بنشاطات تحسيسية وبرامج تعليمية للفاعلين الجمعويين حول الإجراءات الصحية والإحتياجات النوعية للاجئين.

ودون أن تتخلى الجزائر عن موقفها المبدئي في تسيير تدفقات الهجرة المختلطة في منطقة الجنوب والمتمثل في العلاقات التضامنية والتعاونية ومبادئ حسن الجوار التي جمعتها مع دول تلك المنطقة في أوقات الشدة والضرورة، فإن الجزائر ساهمت وبشكل نشيط في دعم الحوار والتشاور مع الشركاء الأوروبيين والأفارقة حول الوضعية في منطقة الساحل وذلك من خلال تنفيذ برامج إستعجالية في ميادين المياه والصحة والهندسة المدنية والأمن الغذائي والتنمية الريفية.

[1]- ن بوبرطخ، **مساعدات إنسانية للاجئين الماليين: الجزائر تواصل مسعاها التضامني مع دول الجوار**، مجلة الجيش، العدد 584، 2012. ص.20 -21.

ومن أجل إعطاء قوة أكثر لموقفها على المستوى الدولي سعت الجزائر إلى خلق دينامية على المستوى الوطني في التعامل مع مفرزات الأزمة في منطقة الساحل وبخصوص مسألة تدفقات الهجرة المختلطة نحو إقليمها[1].

وعليه فإنه لإستتباب الأمن والإستقرار في منطقة الساحل دعمت الدبلوماسية الجزائرية جهودها من خلال تطوير مجموعة من المبادرات والمشاريع التضامنية سواء في إطار العلاقات الثنائية والتي تندرج في إطار إتفاقيات التعاون التي تجمع الجزائر بدول المنطقة أو في إطار المبادرات الجهوية والإفريقية، وذلك بهدف الحفاظ على التركيبة السياسية والإجتماعية لدول المنطقة والحفاظ عليها من الإنهيار، والذي يعد شرطا أساسي لتحقيق التعاون الأمني، كما دعمت الجزائر جهودها في إطار المشاريع الدولية التي بادرت بها المنظمات الدولية والخيرية، حيث جعلت الجزائر من ذلك وسيلة لدعم موقفها على المستوى الدولي بشأن تطورات الوضع في المنطقة بما يحول دون التدخل العسكري الخارجي.

[1]- المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، **المرجع السابق الذكر**.

الخاتمة

الخـاتـمــة:

تحكم السلوك السياسي الخارجي الجزائري مجموعة من المحددات، تتجسد في مجموعة من المواقف والمبادئ التي تستمد وجودها أساسا من الموروث التاريخي والقيم الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري، حيث تعتبر هذه القيم بمثابة الموجه للسلوك السياسي الخارجي للجزائر بخصوص في علاقاتها مع الدول الإفريقية، وهو ما يبرز من خلال الموقف الجزائري الثابت في نبذ الاستعمار والإمبريالية ونصرة القضايا العادلة ومساعي التعاون الدولي.

ظهرت الدبلوماسية الجزائرية الحديثة أثناء الثورة التحريرية، حيث نجحت عبر كافة مراحل تطورها في توظيف الظروف والأوضاع الداخلية من أجل مسايرة التطورات الدولية، وإذا كان للظروف الداخلية التي ظهرت فيها، دور هام في دعم الحركات التحررية والتصفية النهائية لكل أشكال الاستعمار، فإن الظروف الداخلية التي عاشتها الجزائر في فترة التسعينات جعلتها تنتهج دبلوماسية نشيطة مبنية على أسس ومبادئ معيارية قوامها مكافحة الفقر ودعم آليات الحوكمة والديمقراطية، لاسيما في محيطها الإقليمي والقاري، وهو ما يفسر غلبة الثوابت القيمية والمعيارية في نشاط الدبلوماسية الجزائرية.

تمثل تطورات الوضع السياسي والأمني التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي مصدر قلق وتوتر للسلطات الجزائرية جراء تنامي التهديدات التي تفرزها، إذ تبقى الأزمة التي تشهدها المنطقة مرتبطة بتركيبة الدولة الهشة وضعف قدرتها على بسط نفوذها على كافة التراب الوطني، وتحقيق الحاجيات الأساسية للمواطنين، من عمل، ورعاية صحية، وتعليم، لتتحول بذلك إلى أرض خصبة لنشاط الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، بالإضافة إلى تنامي الصراعات الاجتماعية بين القبائل والإثنيات التي يحركها الصراع

والتنافس حول تقسيم الثروة المادية، والتي تزداد حدة في ظل التغيرات المناخية التي تشهدها المنطقة.

تبقى الجزائر من أكثر بلدان المنطقة تأثرا بتطورات الوضع في المنطقة، ولذلك أضحت الجزائر مضطرة ولتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، المبادرة بمجموعة من الإجراءات والمشاريع التضامنية التي من شأنها التعامل مع واقع الأزمة التي تشهدها المنطقة والتخفيف من حدة العوامل والظروف المسببة لها، حيث دفعت بها إلى العمل في كل مرة على إيجاد البديل الاقتصادي والاجتماعي للمشاكل السياسية.

ومن جهة أخرى يحتضن البعد الإنساني جزء هام في المقاربة الدبلوماسية الجزائرية للأمن والاستقرار في منطقة الساحل، حيث أضحت الجزائر مضطرة لتحقيق التعاون الأمني مع هذه الدول وبخصوص دول الجوار، الحفاظ على تركيبتها السياسية والاجتماعية من الانهيار خاصة في الوقت الذي راهنت فيه الجماعات الإرهابية على نشاط التيارات والأحزاب السياسية، وكذلك فإنه وللدفاع على الموقف الجزائري من الأزمة، عرفت الدبلوماسية الجزائرية كثافة النشاط على المستوى الإفريقي والدولي من أجل حشد الجهود الدولية لخدمة الاستقرار في المنطقة بما يستبعد الحل العسكري، وهو ما من شأنه التقليل من حدة التنافس الدولي على المنطقة.

وإذا كان منظور الدبلوماسية الجزائرية للأمن والاستقرار في منطقة الساحل يرتكز على جانب التنمية، فإنه من الناحية العملية يتخذ بعدا إنسانيا هاما.

تتعامل الدبلوماسية الجزائرية مع الأزمة التي تشهدها منطقة الساحل بحذر وتمعن، تفاديا لنظرية "الدومينو" على جنوبها، لأن انهيار الدولة في المنطقة سيؤثر حتما على الجنوب الجزائري.

الملاحق

الملحق رقم 01: خطاب رئيس الجمهورية في إختمام الدورة ال35 لمنظمة الوحدة الإفريقية بالجزائر في 14 جويلية 1999.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

لا أعتقد إنني أزيدكم علما إن قلت ، أن في هذه الحياة الدنيا، لكل شيء بداية ونهاية . ولا أراني أميل إلى شيء من الأنانية إن قلت ، أن الأوقات السعيدة والأيام المجيدة تمر بسرعة أكثر مما نصاب به من الامتحانات ، ولكن من محاسن هذه الأوقات السعيدة وهذه الأيام المجيدة ، إنها ترفع من معنوياتنا ، وتنعش حيويتنا ،وترجع لنا الأمل المنشود .

كان مقامكم بيننا في بلدكم هذا ،ككل تلك الأيام العزيزة التي عشناها معا في خدمة القارة الأفريقية، ومرت بنا كخلسة أحلام ،كخلسة أحلام جميلة .

لكن من شيم القارة الإفريقية وأبنائها، الوضح في التعبير والجرأة في الموقف بالأمس،فرض الحصار على شقيقتنا ليبيا، فرفعتم عنها الضيم . وعلى ما أعتقد ،أن في هذه القاعة واحد من الأصدقاء والخلان، وأعني به الرئيس طابو امبيكي صرح في 8 مايو 1996، أن جراح الجزائر هي جراح لي وأشعر بها كذلك . ولا أشك في أن بيننا من الإخوان والأخوات، من لم يعش جراح الشعب الجزائري دقيقة دقيقة، ومن لم يتقاسم معه الألم والغبن والمحنة والمأساة .

ويسعدني أن أشهد أن القارة على عراقة تقاليدها ،لها ذاكرة لا تخون و لن تخون.

بمجرد أن شعرتم بأن الجزائر في حاجة إليكم، أشعرتموها بهبتكم العارمة وكأنكم كنتم في حاجة إليها ، جئتم من كل فج عميق، مهنئين مؤازرين، مستبشرين خيرا بمصير الشعب الجزائري ومستقبله.

فهنيئا لكم بما فعلتم وأحسنتم صنعا. أقولها وأعيد لا أخال القارة الأفريقية دون الجزائر، ولا مكانة للجزائر في هذا العالم الخطير، دون أبناء القارة الأفريقية وقادتها الغيورين ، وشبابها الأشاوس.

ها نحن وصلنا إلى نهاية أشغالنا . فطوال أسبوع عبر كليلة صيف من لياليه الخفاف خفق قلب الجزائر مع منظمة الوحدة الإفريقية ومع آمالها. ما فتئت افريقيا في قلب الجزائر، و لكم هي معبرة عن وفائها للقارة وأسرارها على أن تبقى لكم وطنا ثانيا، يفتح لكم ذراعيه على الدوام.

أسبوع من المناقشات والمداولات و المفاوضات الصعبة في بعض الأحيان، مكننا كما كانت الحال في كل قمة، من إضافة لبنة أخرى لهذا الصرح الشامخ الذي يسعى الأفارقة منذ 35 سنة، بكد وجد إلى اقامته وسط العالم.

إن اختلاف الرؤي والآراء، هو في نهاية المطاف عربون ثراء وعطاء خصب، قدمته هذه القمة الأخيرة من القرن العشرين التي تكون قد أضافت صفحة جديدة في هذا السجل الضخم من أعمالها وتضامنها وآمالها.

وتكون بالمناسبة، من منطلق العصفورين بحجرة زفت رسالة لا غبار عليها إلى كل الذين، هنا وهناك، شككوا في قدرات عبكم في الجزائر على تحدى الصعاب والتصدي إلى ما قدر الله له من امتحانات، والخروج من هذا العسر بمشيئة الله يسرين، بيسر من الله جلت قدرته، ويسر منكم رفع الله شأنكم كما حرصتم اليوم أن ترفعوا من شأنها.

وإنني على يقين من أن شعبكم في الجزائر، قد تلقف الرسالة بجميع أبعادها ، وفهم ما تريدون له من وئام مدني ومصالحة مع الذات وعزة وكرامة وتقدم وازدهار.

لقد تحدثنا بصراحة الاخوة وصفائهم ، طبقا لتقاليد القارة وشعوبها.

لقد غرفنا من الماضي والحاضر موارد وأسباب انطلاق تكون أعطته فيما أعتقد قمتنا هذه دفعا قويا في مسار بروز أممنا في الحياة الدولية الجديدة، ومتطلباتها ،وقلنا بكل وضوح أننا لا نريد عالما يكون كما نريد أن يكون، و لكن ما دمنا طرفا فيه، نريد أن نسهم في بزوغه بما أتيت القارة من إمكانيات وحكمة ورغبة في الوجود.

إن هذا البروز وقع بالألم والعذاب، من الآن فصاعدا، نطمع في عالم يترعرع في كنف سلم ينعم به الجميع، والديمقراطية التي لا تستورد كبضاعة جاهزة قابلة للإستهلاك الفوري المعمم الشبيه بأقراص الدواء التي تباع في هذه الصيدلية أو تلك ،فيتبع استعمالها حسب ما وصفه الطبيب بشفاء مضمون لا مرد له. لقد جربنا الكثير منذ استقلالنا الوطني

وأن الله لا يستحي من الحق، ومررنا بسياسات وسبل جذابة ،خلابة، مثالية، أوصلت بالكثير منا إلى ما نحن لا نحسد عليه الآن.

نريد الديمقراطية ونعلم أنها ثقافة تأتي مع الأجيال والزمن والامتحانات والمحن، ولا أحد يطالبنا بإتباع نموذج لا علاقة له وواقعنا الموضوعي وتطلعات شعبنا المشروعة. ولكن الديمقراطية إلى جانبها قضاء حتميا نعرف إنها تصل يوم نضجها إلى التنظيم السياسي والإقتصادي والإجتماعي الأهون، والأقل سؤا بالشعوب.

إن كنا نعلم علم اليقين انه لا حول ولا قوة لنا أمام جبروت القوة المادية التي لا يقهرها إلا الله، إننا على فقرنا، وحاجياتنا، وضيق إمكانياتنا لنثر الموت بكرامتنا، والإستشهاد بعزتنا على الحياة في المذلة والمسكنة والتبعية غير المشروعة والسيادة المحدودة.

إننا نحلم بعالم يسوده التعاون بين بني الإنسان والعمل البناء من اجل كسب معركة مصيرية لبني الإنسان جميعهم.

نعم، إن العالم الذي نشأت فيه منظمة الوحدة الأفريقية وخطت فيه خطواتها الأولى قد تغير.

واليوم، فان التحديات الكبرى لا تجد مصدرها في الحرب الباردة أو المواجهة بين الكتل المتصارعة. فلم تعد لا عسكرية، ولا أيديولوجية ،بل صارت تعني بصورة أساسية ،كيفية الحكم وحسن تدبيره. صارت تعني نبذ العنف كأسلوب تعبير سيأسي، وصارت تعني الديمقراطية وحقوق الإنسان والشعوب. صارت تعني التحكم في النمو الديمغرافي، والبيئة والتنمية الاقتصادية، دون مساس ما بأركان العدالة الإجتماعية . ولقد أصبح من البديهي أن نقول بان المعضلات الكبرى لم تعد محلية لقد ولي ذلك الزمان إلى مالا رجعة فيه.

وقد أصبحت الأمور جهوية على الأقل وعالمية في كل الحالات . لقد قامت قمتنا هذه بتقييم للوضع السائد في قارتنا تقييما دقيقا سليما. وحددت المعالم الجديدة للعمل الأفريقي المشترك في مواجهة تحديات العصر. ولقد تناولنا بجرأة وإصرار المسائل الأساسية التي تفتح الطريق لبناء الغد في قارة حريصة على طمأنينتها، قارة عازمة كل العزم، على إطفاء نار الفتنة والصراعات بين الأشقاء. قارة تصبوا إلى الديمقراطية والحرية المسؤولة والى القضاء على الحواجز التي فرضها الشك والتشكيك والكراهية والضغينة، وعدم التسامح والأنانية في أحسن الحالات، والانطواء على النفس في حالات أخرى لا خير فيها. إن القارة

في انتظار، أن يمكن فيها تفتق طاقات الشباب، وعبقرية المبدعين، ومواهب أصحاب المشاريع والمسيرين. كل يطمح أن ينقل بحرية ملكاته وأفكاره، ورؤوس أمواله، وبضائعه في رقعة اقتصادية واسعة، خطت معالمها بمناسبة اتفاقيات مختلفة وتسهيلات مشتركة.

لسنا نتكلم عن قارة وهمية أو خيالية .إنها تبرز من إرادة سياسية لقادتها، وترتبط بحقيقة تغييرات التي يقع لزاما علينا أن نحدثها ليس في تسيير منظمة الوحدة الأفريقية فحسب، بل كذلك في تسيير نظمنا الاقتصادية والاجتماعية حتى يتسنى للتعاون الأفريقي أن يكون أكثر فعالية ، ولشعوبنا أن تصبح صانعة مستقبلها من خلال توطيد التشاور الودي والعمل الأخوي، والأخذ بعين الاعتبار لما تمليه المصلحة المشتركة .

إن التقدم الملحوظ في هذا الاتجاه وخلال هذه القمة ال35، لأمر مشجع، ويبرز بقوة، حيوية منظمة الوحدة الأفريقية وجدارة مثلها التأسيسية ،يبين نضج التحكم في معطيات الاستقلال والمستوى النوعي الذي وصلت إليه العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف.

وفي هذا الصدد، فان تأكيد الشروط المطلوبة لحل مسألة جزر القمر كما حددتها ندوة "انتاننا ريفو" هي ذات دلالة خاصة.

وينطبق ذلك أيضا على الدعم المتكرر للحكومة الأنغولية والجهود المشكورة التي بذلها أخونا الرئيس شيلوبا، لتوجيه منطقة البحيرات الكبرى نحو الانفراج .

وكذا ما بشر نا به عميدنا الرئيس اياديما من تحولات نوعية جديرة بالتنويه في العلاقات بين الدول التي ينتمي جغرافيا إليها، وأصيبت كما تعلمون، بالبأس المكروه كان نصره نصرا من الله وجاء تقريره بردا وسلاما على قلوبنا.

كما سجلنا ببالغ الارتياح ما كان لصديقنا وأخينا بلاز كمباوري من جهود مضنية مذهلة أثقلت كاهله في البحث هنا وهناك، في جميع أنحاء العالم على حلول تتلاءم والمصالح العليا للقارة . وبعد أن عبد الطريق، هاهو يسلم لنا المشعل وسنبقى على الدرب نسير بوفاء الأوفياء ، و إخلاص المخلصين وعناد المناضلين و إصرارهم.

إن منطق السلم هذا، والاستقرار والتعاون الذي يتأكد يوما بعد يوم في الأذهان، ومن خلال الأعمال وجد أيضا تعبيرا صادقا له في المصادقة على برنامج النقاط العشرة لحل الصراع الأخوي بين اريتريا و إثيوبيا . فهو- أي هذا المنطق- حرى بأن يعيد ثقة أفريقيا

في مؤسساتها وبإذكاء آمالنا في مستقبل من الوئام والحرية والنمو. إنه كذلك كفيل بوضع حد نهائي للرعب الذي ينتاب ملايين اللاجئين التائهين من بلد إلى آخر، فارين من الحرب ومتشردين بالبس ومثخنين بالعذاب.

الآن، وقد أصبح جليا جنوحنا إلى السلم والاستقرار والتعاون، إننا سنعيد للقارة مصداقية تنقصها، لجلب الاستثمارات التي نحن في حاجة لها لإنعاش اقتصادياتنا بطبيعة الحال، فانه لا مردود لعملنا هذا دون سياسة خصبة من الإصلاحات، وتحسين أساليب الحكم والتنمية الاقتصادية والتعاون.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

أيها الإخوة والأخوات ،

إن أشغال هذه القمة، في سياق القمم التي سبقتها كاشفة للإمكانيات الهائلة التي يمكن أن تكفي إفريقيا شر الإنسياخ و التهميش، إذا جندت بحكمة ، واستغلت بفعالية.

وهي كاشفة أيضا للتحدي الأساسي الذي وضع على كاهل جيلنا على عتبة القرن الواحد والعشرين وهو كيف نحقق في نفس الوقت الرقي الاقتصادي والرقي السياسي؟

كيف نحقق انسجاما بين عالم لم يعد في الميدان الاقتصادي يشكل سوى وحدة نشاط إجمالي، وهذا العالم نفسه الذي لا زال في الميدان السياسي مقسما إلى وحدات وطنية، منغمسة في خصوصياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وبعبارة أخرى كيف نصل إلى الحل الوسط المتوازن بين اتجاهات متناقضة تثير مواقف صعبة وخيارات أليمة.

وفيما يخصني، فإنني اعتقد أن إفريقيا ترغب في الاستعداد للقرن الواحد والعشرين وأنها تتوقع مجموعة من الإجراءات البعض منها يرتكز على خصوصيات كل بلد من بلداننا، والبعض الآخر لا يمكن أن ينفذ دون تعاون إفريقي مشترك يرافقه تعاون دولي يتعين علينا جميعا أن نحققه.

إن بإمكان قوى التغيير التي تواجهها اليوم القارة، وهي منهكة مرهقة، مريضة بصراعاتها المختلفة أن تكون خصبة اذا تم التحكم فيها وتم استعمالها بما يخدم المطامح المشروعة لمجتمعاتنا أكثر فأكثر.

ذلك أن هذه القوى يمكن أن ينجم عنها لا سامح الله، ما لا تحمد عقباه، إذا افتقرنا إلى النظرة البعيدة والسديدة وإذا تمادينا في إذكاء ما يفرقنا وتفضيله على ما يجمعنا

وفي هذا الصدد بالذات، وبحكم العهدة التي وكلت إلي من طرفكم، فإني لن ادخر جهدا لأقدم مساهمة بلادي في تجسيد هذا الهدف الأول بالنسبة للمنظمة.

أما بالنسبة للعمل الطويل النفس، فان منظمة الوحدة الأفريقية تبقى الإطار، الأداة اللذين لا غنى عنهما.

ولم يبق هناك انشغال مشترك، ولا مطمح مشترك، ولا مشروع جامع بيننا لم نحوله إلى عنصر أساسي للعمل المستقبلي في تصريح الجزائر. إن صحة تحليلاتنا وثراء اقتراحاتنا، وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها كل ذلك، يشكل محاور موجهة للتفكير وكذلك أهدافا، يجب أن تتوق إليها جهودنا.

إننا نقدر طبيعة الاختيارات وحقيقة التحديات، سواء تعلق الأمر بإنهاء الخلافات، أو بتنشيط الجهد الاقتصادي الجماعي، أو ضرورة تكييف مؤسساتنا الوطنية والقارية مع متطلبات المناخ الدولي الجديد.

إن هذه الخيارات والتحديات صعبة وقاسية، ونحن نعلم ذلك والعالم المتقدم يعلم ذلك. لا يمكنه أن يتخلى عن واجبه إزاء أفريقيا للخروج مما هي فيه، خاصة إذا ما قدمت ضمانات على مصداقيتها بإبداء الفعالية. هذا لا يعني إطلاقا، أننا سنرضى بالتدخل في شؤوننا الداخلية، أو بالتنازل عن أي جزء من سيادتنا. سوف نسير بخطى سريعة. وسنبقى متتبعين لمسيرة العالم، وسنبني الديمقراطية معتمدين على التعددية وحرية الرأي والتعبير وسنبني الرفاهية، ونضمن العدالة الاجتماعية منتهجين اقتصاد السوق، وآخذين بعين الاعتبار عوز المحرومين من الناس، وقد أقصتهم من مائدة المتخمين شراهة البشر أكثر من القضاء القدر.

سوف نتخطى الحواجز بالنسبة لتنقل الأشخاص، وسيولة رؤوس الأموال، ونحن على استعداد للتعاون مع جميع القارات، نتبنى المكاسب العصرية النبيلة دون حياد ما عن أصالتنا وما يجعل شخصيتنا متميزة مرموقة بين الآخرين. لنا طمع في الرقي المادي دون تفريط في الروابط الأخوية، والتمسك بالمبادئ السامية التي تجعل من الإنسان إنسانا. ولا

مستقبل لحضارة بالطارف منها أو التليد، إذا هي لم ترتكز عبر شعوبها على أخلاقيات الأمم التي تحترم نفسها فتفرض احترام الآخرين.

هذا ما نصبوا إليه، وما ذلك على الله وعلى شعوبنا بعزيز،

وفقكم الله وسدد خطاكم،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المصدر: موقع رئاسة الجمهورية.www.El mouradia.dz

الملحق رقم 02: خريطة توضح اللأمن الغذائي في منطقة الساحل.

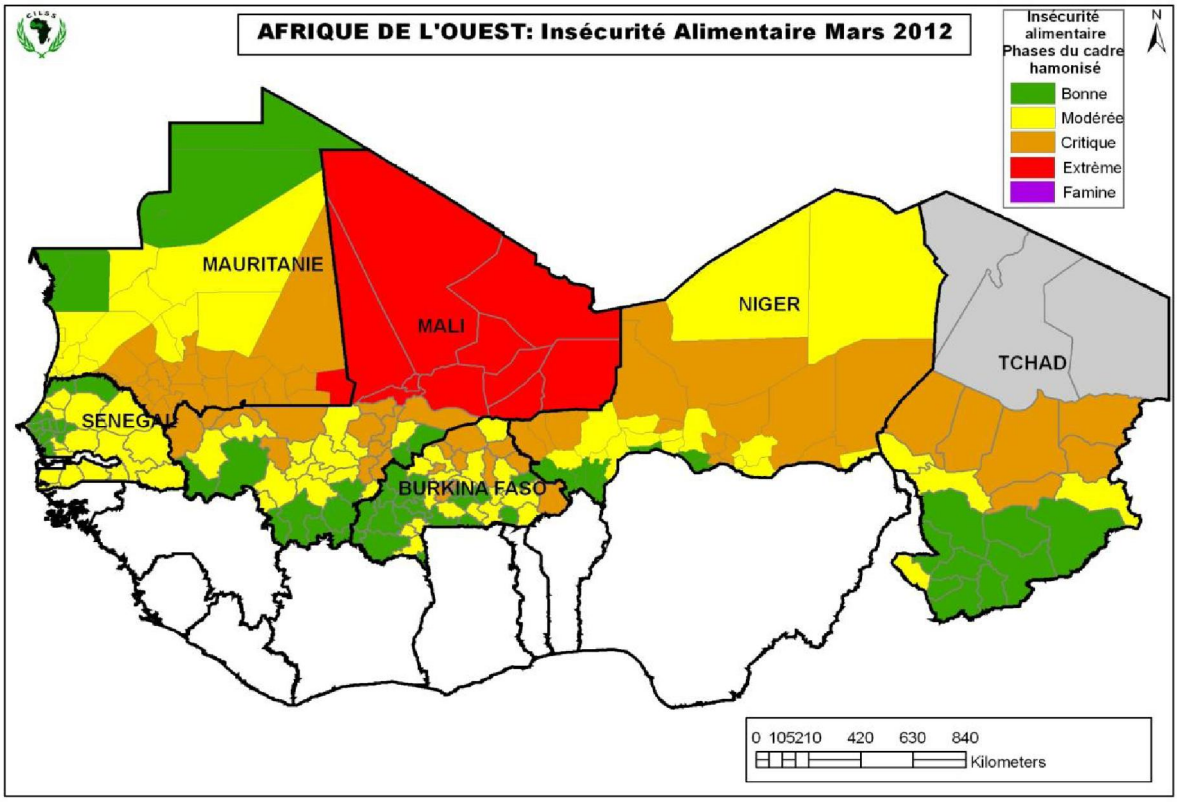

Source : Cellule d'analyse de la vulnérabilité ACF, CILSS, FAO, FEWS NET, OXFAM, PAM. Save the Children. Niamey 2-6 avril 2012.

الملحق رقم 03: خريطة نوضح العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل

Source : Centre Africaine d'étude et de Recherche sur le terrorisme. 2014.

قائمة المراجع

قـائــمـة الـمـراجـــع:

1- المراجع باللغة العربية:

*** المصادر الرسمية:**

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976.

*** الـكـتـــب:**

1 - بالحبيب عبد الله، **السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة: 1992-1997**، دار الراية للنشر، ط.1، عمان، 2012.

2- بن عطية فاروق، **الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير:1954- 1962**، منشورات دحلب، الجزائر، 2010.

3- بن عنطر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، الجزائر، 2005.

4- بوسعدية مسعود، **ظاهرة العنف في الجزائر والعلاج المتكامل**، كنوز الحكمة للنشر،ط.1، الجزائر، 2011.

5- بوعزيز يحي، **تاريخ إفريقيا الغربية الإسلامية**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

6- بوعشة محمد، **الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الإرتيرية**، دار الجيل للنشر، ط.1. الجزائر، 2004.

7- جنسن لويد، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة: محمد بن أحمد المفتي ومحمد السيد سليم، شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، الرياض، 1989.

8- هلال علي الدين، **النظم السياسية العربية: قضايا الإستمرار والتغير**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط.5، بيروت، 2010.

9- شاكر محمد، **مفاهيم أمنية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط.1، الرياض، 2010.

10- شويتام أرزقي، **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي: 1518-1830**، دار الكتاب العربي للنشر، الجزائر، 2010.

11- مبروك غضبان، **المدخل للعلاقات الدولية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2007.

12- محمد أمين خديجة عرفة، **الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، أكاديمية نايف للعلوم العربية، ط.1، الرياض، 2009.

13- النعيمي أحمد، **السياسة الخارجية**، دار زهران للنشر، عمان، 2009.

14- السيد محمود، **إفريقيا والأطماع الغربية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

15- السيد سليم محمد، **تحليل السياسة الخارجية**، دار الجيل، بيروت، 2001.

16- سعدي عثمان، **الجزائر في التاريخ**، دار الأمة للنشر، ط.1، الجزائر، 2011.

17- عبده عبير شعبان، **التنمية الإقتصادية ومشكلاتها**، دار التعليم الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2013.

18- علي القوزي محمد، **في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، دار النهضة العربية، بيروت، 2007.

19- توفيق سعد حقي، **مبادئ العلاقات الدولية**، دار وائل للنشر، ط.3، بغداد، 2012.

*** التقارير والدراسات:**

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية، **إتفاقيات التعاون بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي**، 2012.

2- المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، **مساهمة في معرفة حول تدفقات الهجرة المختلطة نحو الجزائر وانطلاقا منها وعبرها: من أجل رؤية إنسانية**، اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان. 2013.

3- بوخرص أنوار، **الجزائر والصراع في مالي**، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، بيروت، 2012.

4- بن شيخنا سيدي أعمر، **المفاوضات المالية-الازوادية في الجزائر: قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، الدوحة، 2014.

5- تاج مهدي، **المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2011.

6- ولد إبراهيم الحاج، **أزمة شمال مالي: إنفجار الداخل وتداعيات الإقليم**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2012.

7- ولد الكتاب محمد الأمين، **التداعيات الأمنية والإنسانية لأزمة شمال مالي على الصعيد المغاربي**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2012.

8- مجلس الأمن، **تقرير الأمين العام عن حالة منطقة الساحل**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2013.

9- ميثاق الأمم المتحدة، **منشورات الأمم المتحدة**.

10- فيلو جان بيار، **هل تصبح القاعدة إفريقية في منطقة الساحل**، برنامج كارينغي للشرق الأوسط، العدد 112، بيروت، 2010.

11- قوي بوحنية، **الإستراتجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2012.

*** المـجـلات:**

1- أحمد موسى محمد البشير، **قراءة في الأزمة الإنسانية في مالي**، مجلة قراءات، العدد 16، الرياض، 2012.

2- أورحمون محمد الطاهر، **معاهدات الجزائر الدولية**: 1999-2009، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، العدد 01، الجزائر، 2011.

3- بوبرطخ ن، **مساعدات إنسانية للاجئين الماليين: الجزائر تواصل مسعاها التضامني مع دول الجوار**، مجلة الجيش، العدد 2012.584.

4- بوريب خديجة، **الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: الواقع والرهانات**، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجزائر، (د س ن).

5- بوشربة علي، **المساعدات الإنسانية الجزائرية على الحدود**، مجلة الجيش، العدد 573، 2011.

6- بوعلام ب، **الذكرى 34 لحرب أكتوبر 1973**، مجلة الجيش، العدد331 ،2007.

7- جناد س، **المساعدات الإنسانية الجزائرية للاجئين الماليين**، مجلة الجيش، العدد 589، 2012.

8- دون كاتب، **الساحل: التنمية لتحقيق السلم**، مجلة الجيش: العدد 583، 2012.

9- واتسن سكوت، **الإنسان ككيان مرجعي للأمن**، ترجمة سميرة سليمان، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد02، باتنة، 2012.

10- كوناتو إبراهيم، **النزاع المسلح في مالي**، مجلة قراءات، العدد 16، الرياض، 2012.

11- المهداوي مثني علي، **واقع تدريس السياسة الخارجية في جامعة بغداد**، مجلة العلوم السياسية، العدد 38، بغداد. (د س ن).

12- مساعيد ض، **مكافحة الإرهاب والإجرام: الجهود التي تبذلها الجزائر**، مجلة الجيش، العدد 570، 2011.

13- السيد شبانة أيمن، **الصراعات الإثنية في إفريقيا**، مجلة قراءات، العدد 06، الرياض، 2010.

14- سلطان فولي حسن، **دور القوى الغربية والمؤسسات الدولية والعولمة في إفريقيا**، مجلة قراءات، الرياض، العدد 06. 2012.

15- عطية عيسى اسماعيل، **دور المصالحة الوطنية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية**، مجلة الدراسات الدولية، العدد 44، بغداد، (د س ن).

16- علالي حكيمة، **الجزائر والرهانات الأمنية في المتوسط**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 02، باتنة، 2012.

17- عيمور ب، **المناطق الحدودية: اليقظة تفرض نفسها**، مجلة الجيش، العدد 584، 2012.

18- قاسي فوزية، **الحرب على الإرهاب ومنطق الأمننة**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد03، باتنة، 2011.

19- توفيق مجاهد حورية، **تاريخ إنتشار الإسلام في إفريقيا: الأبعاد والوسائل**، مجلة قراءات تاريخية، العدد 06، الرياض، 2010.

20- خياط ن، **دبلوماسية الثورة دور مرموق**، مجلة الجيش، العدد 580، 2010.

21- الهندي أحمد مقرم، **موقع قارة إفريقيا الإستراتيجي**، مجلة قراءات، العدد 06، الرياض، 2010.

*** المذكرات:**

1- ابن الشيخ حكيم، **دور الأمير خالد في الحركة الوطنية الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بكلية الحقوق والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2002.

2- بنيو سفيان، **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دولة مالي والنيجر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية، تخصص، دراسات مغاربية، بكلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2012.

3- دالع وهيبة، **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي: 1999-2014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2014.

4- العايب سليم، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص الدبلوماسية و العلاقات الدولية، جامعة باتنة،2011.

5- عمورة أعمر، **التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي: مقاربة جيوأمنية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2011.

*** المحاضرات والملتقيات:**

1- بارة محمد كمال رزاق، **مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الصحراوي بين المقاربات الجهوية والرهانات الجيوستراتجية**، مداخلة في ملتقى منطقة الساحل والصحراء، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والإستقبالية ، الجزائر، 2012.

2- بوقارة حسين، **المسألة الإثنية في منطقة الساحل: الخلفيات والأبعاد**، مداخلة في ملتقى منطقة الساحل والصحراء، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والإستقبالية، الجزائر، 2012.

3- ديب عبد الحفيظ، **الجزائر ودول الجوار: مشكلات الحدود ومعضلات الأمن**، مداخلة في ملتقى منطقة الساحل والصحراء، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والإستقبالية، الجزائر، 2012.

4- مرهون فرحات، **التنمية المستدامة لمنطقة الساحل: الخيارات التكنولوجية والإستراتجية للجزائر**، مداخلة في ملتقى منطقة الساحل والصحراء، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والإستقبالية، 2012.

5- مغلاوي حسين، **الجزائر في العلاقات الدولية**، محاضرة ألقيت بتاريخ 2013/11/03 بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، على طلبة السنة الأولى ماستر، جذع مشترك، قسم السياسة العامة والأنظمة المقارنة، على الساعة 08:30.

6- عيادي محمد، **الطريق العابر للصحراء مشروع في خدمة المناطق الحدودية**، مداخلة في ملتقى منطقة الساحل والصحراء، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والإستقبالية، الجزائر، 2012.

7- صايج مصطفى، **التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل: الأليات والرهانات**، مداخلة في ملتقى الساحل والصحراء، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، الجزائر، 2012.

*** المقالات:**

1 - برقوق امحند، **التهديدات الأمنية من منظور الدبلوماسي الجزائري**، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر، المعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية بوزارة الشؤون الخارجية.

2- هميس رضا، **آليات مكافحة الهجرة الغير الشرعية في التشريع الجزائري**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، الجزائر.(د س ن).

3- سايح فائزة، **مبادئء السياسة الخارجية الجزائرية ثابت لايتغير**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009.

*** الجرائد:**

1- بوعاتي جلال، **تنسيقية الأزواد توقع إتفاق الجزائر الأسبوع المقبل**، جريدة الخبر، العدد 7759، الصادرة بتاريخ 11 أفريل 2015.

2- س م، **الجزائر تدين بشدة الإعتداء الإرهابي في مالي**، جريدة الخبر، العدد 7674، الصادرة بتاريخ 12 جانفي 2015.

*** المواقع الإلكترونية:**

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية /** الديوان الوطني للإحصائيات: أطلع عليه بتاريخ، 2015/03/12. على الساعة 14:00.

2- برقوق امحند، **الأمن الإنساني ومفارقات العولمة،** الموقع الإلكتروني: http://boulemkahel. Yolasite.com بتاريخ 2015/03/08، على الساعة 18:30.

3- بلعمري سميرة، **الجزائر مسحت 1400 مليون دولار من ديون 16 دولة إفريقية،** بتاريخ2015/04/23، على الساعةwww.Echouroukonline.com الموقع الإلكتروني. 20:00.

4- شنين محمد المهدي، **تحولات مفهوم الأمن الإنساني،** الموقع الإلكتروني: Bohothe.blogspot.com بتاريخ 2015/03/06 على الساعة 10:00

5- مختار أمل، **التحول نحو مفهوم الأمن الإنساني،** المرجع الإلكتروني: http://www.Ahrandigital.org.rg. بتاريخ 2015/03/07 على الساعة 19:00.

6 - حراث مليكة، **ألاف اللاجئين الماليين يكتسحون الجزائر**، الموقع الإلكتروني: www.djazairess.com. بتاريخ 2015/04/23. على الساعة 23:00.

2- المراجع باللغة الفرنسية:

*** الكتب:**

1- Bousselham Abdelkader**, Regard sur la Diplomatie Algérienne**, édition casbah, Alger, 2005.

2 - De Grammont, H-D, **Histoire D'Alger : 1515-1830,** (smd), Paris, 1887.

3- Grimaud Nicole, **La Politique Extérieure de l'Algérie,** édition Rahma, Alger ,1994.

4- Houmode Abdelaaziz, **Bouteflika: Homme de paix et digne fils de l'Algérie**, édition publibook, Paris, 2010.
5- Millet Damien, **L'Afrique sans Dette**, édition CADTM, Paris, 2005.
6- Mokeddem Mohamed**, ALQAIDA au Maghreb islamique : contrebande au nom de l'islam** : édition casbah, Alger, 2010.
7- Mokrani Nassim, **Les Nouvelles diplomatie,** édition casbah, Alger, 2009.
8- Ndoumai Pierre, **Indépendance et Décolonisation en Afrique**, édition Harmattan, Paris, 2011.
9- Petithomme Mathieu, **Les Elites Postcoloniales et le pouvoir politique en Afrique Subsaharienne,** édition L'harmattan, Paris, 2009.
10- Zaini Moulaye, **la problématique de la criminalité au sahel**, édition ebert stifung, Mali, 2014.

*** التقارير والدراسات:**

1- République Algérienne Démocratique et Populaire, **Centre National de Documentation de Presse et d'information**, **L'Age d'or de La Diplomatie Algérienne**, 1963-1979.
2- Fond des nations unis pour la sécurité humaine, **La sécurité humaine en théorie et en pratique,** New york. 2009.
3- Programme des Nations unis sur le développement**, Rapport mondiale sur le développement Humaine,** Economica, Paris, 1994.
4- La République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère des Affaires étrangère **plan national pour l'Alliance des civilisations**, Algérie, 2009.
5- Les nations unis, **Rapport de la FAO sur la crise alimentaire au sahel,** New york, 2012.
6 -Service Canadien du Renseignement de Sécurité, **stabilité politique et sécurité en Afrique de l'ouest** et du Nord, canada, 2014.

*** المواقع الإلكترونية:**

1- WWW.onefd.edu.dz. Visité le 20/02/2015 a 20 :00.
2- WWW.Transaction dalgerie.com. visité le 06/04/2015 a 16 :00.
3- http// : www. Letempdz.com. visité le 06/04/2015. a 19 : 30.
4 - www. Echouroukonline.com. visité le 15/05/2015 a 14 :00.

*** المجلات والدوريات:**

1- Ikhlef Abdesslam, **Le Sahel Arc de tous les risques, Quotidien** Horizon, publication mensuelle Consacre À la question de géostratégie, Numéro 01, Alger .2010.
2- Salliot Emmanuel, **revue des événements sécuritaires au sahel** : **1967-2007**, OCDE, 2010.

*** الجرائد:**

1- Ichelalene Bouzid, **Refugier avant le retour au Niger : halte a Tamanrasset,** journal EL watan, Numéro 297, LE 19 décembre 2014.

3- المراجع باللغة الإنقليزية:

1- United Nations educational scientific and cultural organization, **Human security**: **Approach and Challenges**, Paris, 2008.

2- United Nations**, Kofi Annan millenium report**, chapter 03, New York, 2000.

3- Paulin Kur, **Human security**, Review of contemporary security studies, third edition, Oxford, 2013.